منشورات كلية العلوم الإسلامية
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي · الجزائر

توظيف الدرس البلاغي
في بيان أوجه الإعجاز القرآني

قراءة تحليليّة بلاغيّة في أهمّ مؤلّفات الإعجاز القرآنيّ
بين القرن الرّابع والعاشر الهجريين



تأليف
أ.د. علي زواري أحمد

إصدارات كلية العلوم الإسلامية
جامعة الوادي - الجزائر

توظيف الدرس البلاغي
في بيان أوجه الإعجاز القرآني

قراءة تحليليّة بلاغيّة في أهمّ مؤلّفات الإعجاز القرآنيّ
بين القرن الرّابع والعاشر الهجريين

بقلم

أ.د. علي زواري أحمد

كلية العلوم الإسلامية – جامعة الوادي (الجزائر)

سامي
للنشر والطباعة والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

- **العنوان:** توظيف الدرس البلاغي في بيان أوجه الإعجاز القرآني – قراءة تحليلية بلاغية في أهم مؤلفات الإعجاز القرآني بين القرن الرابع والعاشر الهجريين.
- **المؤلف:** علي زواري أحمد
- **المقاس:** 16,5 × 24 سم
- **عدد الصفحات:** 172
- **الطبعة:** الأولى
- **الإيداع القانوني:** سبتمبر 2026
- ISBN: 978-9969-681-44-4
- **التنفيذ الطباعي:**

محفوظة جميع الحقوق

سامي للنشر والطباعة والتوزيع
ولاية الوادي . الجزائر
032 14 93 39
0557 97 44 43
imp.alwady@gmail.com

▣ للمراسلة: كلية العلوم الإسلامية – جامعة الوادي
ص ب 789 – ولاية الوادي – الرمز البريدي 39000 (الجزائر)
هاتف فاكس: 00213 12 07 34.
البريد الإلكتروني: fa.is.sciences@univ-eloued.dz

مقدّمة

البلاغة والإعجاز وجهان لعملة واحدة، أو هما صفحتان لورقة واحدة، لا ينفكّ إحداهما عن الآخر، فإذا ذكرت البلاغة ونشأتها برز لك الإعجاز القرآنيّ، وإذا أردت معرفة وجوه الإعجاز كنت بحاجة للبلاغة دون ريب، لذا كانت البلاغة ولا تزال من أعظم وجوه إعجاز القرآن الكريم، حيث لا يوجد خلاف في ذلك بين السّابقين واللاّحقين من أهل هذا الفنّ، فرغم اختلاف العلماء في بعض وجوه الإعجاز إلّا أنّهم لم يختلفوا – لا قديما ولا حديثا – على أنّ البلاغة من أعظم وجوه الإعجاز، لهذا بعدما ذكر ابن عطية (المتوفّى: 542هـ) في تفسيره الأقوال في وجوه الإعجاز، ذكر ثلاثة أوجه، وقال في ثالثها: "وهذا هو القول الذي عليه الجمهور والحذّاق وهو الصّحيح في نفسه أنّ التّحدّي إنّما وقع بنظمه وصحّة معانيه وتوالي فصاحة ألفاظه"[1]. والمراد بقوله: "وصحّة معانيه وتوالي فصاحة ألفاظه"، البلاغة بشتّى علومها، ما يخصّ منها اللّفظ وما يخصّ منها المعنى.

ولذا فعندما نتكلّم عن الدّرس البلاغيّ وعلاقته بوجوه الإعجاز فإنّما نتكلّم عن قضيه كبرى، كانت لها المكانة العظمى بين علماء المسلمين الأوائل، حيث كانوا يمجّدون البلاغة العربيّة ويرونها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقرآن الكريم، ودافعهم في ذلك أنّهم يرونها وجها من وجوه لغة القرآن الكريم، وبابا من أبواب إظهار إعجازه، لذلك نجد أمثال أبي هلال الحسن العسكري يقول: أنّ أحقّ العلوم بالتّعلّم، وأولاها بالتّحفّظ- بعد المعرفة بالله جلّ ثناؤه- علم البلاغة، ومعرفة الفصاحة، الذى به يعرف إعجاز كتاب الله تعالى، النّاطق بالحقّ، الهادي إلى سبيل الرّشد، المدلول به على صدق الرّسالة وصحّة النّبوّة،...وقد علمنا أنّ الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، وأخلّ بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصّه الله به من حسن التّأليف، وبراعة التّركيب، وما شحنه به من الإيجاز البديع، والاختصار اللّطيف؛ وضمّنه من الحلاوة، وجلّله من رونق

---

1 – عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرّحمن بن تمّام بن عطية أبو محمّد الأندلسيّ المحاربيّ (المتوفّى: 542هـ): المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة – لبنان – 1413هـ 1993م الطّبعة: الأولى، 48/1.

الطّلاوة، مع سهولة كلمه وجزالتها، وعذوبتها وسلاستها، إلى غير ذلك من محاسنه التي عجز الخلق عنها، وتحيّرت عقولهم فيها"[1].

وقد نوّه بذلك الإمام الزّمخشري في كشّافه - أيضا - فقال: "علم التّفسير الذي لا يتمّ لتعاطيه وإجالة النّظر فيه كلّ ذي علم - كما ذكر الجاحظ في كتاب نظم القرآن - فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلّم وإن بزّ أهل الدّنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرّية أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصريّ أوعظ، والنّحويّ وإن كان أنحى من سيبويه، واللّغويّ وإن علك اللّغات بقوّة لحييه، لا يتصدّى منهم أحد لسلوك تلك الطّرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلّا رجل قد برع في علمين مختصّين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان، وتمهّل في ارتيادهما آونة، وتعب في التّنقير عنهما أزمنة، وبعثته على تتبّع مظانهّما همّة في معرفة لطائف حجّة اللّه، وحرص على استيضاح معجزة رسول اللّه"[2].

ونجد كذلك الإمام محمّد القزوينيّ ملخّص المفتاح، يقول: "فلمّا كان علم البلاغة وتوابعها من أجلّ العلوم قدرا؛ وأدقّها سرّا؛ إذ به تُعرف دقائق العربيّة وأسرارها، وتكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها"[3].

فهؤلاء الأعلام إنمّا قالوا ذلك لمعرفتهم بمكانه البلاغة العربيّة في ميدان الإعجاز، ولذلكم نجد علماء هذا الفنّ من بدايات التّأليف اهتمّوا بمعاني القرآن، لأنهّا الوسيلة المثلى لمعرفه الإعجاز، وقد كتبوا في البلاغة العربيّة كونهم يرونها وسيله من وسائل فهم القرآن الكريم، والكشف عن أسراره، وبيان وجوه إعجازه.

فنجد من أمثال هؤلاء الذين كتبوا الإمام الفرّاء رحمه الله تعالى في كتابه معاني القرآن،

---

1 - الحسن بن عبد الله بن سهل أبو هلال العسكري (المتوفّى: نحو 395هـ): الصّناعتين: الكتابة والشّعر، المحقق: علي محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصريّة – بيروت، 1419هـ، ص: 1.

2 - محمود بن عمرو بن أحمد، أبو القاسم الزّمخشريّ جار الله (المتوفّى: 538هـ): الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل، المقدّمة، دار الكتاب العربي – بيروت، الطّبعة: الثّالثة، 1407هـ، ص: 2.

3 - إبراهيم بن محمّد بن عربشاه عصام الدّين الحنفي (المتوفّى: 943 هـ): الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، حقّقه وعلّق عليه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 9/1.

وكذلك أبي عبيده معمر بن المثنّى في كتابه مجاز القرآن، وكذلك ابن قتيبة رحمه الله تعالى في كتابه تأويل مشكل القرآن، ونجد الإمام الجاحظ كتب كتابا كبيرا وعظيما في البلاغة العربيّة والفصاحة يدافع عنهما دفاع قويّا متينا لإدراكه وهو صاحب كتاب نظم القرآن أنّ البلاغة لها ارتباط وثيق بفهم كتاب الله عزّ وجلّ، فكتب كتابه الكبير البيان والتّبيين، كذلكم أمثالا المبرّد الذي كتب كتابا عظيما سمّاه الكامل في اللّغة والأدب وعرض فيه من القواعد والنّصوص والتّحليلات ما يكون سبيلا لفهم كتاب الله تبارك وتعالى عن طريق لغة القرآن. ومن هنا فلا ضير ولا عجب حين نجد أنّ العلماء الأوائل اهتمّوا بالإعجاز وبالبلاغة، وربطوا بينهما ربطا وثيقا، وجعلوا البلاغة والفصاحة من أوجه الإعجاز القرآنيّ.

وما بين أيدينا من مؤلّفات في الإعجاز سنرى من خلالها كيف كان الدّرس البلاغيّ حاضرا وبقوّه من المائة الرّابعة حين بدأت تظهر المؤلّفات في الإعجاز القرآنيّ – وإن كان قبلها دراسات أخرى مهّدت لهذه الدّراسات – وحتّى المائة العاشرة حين جاء الإمام الحافظ جلال الدّين السّيوطيّ وجمع في موسوعته معترك الأقران في إعجاز القرآن كلّ ما وصل إليه من وجوه الإعجاز، وأضاف إليها ما أملته عليه قريحته، وجادت به فكرته.

وعليه فكتابنا هذا عبارة عن قراءة تحليّليّة بلاغيّة في بعض أهمّ مؤلّفات الإعجاز القرآنيّ، بداية من القرن الرّابع الهجريّ وإلى القرن العاشر الهجريّ، وسنقف على ذلك في محطّات أو محاور، في كلّ محور ندرس كتابا من تلك المؤلّفات المتعلّقة ببلاغة القرآن الكريم وإعجازه.

والهدف من هذا الكتاب –مع بحوث أخرى لنا في نفس المجال– معرفة كيفيّة استثمار البلاغة وتوظيفها في ميدان العلوم الشّرعيّة بمختلف تخصّصاتها، ومنها الإعجاز القرآنيّ.

كما أنّه يهدف لبيان دور الدّرس البلاغيّ في الخروج من المعياريّة الجامدة إلى التّطبيق الفعّال – تماشيا ومتطلّبات الدّرس اللّغويّ الحديث – للاستفادة من مباحث البلاغة في شتّى العلوم التّي لها علاقة باللّغة وأساليبها، وهذا ما قام به هؤلاء الأعلام في مجموعة من كتبهم التي نحن بصدد دراستها.

ولهذا فإنّ إشكالية الكتاب تتمحور في بيان مدى توظيف أرباب الإعجاز وفرسانه للدّرس البلاغيّ بمباحثه المختلفة في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ، واستثمار ذلك في مؤلّفاتهم.

وقد خصّصنا الدّراسة للكلام عن أهمّ مؤلّفات الإعجاز في تراثنا، وجعلنا لكلّ مؤلّف منها محورا خاصّا، وقد رتّبناها بحسب الزّمن، الأسبق فالأسبق، بداية من القرن الرّابع الهجريّ وإلى القرن العاشر الهجريّ، وفق المحاور التّالية:

المحور الأوّل: التّوظيف البلاغيّ في كتاب النّكت في إعجاز القرآن للرّمانيّ.

المحور الثّاني: التّوظيف البلاغيّ في كتاب إعجاز القرآن للباقلانيّ.

المحور الثّالث: التّوظيف البلاغيّ في كتاب دلائل الإعجاز للجرجانيّ.

المحور الرّابع: التّوظيف البلاغيّ في كتاب نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرّازيّ.

المحور الخامس: التّوظيف البلاغيّ في كتاب الطّراز المتضمّن أسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز للعلويّ.

المحور السّادس: التّوظيف البلاغيّ في كتاب معترك الأقران في إعجاز القرآن للسّيوطيّ.

وفي الأخير يمكن القول بأنّ الأمر عظيم القدر، جليل النّفع، وهو بحاجة لجهد كبير، وقراءة طويلة وفاحصة، وعمل متواصل مع هذه الأسفار التّراثيّة الضّخمة، ولكن أملنا بالله كبير، ومنه نسأل المعونة والتّوفيق، والمدد والقوّة، فهو مولانا وعليه فليتوكّل المتوكّلون.

الأستاذ الدّكتور: علي زواري أحمد

المحور الأول

التوظيف البلاغي
في كتاب النكت في إعجاز القرآن للرماني

توطئة

نتناول في هذا المحور الأوّل من هذا الكتاب مصنّف "النّكت في إعجاز القرآن" لمؤلّفه الإمام علي بن عيسى الرُّمّاني، حيث من العنوان نسترشد لفهم مضمونه، كون الرُّمّانيّ من الذين وظّفوا البلاغة في بيان وجوه الإعجاز، وقد أعطى البلاغة في هذا الكتاب اهتماما كبيرا، والكتاب مؤلّف في المائة الرّابعة للهجرة، وهو من أوائل الكتب التي وصلتنا في قضيّة الإعجاز، وقد جمع فيه خلاصة مباحث البلاغة، وثمرة ما توصّل إليه من وجوه الإعجاز، ولذا يعتبر الكتاب من أوائل مصنّفات الإعجاز القرآنيّ، وقد استفاد مُؤَلِّفه ممّن كتب قبله، فجاء الكتاب معبّرا عن مرحلة مهمّة من مراحل تطوّر الإعجاز القرآنيّ، ومبرزا لأهمّ القضايا التي كانت مطروحة بين القبول والرّد في مسائل الإعجاز، وفي ذات الوقت يُجسّد حلقة في غاية من الأهمّيّة من حلقات الدّرس البلاغيّ العربيّ، لهذا كان لزاما علينا أن نتناول مثل هذا الكتاب بالدّراسة، ونبدأ بقراءته في مستهلّ كتابنا هذا.

مقدّمة

البلاغة من أهمّ وجوه الإعجاز عند الرُّمّاني، وقد جاء ذلك واضحا وجليّا في كتابه محلّ دراستنا هذه، والمسمّى: "النّكت في إعجاز القرآن" الذي ضمّنه أهمّ وجوه الإعجاز في رأيه، وكان على رأسها الوجه البلاغيّ.

ومصنّف الرُّمّاني "النّكت" يعتبر من أوائل المصنّفات التي وصلتنا في قضيّة الإعجاز، تعرّض فيه صاحبه لأقسام البلاغة العشرة التي ذكرها مع ما فيها من تقسيمات وتفريعات كثيرة ضمّنها داخل الكتاب سنذكرها في حينها، وقد حاول توظيفها جميعا، واستثمارها في دراسة الإعجاز من الوجهة البلاغيّة، وقد أجاد في ذلك وأحسن رغم إيجازه فيها.

ونحن في قراءتنا للكتاب سوف نتّبع المنهجيّة التّالية:

أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام علي بن عيسى الرُّمّاني؛

ثانيّا – نبذة موجزة عن كتاب النّكت في إعجاز القرآن؛

ثالثا – منهج الرُّمّاني في عرضه لمادّة الكتاب؛

رابعا – أهمّ ما استثمره الرُّمّاني من المباحث البلاغيّة في الكتاب؛
خامسا – مواطن توظيف الرُّمّاني للبلاغة في الكتاب.

****

أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام علي بن عيسى الرُّمّاني

الرُّمّاني: هو إمام مشهور في سائر العلوم، وهو باحث معتزلي مفسّر، من كبار النّحاة، وقد كان أبو حيان التّوحيدي يبالغ في تعظيمه إلى الغاية، ويصفه بِالتَّأَلُّهِ وَالتّنَزُّهِ، والفصاحة والتّقوى[1].

اسمه علي بن عيسى الرُّمّاني، المكنّى بأبي الحسن، نُسب إلى الرّمّان وبيعه أو إلى قصر الرّمّان ببغداد، ولد سنة ستّ وتسعين ومائتين من الهجرة، أصله من سامرّاء، ومولده ووفاته ببغداد[2].

أخذ اللّغة والنّحو على جماعة من شيوخ العلم، مثل ابن دريد وأبي بكر السَّرَّاج، والزَّجَّاج، وقد قرأ عليهما " الكتاب" لسيبويه، وأيضا تتلمذ على ابن الإخشيد المعتزلي.

وقد كان الرُّمّاني محبّا للعلم واسع الاطلاع متقنا للأدب وعلوم اللّغة والنّحو، ويجمع إلى علم النّحو علم الكلام على مذهب البغداديّين، وبرع في علوم القرآن والتّفسير وألّف فيهما[3].

صنّف الرُّمّاني مجموعة ضخمة من المصنّفات والمؤلّفات، قدّرتها بعض المصادر بما يقرب من مائة مصنَّف[4]، منها: النّكت في إعجاز القرآن، الجامع في علوم القرآن. ألفات

---

1 – ينظر شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبيّ (المتوفّى: 748هـ): سير أعلام النّبلاء، دار الحديث– القاهرة، الطّبعة: 1427هـ–2006م، 467/12.

2 – ينظر خير الدّين بن محمود بن محمّد بن علي بن فارس، الزّركلي الدّمشقي (المتوفّى: 1396هـ): الأعلام، دار العلم للملايين، الطّبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو 2002 م، 317/4.

3 – ينظر مصطفى مسلم: مباحث في إعجاز القرآن، دار القلم – دمشق، الطّبعة: الثّالثة، 1426هـ – 2005م، ص: 49.

4 – ينظر الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء، 467/12.

القرآن. شرح معاني القرآن للزّجّاجي. التفات القرآن. شرح كتابي المدخل والمقتضب للمبرّد. شرح كتاب سيبويه. نكت سيبويه. أغراض كتاب سيبويه. المسائل المفردة من كتاب سيبويه. شرح مختصر الجرمي. شرح المسائل للأخفش. شرح الألف واللاّم للمازني.. وغيرها.

فقد كان رحمه الله تعالى من أوعية العلم، توفّي ببغداد، بعد حياة حافلة، في جمادى الأولى، سنة أربع وثمانين وثلاث مائة، عن ثمان وثمانين سنة.

ثانيا – نبذة موجزة عن كتاب النّكت في إعجاز القرآن

كتاب "النّكت في إعجاز القرآن" هكذا هو اسم الكتاب وقد صرّح به المؤلّف في مقدّمته، فقال: "قال الشّيخ الإمام أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمّاني سَأَلْتَ وفَّقَك الله عن ذكر النّكت في إعجاز القرآن..."[1]. فهو رسالة علميّة صغيرة بليغة في الإعجاز، وتحمل سمة أدبيّة وبلاغيّة قيّمة، تعكس لنا مكانة المُؤَلِّف وتخصّصه العلميّ، وتُظهر لنا منهجه الاستدلالي التّحليلي، في توصيل أفكاره، وذكر آرائه.

ويعتبر الكتاب من أوائل الكتب التي أُلِّفَت في الإعجاز وأفردته بالتّأليف[2]، ومن جاء بعده قد استفاد منه، رغم أنّ الرُّمّاني كتب في الموضوع استجابة لسؤال سائل يسأله عن الإعجاز ويطالبه بأن لا يطيل أو يستطرد، وقد استجاب لطلبه؛ فأجب عن المطلوب وأوجز في المقصود، ومع ذلك غدا الكتاب مرجعا في الإعجاز القرآنيّ والبلاغة العربيّة، بل يُعَدُّ حلقة مهمّة من حلقات التّأليف فيهما على حد سواء.

يقول عنه عبد العزيز عتيق: "وأوّل كتاب يلقانا من كتب علماء الكلام الذين اهتمّوا بالمباحث البلاغيّة من أجل تفسير الإعجاز البلاغيّ للقرآن هو كتاب "النّكت في إعجاز

---

1 – علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرُّمّاني المعتزلي (المتوفّى: 384هـ): النّكت في إعجاز القرآن، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن [سلسلة: ذخائر العرب]، المحقّق: محمّد خلف الله، ومحمّد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، الطّبعة: الثّالثة، 1976م، ص: 75.

2 – ينظر فهد بن عبد الرّحمن بن سليمان الرّومي: دراسات في علوم القرآن حقوق الطّبع محفوظة للمؤلف، الطّبعة: الثّانية عشرة 1424هـ – 2003م، ص: 267.

القرآن" للرُّمّاني المعتزلي (386هـ). وقد تحدّث الرُّمّاني فيه عن البلاغة وجعلها في عشرة أبواب... وكتاب (النّكت في إعجاز القرآن) بمشتملاته ومضمونه والجديد فيه له أثر واضح في تاريخ البلاغة العربيّة، فقد عرّف فيه بعض ألوانها تعريفا نهائيّا، وميّز أقسامها وأفاض في شرحها"[1].

ويقع كتاب "النّكت" في سبع وثلاثين صفحة، وقد طبُع في دار المعارف بالقاهرة مع كتاب "بيان إعجاز القرآن" للخطّابي، ورسالة عبد القاهر الجرجاني المسمّاة "بالرّسالة الشّافية" بتحقيق الدّكتور محمّد خلف الله والأستاذ محمّد زغلول سلام، وهي النّسخة التي اعتمدنا عليها في هذه القراءة.

ثالثا – منهج الرُّمّاني في عرضه لمادّة الكتاب

اتّسم منهج الرُّمّاني في الكتاب بجملة من الخطوات، نذكرها بإيجاز:

1 – اعتمد الرُّمّاني في عرضه لمادّة الكتاب على الإيجاز، وقد أشار لذلك في مقدّمة الكتاب، فقال: "... سَأَلْتَ وفّقك الله عن ذكر النّكت في إعجاز القرآن دون تطويل بالحجاج، وأنا أجتهد في بلوغ محبتك"[2].

2 - كلّ فنّ من فنون البلاغة التي قدّمها يعرّفها بما يوضّحها من غير إيراد لكثرة التّعاريف، ولا ذكر للأقوال، ولا إشارة للخلاف في المسائل.

3 - كلّ فنّ من فنون البلاغة فيه تقسيمات أو أوجه، يذكرها بما يوضّحها من غير استرسال ولا إطناب، كما فعل مع التّشبيه والاستعارة وغيرهما.

4 - كلّ المسائل البلاغيّة التي ذكرها يمثّل لها من القرآن الكريم، وفي بعضها قبل التّمثيل لها من القرآن الكريم يمثّل لها من الشّعر والنّثر بقدر الحاجة لبيانها.

5 - الرُّمّاني إذا ذكر المثال شرحه وبيّنه بإيجاز بما يفي بالغرض، وقصده من هذا الصّنيع

---

1 – عبد العزيز عتيق (المتوفّى: 1396 هـ): علم البيان، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، الطّبعة: بدون، 1405هـ – 1982م، ص: 12.

2 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 75.

بيان وجه الإعجاز الذي كان نتيجة الفنّ البلاغي المذكور في الدّراسة.

6 - بعض الفنون البلاغيّة توسّع نوعا ما في التّمثيل لها، وهي قليلة مع باقي المباحث البلاغيّة، وسنأتي على ذكرها في حينها.

7 - لم يعتمد الرُّمّاني نفس المنهج في شرحه لأوجه الإعجاز السّبعة، فنجده في الوجه البلاغيّ قد استرسل واستفاض في بيانه كأنّه هو المراد لوحده - كما سنذكره لاحقا - في حين نجده أوجز الكلام عن باقي الوجوه الستّة في آخر الكتاب، وبإيجاز كبير، ما جعل عدد الصّفحات لا يتجاوز الأربع.

رابعا – أهمّ ما استثمره الرُّمّاني من المباحث البلاغيّة في الكتاب

الرُّمّاني في كتابه "النّكت في إعجاز القرآن" قد عرض لأوجه الإعجاز بشيء من الإيجاز والاختصار، وقد عدّها في سبعة أوجه، وذكر ذلك في مقدّمة الكتاب فقال: "وجوه إعجاز القرآن تظهر من سبع جهات: ترك المعارضة مع توفّر الدّواعي وشدّة الحاجة، والتّحدّي للكافّة، والصّرفة، والبلاغة، والأخبار الصّادقة عن الأمور المستقبلة، ونقض العادة، وقياسه بكلّ معجزة"[1].

فنرى الرُّمّاني أنّه خصّ البلاغة بوجه واحد من وجوه الإعجاز من بين تلك الوجوه السّبعة، ولكنّ عند قراءة الكتاب نجده اهتمّ بالوجه البلاغيّ على حساب باقي الوجوه، وكأنّه يرى أنّ هذا الوجه من أهمّ وجوه الإعجاز، لذا قال بعد كلامه السّابق مباشرة: "فأمّا البلاغة فهي على ثلاث طبقات: منها ما هو في أعلى طبقة، ومنها ما هو في أدنى طبقة، ومنها ما هو في الوسائط بين أعلى طبقة وأدنى طبقة. فما كان في أعلاها طبقة فهو معجز، وهو بلاغة القرآن. وما كان منها دون ذلك فهو ممكن، كبلاغة البلغاء من النّاس. وليست البلاغة إفهام المعنى، لأنّه قد يفهم المعنى متكلّمان أحدهما بليغ والآخر عيّي؛ ولا البلاغة أيضاً بتحقيق اللّفظ على المعنى، لأنّه قد يحقّق اللّفظ على المعنى وهو غثّ مستكره ونافر متكلّف، وإنّما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللّفظ. فأعلاها

1 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 75.

طبقة في الحسن بلاغة القرآن، وأعلى طبقات البلاغة للقرآن خاصّة، وأعلى طبقات البلاغة معجز للعرب والعجم، كإعجاز الشّعر المفحم، فهذا معجز للمفحم خاصّة كما أنّ ذلك معجز للكافّة[1].

وهو بهذه المقدّمة يعرّف البلاغة ويقسّمها ويذكر بلاغة القرآن، وقد تبنّى بعض البلاغيّين بعده هذا، ثمّ مباشرة لخصّ جملة المباحث البلاغيّة وتكلّم عنها، فقال: "والبلاغة على عشرة أقسام: الإيجاز، والتّشبيه، والاستعارة، والتّلاؤم والفواصل، والتّجانس، والتّصريف، والتّضمين، والمبالغة، وحسن البيان، ونحن نفسّرها بابا بابا إن شاء الله تعالى"[2].

فهذه هي مباحث البلاغة عنده، حصرها في هذه المباحث العشرة، وإن أردنا حصرها بتفريعاتها فقد تكلّم عن الإيجاز والحذف والقصر والإطناب، والتّشبيه والاستعارة، والتّلاؤم، والفواصل، والسّجع، والتّجانس، والمزاوجة والمناسبة، والتّصريف، والتّضمين، والمبالغة، وحسن البيان. وهو في كلّ ذلك يتكلّم بإيجاز كبير إلّا في القليل من المباحث يتوسّع قليلا في التّمثيل لها.

خامسا – مواطن توظيف الرُّمّاني للبلاغة في الكتاب

بداية ننبّه على أنّ زمن الرُّمّاني رغم تقدّم المباحث البلاغيّة في التّحقيق والتّقنين إلّا أنّ علوم البلاغة لم تصل لذروتها بعد، لذا نجد أنّ عرضه لتلك الوجوه البلاغيّة محصورة في الأقسام العشرة التي ذكرها، وعندما نرتّبها على حسب مباحث علوم البلاغة بعد استقرارها تكون كالتّالي:

1- توظيفه لعلم المعاني في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ

في علم المعاني كان حديثه ابتداء عن الإيجاز؛ وهو أوّل وجه عرضه في الكتاب، كون البلاغة في نظره هي الإيجاز، وهذا هو السّائد في تلك الحقبة من الزّمن، أنّ من أهمّ

1 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 75.
2 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 76.

تعريفات البلاغة أنّها الإيجاز، وكأنّ علم المعاني الذي هو أساس البلاغة وأهمّ علومها مختزل في الإيجاز.

فالإيجاز من أهمّ خصائص اللّغة العربيّة في القديم، فقد كان العرب لا يميلون إلى الإطالة والشّرح والإسهاب، وكانوا يعدّون الإيجاز هو البلاغة، فأكثم بن صيفي يرى أنّ البلاغة هي الايجاز، وكان جعفر بن يحيى يقول لكتّابه: "إن قدرتم أن تجعلوا كتبكم توقيعات فافعلوا". وفعلوا مثل ذلك في القصائد، وقد قيل لبعضهم: مالك لا تزيد على أربعة واثنين؟ قال: هنّ بالقلوب أوقع وإلى الحفظ أسرع وبالألسن أعلق، وللمعاني أجمع وصاحبها أبلغ وأوجز[1].

وعند تفصيله لهذا الوجه من وجوه الإعجاز، بدأ بتعريف الإيجاز، ثمّ قال: الإيجاز على وجهين: حذف، وقصر[2]، وقام ببيانهما، وضرب لهما الأمثلة من القرآن الكريم، وأظهر بلاغتهما، من ذلك قوله: "ومنه ﴿ **وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** ﴾[3]. كأنّه قيل: حصلوا على النّعيم المقيم الذي لا يشوبه التّنغيص والتّكدير، وإنّما صار الحذف في مثل هذا أبلغ من الذّكر لأنّ النّفس تذهب فيه كلّ مذهب، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمّنه البيان، فحذف الجواب في قولك: لو رأيت عليًّا بين الصّفين، أبلغ من الذّكر لما بيناه"[4].

ونفس الشّيء فعله مع القصر، وقال عنه: "وأمّا الإيجاز بالقصر دون الحذف فهو أغمض من الحذف، وإن كان الحذف غامضًا... وهذا الضّرب من الإيجاز في القرآن كثير"[5].

وقد بيّن وجه الإعجاز في الإيجاز بالقصر بالمقارنة بين المثل العربيّ القائل: "القتل أنفى

1 – ينظر أحمد مطلوب أحمد النّاصري الصّيادي الرّفاعي: أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات – الكويت، الطّبعة: الأولى، 1980م، ص: 206.

2 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 76.

3 – الزّمر: 73.

4 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 76.

5 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 77.

للقتل" وقوله تعالى: ﴿ **لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾[1]. وقد فصّل القول في ذلك، وبيّن الفرق البلاغيّ بين القولين، وأظهر ما تحمله كلمة حياة من إعجاز لا يمكن أن تؤدّيه كلمة أنفى للقتل، وفي هذا تعرّض لموقع الإيجاز والإطناب من الكلام، وأنّ لكلّ واحد منهما مزيّة في موقعه لا يؤدّيها الآخر.

وبعدها يختم الإيجاز قائلا: "وإذا عرفت الإيجاز ومراتبه. وتأمّلت ما جاء في القرآن منه، عرفت فضيلته على سائر الكلام، وهو علوّه على غيره من سائر الكلام، وعلوّه على غيره من أنواع البيان"[2].

كما أنّه تكلّم عن التّلاؤم الذي هو من علم المعاني، وهو من الأهمّيّة بمكان، حيث وصف شيوخ البلاغة والأدب الكلمة الموضوعة في المكان الملائم لها من الجملة بأنّها "مُتَمَكِّنة". أي: هي ثابتة في المكان الذي وُضِعَتْ فيه، فهي ذات جذور وروابط فكريّة تربطها بما جاورها من عناصر الجملة. ووصفوا الكلمة الموضوعة في المكان غير الملائم لها من الجملة بأنّها "قَلِقَة" و"نَابِيَة" و"غَيْرُ مُتَمَكِّنَة". وقالوا عن الشّعر الذي لا تآخي بين كلماته، ولا تواصُلَ بين مُفْرَداته: "لاَ قِرَانَ له". أي: ليس له جامع فَنِّيٌّ راقٍ يجمع بين كلماته ويَشُدُّ بعضها إلى بعض، كما يَجْمَعُ أَسْرُ الكائن الحيّ بين أعضاء جسده ومختلف أجزائه، وهو جملته العصبيّة[3].

وكعادته بدأ بتعريفه بأنّه ضدّ التّنافر، ويراد به تعديل الحروف في التّأليف، وهذا من باب الحديث عن الجانب الصّوتي، وعلماء الفصاحة يتكلّمون عنه في باب فصاحة الكلمة، وبعدها قال: "والتّأليف على ثلاثة أوجه: متنافر، ومتلائم في الطّبقة الوسطى، متلائم في الطّبقة العليا"[4].

---

1 – البقرة: 179.

2 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 80.

3 – ينظر عبد الرّحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدّمشقي (المتوفّى: 1425هـ): البلاغة العربيّة، دار القلم، دمشق، الدّار الشّامية، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1416هـ – 1996م، 552/1.

4 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 90.

ولا ريب أنّ القرآن الكريم قد حاز الطّبقة العليا من التّلاؤم، ولذا قال: "والمتلائم في الطّبقة العليا القرآن كلّه، وذلك بيّن لمن تأمّله. والفرق بينه وبين غيره من الكلام في تلاؤم الحروف على نحو الفرق بين المتنافر والمتلائم في الطّبقة الوسطى. وبعض النّاس أشدّ إحساسا بذلك وفطنة من بعض، كما أنّ بعضهم أشدّ إحساسا بتمييز الموزون في الشّعر من المكسور، واختلاف النّاس في ذلك من جهة الطّباع كاختلافهم في الصّور والأخلاق"[1].

ثمّ تطرّق بعدها لأسباب التّلاؤم وأسباب التّنافر، كما تكلّم عن فوائد التّلاؤم، وفي ذلك تكلّم عن مخارج الحروف التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتّلاؤم، وبيّن أنّها مدعاة للإعجاز القرآنيّ، وخاصّة إذا انضاف إلى ذلك حسن البيان في صحّة البرهان في أعلى الطّبقات ظهر الإعجاز لجيّد الطّباع، البصير بجواهر الكلام[2].

وفي هذا المبحث لم يذكر الأمثلة كون حروف القرآن كلّها متلائمة، ومعجز بها جميعا، لذا ختم الكلام بالحديث عن معجزة القرآن، ننقلها كما ذكرها: "فقال عزّ وجلّ: ﴿ **وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ** ﴾[3]. ثمّ قال: ﴿ **فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا** ﴾[4]. فقطع بأنّهم لن يفعلوا. وقال تعالى: ﴿ **قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ**﴾[5]، وقال: ﴿ **فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ** ﴾[6]. ولمّا تعلّموا بالعلم والمعاني التي فيه قال: ﴿ **فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ** ﴾[7]. فقد قامت الحجّة على العربيّ: والعجميّ بعجز الجميع على المعارضة إذ بذلك تبيّن المعجزة"[8]. ولا ندري هل يريد بهذا التّرتيب مجرّد ذكر التّحدّي والتّعجيز أم أنّه يميل إلى أنّ التّعجيز كان بهذا التّرتيب وعلى هذا النّحو؟ فالأمر

1 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 95.
2 – ينظر الرُّمّاني: النّكت، ص: 95.
3 – البقرة: 23.
4 – البقرة: 24.
5 – الإسراء: 88.
6 – الطّور: 34.
7 – هود: 13.
8 – ينظر الرُّمّاني: النّكت، ص: 97.

فيه كلام لكن ليس هذا موطنه.

وتكلّم كذلك عن نوع آخر يظهر أنّه يعدّه من المعاني، وهو يدخل ضمن علم الصّرف والنّحو لتعلّقه ببنيّة الكلمة ومشتقّاتها[1]، وقد سمّاه بـ "التّصريف" وإن كان يُحسن أن يكون من ضمن المحسّنات البديعيّة اللّفظيّة، فهو شبيه بالمبالغة وصيغها، والسّجع وأنواعه، وإن كان الرُّمّاني يعدّ السّجع من العيّي.

وقد بدأ بالحديث عن التّصريف ببيانه وتوضيحه، فقال: "التّصريف تصريف المعنى في المعاني المختلفة، كتصريفه في الدّلالات المختلفة، وهو عقدها به على جهة التّعاقب، فتصريف المعنى في المعاني كتصريف الأصل في الاشتقاق في المعاني المختلفة، وهو عقدها به على جهة العاقبة، كتصريف الملك في معاني الصّفات، فصرف في معنى مالك، وملك، ذي الملكوت، والمليك، وفي معنى التّمليك، والتّمالك، والإملاك، والتّملّك، والمملوك، كذلك تصريف معنى العرض في الأعراض، والاعتراض، والاستعراض، وبالتّعرض، والتّعريض، والمعارضة والعرض والعروض. وكلّه منعقد بمعنى الظّهور"[2].

ومن أمثلته أنّه دلّل عليه ب القصص القرآنيّ، فقال: "أمّا تصريف المعنى في الدّلالات المختلفة فقد جاء في القرآن في غير قصّة، منها قصة موسى عليه السّلام، ذكرت في سورة الأعراف وفي طه والشّعراء .. وغيرها لوجوه من الحكمة.."[3].

2 – توظيفه لعلم البيان في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ

في علم البيان خصّ الكلام عن وجهين مهمّين من المباحث، هما: التّشبيه والاستعارة، فبدأ بتعريف التّشبيه ثمّ بيّن وجهيه، فقال: "والتّشبيه على وجهين: تشبيه شيئين متّفقين بأنفسهما، وتشبيه شيئين مختلفين لمعنى يجمعهما مشترك بينهما، فالأوّل

---

1 – تعريفه كما في الإيضاح: "التّصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم". محمّد بن عبد الرّحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدّين القزويني (المتوفّى: 739هـ): الإيضاح في علوم البلاغة، المحقّق: محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطّبعة: الثّالثة، 1/53.

2 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 101.

3 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 101.

كتشبيه الجوهر بالجوهر وتشبيه السّواد بالسّواد، والثّاني كتشبيه الشّدّة بالموت والبيان بالسّحر الحلال. والتّشبيه البليغ إخراج الأغمض إلى الأظهر بأداة التّشبيه مع حسن التّأليف"[1].

وبعدها انتقل للتّمثيل على التّشبيه من القرآن الكريم وبيان بلاغته التي جعلته وجها من وجوه الإعجاز القرآنيّ، فقال: "ونحن نذكر بعض ما جاء في القرآن من التّشبيه، وننبّه على ما فيه من البيان بحسب الإمكان"[2].

وقد أعطى عدّة أمثلة وبيّن بلاغة التّشبيه فيها، نذكر منها قوله تعالى: ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا** ﴾[3]. قال مبيّنا بلاغة التّشبيه لبيان وجه الإعجاز فيه: "وهذا تشبيه قد أخرج ما لم يُعلم بالبديهة إلى ما يُعلم بالبديهة، وقد اجتمعا في الجهل بما حملا، وفي ذلك العيب لطريقة من ضيع العلم بالاتّكال على حفظ الرّواية من غير دراية"[4].

ثمّ انتقل للكلام عن الاستعارة، فعرّفها، وبيّن الفرق بينها وبين التّشبيه، وذكر أركانها، فقال: "وكل استعارة فلا بدّ فيها من أشياء: مستعار ومستعار له، ومستعار منه"[5].

وكعادته في التّمثيل يذكر أمثلتها من القرآن الكريم، ثمّ يسعى لبيانها، فقال: "ونحن نذكر ما جاء في القرآن من الاستعارة على جهة البلاغة"[6]. وقد ذكر أمثلة كثيرة، من نماذجها التي ذكرها وبيّن بلاغتها، منها قوله تعالى: ﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾[7]. فقال: "أصل الاشتعال للنّار وهو في هذا الموضع أبلغ. وحقيقته كثرة شيب

1 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 81.
2 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 101.
3 – الجمعة: 5.
4 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 84.
5 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 86.
6 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 86.
7 – مريم: 4.

الرّأس، إلّا أنّ الكثرة لمّا كانت تتزايد تزايدا سريعا صارت في الانتشار والإسراع كاشتعال النّار.. وله موقع في البلاغة عجيب، وذلك أنّه انتشر في الرّأس انتشارا لا يتلافى كاشتعال النّار"[1].

واكتفى فيما يخصّ مباحث علم البيان بالتّشبيه والاستعارة، وذلك لأنّهما محلّ الإبداع في تصوير المعاني بصور مختلفة، وهما ركيزة البحث في ذلك الزّمن حيث لم تستقر أقسامهما ولم ينته البحث فيهما، كما أنّهما ركيزة المجاز، فالمجاز مداره الأساسيّ هو التّشبيه، والاستعارة ماهي إلّا تشبيه محذوف أدواته وأحد ركنيه، لذا كان يكفيه الاكتفاء بهما، وما يلحق بهما من الكناية والتّعريض والتّورية ... فهو تابع لهما.

ومع ذلك نراه لا يكتفي بالتّمثيل بل يسعى بما سمح به الحال لبيان وجه الإعجاز، وهو بهذا يضعنا أمام عمليّة تطبيقيّة لكيفيّة توظيف تلك المباحث البلاغيّة في بيان وجوه الإعجاز، واعتقد لو أنّه لم يلتزم الإيجاز الذي قيّد به نفسه في المقدّمة لكان البيان منه على درجة عالية من حسن التّوجيه ودقّة التّخريج لوجوه الإعجاز.

3 – توظيفه لعلم البديع في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ

في علم البديع تكلّم عن الفواصل، والتّجانس، والتّصريف، والتّضمين، والمبالغة، وحسن البيان، وكلّها محسّنات بديعيّة معنويّة ولفظيّة، ورغم أنّ علم البديع لم يأخذ حقّه يومها من التّأصيل والتّحقيق، كما كان الحال مع علم المعاني وعلم البيان إلّا أنّ تلكم المحسّنات كانت تفرض نفسها على أهل البلاغة والبيان، لما تحمله من سحر وجمال يجعلان القارئ البليغ ينجذب لهما، ويخضع لحسنهما، لذا كان الاهتمام بكلّ هذه المحسّنات البديعيّة لأهمّيّتها في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ، وهذا ما دعا علي بن عيسى الرُّمّاني للكلام عنها في هذا الكتاب الموجز.

وأوّل هذه المحسّنات البديعية هي "الفاصلة"، وهي ممّا يتميّز به القرآن الكريم عن

1 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 88.

غيره من كلام العرب، وقد بدأ بتعريفها، وبيّن أنّ الفواصل بلاغة وأمّا السّجع فهو عيب في رأيه، وقد علّل ذلك بأنّ الفواصل تابعة للمعاني، وأمّا الأسجاع فالمعاني تابعة لها[1]. ثمّ قال: "وفواصل القرآن كلّها بلاغة وحكمة، لأنّها طريق إلى إفهام المعاني التي يحتاج إليها في أحسن صورة يدلّ بها عليها"[2].

وبعدها بيّن أنّ الفواصل على وجهين: أحدهما على الحروف المتجانسة والآخر على الحروف المتقاربة، ومثّل للوجهين من القرآن الكريم، وذكر أنّه حسن في الفواصل الحروف المتقاربة، لأنّه يكتنف الكلام من البيان ما يدلّ على المراد في تمييز الفواصل والمقاطع، بخلاف القوافي التي لا تحتمل ذلك، لأنّها ليست في الطّبقة العليا من البلاغة، وإنّما الكلام فيها إقامة الوزن ومجانسة القوافي[3].

وختم الفواصل قائلا: "والفائدة في الفواصل دلالتها على المقاطع، وتحسينها الكلام بالتّشاكل وإبداؤها في الآي بالنّظائر"[4].

ثمّ بعدها انتقل للكلام عن التّجانس، ويقصد به التّجنيس كما ذكر ذلك ابن رشيق في العمدة وابن أبي الإصبع في التّحبير[5]، لأنّ البعض يرى التّجانس ليس هو التّجنيس، وإنّما يرونه نوعا من التّماثل أو التّطابق، ويرى البعض الآخر أنّه المشاكلة والازدواج، وقد عرّفه الرُّمّاني بقوله: "هو بيان بأنواع الكلام الذي يجمعه أصل واحد في اللّغة"[6].

وقد قسّمه على وجهين، أحدهما تجانس مزاوجة، وتقع في الجزاء، وثانيهم تجانس

---

1 – ينظر الرُّمّاني: النّكت، ص: 97.

2 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 98.

3 – ينظر الرُّمّاني: النّكت، ص: 97.

4 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 99.

5 – عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثمّ المصري (المتوفّى: 654هـ): تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر، تقديم وتحقيق: الدّكتور حفني محمّد شرف، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة – المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة – لجنة إحياء التّراث الإسلامي، ص: 102.

6 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 99.

مناسبة، ومثّل لهما، فقد مثّل للمزاوجة بقوله تعالى: ﴿ **فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ**﴾[1]. أي جازوه بما يستحقّ على طريق العدل، إلّا أنّه استعير للثّاني لفظ الاعتداء لتأكيد الدّلالة على المساواة في المقدار، فجاء على مزاوجة الكلام لحسن البيان[2].

وأمّا تجانس المناسبة فقد قال عنه: "وهي تدور في فنون المعاني التي ترجع إلى أصل واحد"، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ** ﴾[3]. فجونس بالانصراف عن الذّكر صرف القلب عن الخير، والأصل فيه واحد، وهو الذّهاب عن الشّيء، أمّا هم فذهبوا عن الذّكر، وأمّا قلوبهم فذهب عنها الخير[4].

ثمّ تكلّم عن التّضمين[5]، وهو من المحسّنات البديعيّة، وبداية عرّفه، بأنّه: "تضمين الكلام هو حصول المعنى فيه من غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه". وبعدها ذكر وجهيه، أحدهما ما كان يدلّ عليه الكلام دلالة الإخبار، والآخر ما يدلّ عليه دلالة القياس[6].

وقد مثّل للأوّل كذكرك الشّيء بأنّه محدث، فهذا يدلّ على المحدث دلالة الإخبار، والتّضمين في الصّفتين جميعا، إلّا أنّه على الوجه الذي بينه، أمّا التّضمين الذي يدلّ عليه دلالة القياس فهو إيجاز في كلام الله عزّ وجلّ خاصّة، لأنّه تعالى لا يذهب عليه من وجوه الدّلالة، فنصبه لها يوجب أن يكون قد دلّ عليها من كلّ وجه يصحّ أن يدلّ عليه، مثّل لذلك بـ"بسم الله الرّحمن الرّحيم" قد تضمّن التّعليم لاستفتاح الأمور على التّبرّك به والتّعظيم لله بذكره، وأنّه أدب من آداب الدّين وشعار للمسلمين، وأنّه إقرار بالعبوديّة واعتراف بالنّعمة التي هي من أجلّ نعمة، وأنّه ملجأ الخائف: ومعتمد

---

1 – البقرة: 194.

2 – ينظر الرُّمّاني: النّكت، ص: 99.

3 – التّوبة: 127.

4 – ينظر الرُّمّاني: النّكت، ص: 100.

5 – لمزيد التّوضيح فيما يتعلّق بالتّضمين يراجع حَبَنَّكَة الميداني: البلاغة العربيّة، 49/2.

6 – ينظر الرُّمّاني: النّكت، ص: 102.

للمستنجع، وقد بيّنا ذلك بعد انقضاء كلّ آية في كتاب "الجامع لعلم القرآن"[1].

وتكلّم كذلك عن المبالغة كوجه من وجوه الإعجاز القرآنيّ، وهي من المحسّنات البديعيّة المعنويّة، وقد عرّفها ثمّ تكلّم عن وجوهها، وذكر من أبنيتها الكثيرة: فعلان، فعال، وفعول، ومفعل، ومفعال. ففعلان، وكعادته مثّل لها، من ذلك فعال كقوله عز وجل: ﴿ **وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ** ﴾[2]. معدول عن غافر للمبالغة، وكذلك توّاب، وعلام. ومنه فعول كغفور وشكور، وودود، ومنه فعيل كقدير، ورحيم، وعليم. ومنه مفعل كمدعس، ومطعن، ومفعال كمنحار، ومطعام[3].

وهذا هو الضّرب الأوّل من المبالغة، ثمّ أردفه بالحديث عن الضّرب الثّاني والثّالث والرّابع والخامس والسّادس، وقد مثّل لكلّ ذلك بمثال من القرآن الكريم. وهذا لأهمّيّة المبالغة ودورها الفعّال في بلورة المعنى وإخراجه بصورة فيها من التّعظيم والتّفخيم أو التّهويل والتّحقير، وقد رأى ابن المعتزّ أن المبالغة نوع من أنواع الاسراف والإفراط في المعنى بتبليغه بأقصى غاياته، وأبعد نهاياته، وكلّ ذلك لا ريب أنّ له تأثيره على الدّلالات، ما يجعل المبالغة وجها مهمّا من وجوه الإعجاز القرآنيّ.

وفي الأخير ختم بالكلام عن حسن البيان، وقد عدّه ابن أبي الأصبع من البديع في كتابه بدائع القرآن، وهو ما فهمه من الرُّمّاني في هذا الكتاب الذي بين أيدينا، حيث عرّفه بقوله: "البيان هو الإحضار لما يظهر به تميّز الشّيء من غيره في الإدراك"[4]. ثمّ ذكر أقسامه، وهي: كلام، وحال، وإشارة، وعلامة. وقد سبقه لهذا التّقسيم الجاحظ في كتابه البيان والتّبيين[5]. ثمّ قال: "وحسن البيان في الكلام على مراتب: فأعلاها مرتبة ما

---

1 – ينظر الرُّمّاني: النّكت، ص: 103.

2 – طه: 82.

3 – ينظر الرُّمّاني: النّكت، ص: 104.

4 – الرُّمّاني: النّكت، ص: 106.

5 – وهي عند الجاحظ: اللّفظ، ثمّ الإشارة، ثمّ العقد، ثمّ الخطّ، ثمّ الحال، عمرو بن بحر، أبو عثمان، الجاحظ (المتوفّى: 255هـ): البيان والتّبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، سنة 1423هـ، 82/1.

جمع أسباب الحسن في العبارة من تعديل النّظم حتّى يحسن في السّمع ويسهل على اللّسان وتتقبّله النّفس تقبّل البرد، وحتّى يأتي على مقدار الحاجة فيما هو حقّه من المرتبة"[1].

وبعدها قال: "والقرآن كلّه في نهاية حسن البيان، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ **كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ** ﴾[2]. فهذا بيان عجيب يوجب التّحذير من الاغترار بالإمهال. وقال سبحانه: ﴿ **إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾[3]. وقال: ﴿ **إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ** ﴾[4]. فهذا من أحسن الوعد والوعيد"[5]. وقد ذكر نماذج كثيرة في ذلك نكتفي بما ذكرنا.

وفي الأخير ختم الكتاب بباب موجز لا تتعدّى صفحاته أصابع اليد الواحدة، خصّه للكلام عن وجوه الإعجاز الأخرى، وقد ترجم له بقوله: "باب البيان عن الوجوه التي ذكرنا في أوّل الكتاب". ويقصد بها: ترك المعارضة مع توفّر الدّواعي وشدّة الحاجة، والتّحدّي للكافّة، والصّرفة، والأخبار الصّادقة عن الأمور المستقبلة، ونقض العادة وقياسه بكلّ معجزة.

وفي نهاية الحديث عن الرُّمّاني وكتابه "النّكت في إعجاز القرآن" يمكن أن نضع بعض النّقاط الموجزة، نختم بها الكلام، والمتمثّلة في:

كلّ ما ذكرناه عن توظيف الرُّمّاني للبلاغة في وجوه الإعجاز يُظهر لنا بجلاء أنّ الكتاب كلّه يرتكز في بيان الإعجاز على البلاغة، فهي مادّة هذا الكتاب ولبّه، ما يوحيّ بأهمّيّة البلاغة عند الرُّمّاني، وأنّها عنده من أعظم وجوه الإعجاز، لذا نراه - رغم صغر

1 - الرُّمّاني: النّكت، ص: 107.
2 - الدّخان: 25، 26.
3 - الدّخان: 40.
4 - الدّخان: 51.
5 - الرُّمّاني: النّكت، ص: 107.

حجم الكتاب - يضعنا أمام مادّة علميّة دسمة، يمكن من خلالها أن يهتدي الباحث للتّوسّع في ضروب المباحث البلاغيّة المختلفة، والغوص من خلالها في بحر الإعجاز القرآنيّ، كما استفاد منها علماء البلاغة في تقنين المباحث البلاغيّة.

كما أنّ ما يميّز الرُّمّاني في النّكت أنّه حاول الكلام عن أهمّ أقسام البلاغة التي كانت قد استقرّت مفاهيمها في زمنه، وكأنّه يرى أنّ كلّ مباحث البلاغة هي وجه من وجوه الإعجاز القرآنيّ، ومن ذلك أنّه أعطى البديع حقّه من الدّراسة بحيث نصف الأقسام التي ذكرها للبلاغة تدخل ضمن علم البديع، وإن كان في وقته لم تستقر علوم البلاغة ومنها علم البديع، لكن يعطينا ذلك تصوّرا مفاده اهتمامهم بالمحسّنات البديعيّة.

أيضا اتّسم عرضه للبلاغة في بيان وجوه الإعجاز بالتّمثيل للمبحث المطروق من القرآن الكريم، ويسعى بإيجازه لبيان وجه الإعجاز، وليس مجرّد ذكر المثال من غير بيان، وقد رأينا صنيعه في الحديث عن الإيجاز وبيان الإعجاز منه عند قوله تعالى: (ولكم في القصاص حياة)، وكذا عند عرضه لأمثلة التّشبيه، وغيرهما من المباحث.

ونلحظ أنّ الرُّمّاني في النّكت لا يعتمد على ذكر المصنّفات ولا الإحالة عليها، ولم يفعل ذلك إلّا مرّة واحدة في آخر كلامه عن التّضمين، فقد أشار لمؤلّفه "الجامع لعلم القرآن".

ولعلّ السّبب الذي جعله يسلك هذا المسلك، هو الإيجاز الذي اعتمده من البداية وإلى النّهاية، الشّيء الذي يجعله لا يتوسّع في كثير من الأشياء، ولا يعتمدها في منهجه.

وأخيرا يمكن أن نستنتج من خلال تسميات بعض المباحث البلاغيّة وتعريفاتها، كالإيجاز والتّجانس والتّصريف وحسن البيان أنّها كانت مصطلحات أوّليّة في البحث البلاغيّ لم تستقر على ما هي عليه في زمن السّكّاكيّ، بل إنّه في زمن الرُّمّاني لم تكتمل علوم البلاغة ذاتها ولم يستقر أمرها بعد، وما يدلّ على ذلك أنّه قسّم البلاغة لتلكم المباحث العشرة التي تطرّقنا إليها بشيء من البيان والإيضاح.

ومع ما ذكرنا فإنّ كتاب الرُّمّاني هذا تناقله البلغاء بعده، كالباقلاّنيّ والخفّاجيّ وابن رشيق والرّازيّ والعلويّ، وابن أبي الأصبع، وغيرهم، فنقلوا عليه، واستشهدوا به، وكان محطّة من محطّات التّأليف البلاغيّ، كما أنّه محطّة من محطّات التّأليف في الإعجاز القرآنيّ.

المحور الثاني

التوظيف البلاغي في كتاب:
إعجاز القرآن للباقلاني

توطئة

كتاب إعجاز القرآن للإمام محمّد بن الطّيّب أبي بكر الباقلاّنيّ يعتبر حلقة مهمّة من حلقات التّأليف في الإعجاز القرآنيّ، كون المؤلّف جمع فيه ما وصل إليه من وجوه الإعجاز التي ذكرها من قبله ومن عاصره، ولم يتوقّف الأمر عند هذا الجمع بالتّسليم والمتابعة، بل صبغ عليها من روح المجادلة والمحاورة والنّقد ما جعلها شبه مناظرة مدوّنه في كتاب جامع، فقد جنّد الباقلاّنيّ نفسه وحمل سلاحه ودخل ساحة المعركة بعتاده، فصال بخيله ورجله، وقد جاء على تلكم الوجوه فوقف عندها بندّيّة وروح علميّة، يذكر وجهة نظر أصحابها، فيقبل منها ما يره صالحا أن يكون وجها للإعجاز فيؤيّده برأيه ويعضده بالبراهين والحجج، ويردّ منها ما يراه غير صالح لذلك فيفنّده ويعطي رأيه فيه، ويذكر ما يمكن أن يكون صالحا من وجوه الإعجاز ولا يُختلف فيه، فكان الكتاب بمثابة معركة علميّة الفائز فيها قويّ الحجّة، والقارئ المتمرّس، والخبير المتخصّص هما الحكم في ذلك، ومع كلّ ذلك فإفادة الكتاب لا تخفى سواء من حيث مباحث البلاغة أم من حيث قضايا الإعجاز.

مقدّمة

الباقلاّنيّ من المعاصرين للرُّمّاني، فهو من أعيان المائة الرّابعة، وتوفّي في بداية المائة الخامسة، وقد أخذ عنه في آخر فصول كتابه، وكتاب "إعجاز القرآن" يعتبر من أهمّ ما ألّف الباقلاّنيّ، ومن أهمّ كتب الإعجاز، حيث ذكر فيه خلاصة رأيه فيما يعتبر من وجوه الإعجاز وما لا يعتبر منها، وقد تلقّته الأمّة بالقبول والاستحسان قديما وحديثا، بل يرى البعض أنّه من أفضل كتب الإعجاز على الإطلاق.

ونظرا لمكانة الباقلاّني العلميّة، وقيمة الكتاب في تقرير مسائل البلاغة ووجوه الإعجاز، فقد ضمّنّاه هذه الدّراسة، لنقف على التّوظيف البلاغيّ الذي قام به الباقلاّني في بيان وجوه الإعجاز.

وسوف تكون قراءتنا للكتاب - كما فعلنا مع كتاب الرُّمّاني - وفق العناصر التّالية:

أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام محمّد بن الطّيّب الباقلاّنيّ؛
ثانيّا – نبذة موجزة عن كتاب إعجاز القرآن؛
ثالثا – منهج الباقلاّنيّ في عرضه لمادّة الكتاب؛
رابعا – أهمّ ما استثمره الباقلاّنيّ من المباحث البلاغيّة في الكتاب؛
خامسا – مواطن توظيف الباقلاّنيّ للبلاغة في الكتاب.

****

أوّلا - نبذة مختصرة عن الإمام محمّد بن الطّيّب الباقلاّني

الباقلاَّنيُّ، هكذا يعرف وبه اشتهر، وهو القاضي أبو بكر محمّد بن الطّيّب بن محمّد بن جعفر بن القاسم، المعروف بالباقلاّنيّ، أو ابن الباقلاّنيّ، نسبة إلى بيع الباقلاء (الفول)، ولد بالبصرة، في حدود سنة (330هـ)، مالكيّ المذهب، انتهت إليه رئاسة المالكيّين بالعراق، اشتهر بقوّة الحجّة وفصاحة العبارة وجودة التّأليف، فكان يُضرب المثلُ بفهمه وذكائه، قال عنه ابن عمار الميورقي: " كان ابن الطّيّب مالكيّا فاضلا متورّعا ممّن لم تحفظ عليه زلّة قطّ، ولا نُسبت إليه نقيصة "[1].

والباقلاَّنيُّ كما اشتهر بالفقه، اشتهر كذلك بالكلام والمناظرة، فهو على طريقة الشّيخ أبى الحسن الأشعري، وقد انتهت إليه الرّئاسة في مذهب الأشاعرة، يقول فيه القاضي عياض في المدارك: "هو الملقّب بسيف السّنّة، ولسان الأمّة، المتكلّم على لسان أهل الحديث، وطريق أبي الحسن الأشعري، وإليه انتهت رئاسة المالكيّين في وقته. وكان حسن الفقه عظيم الجدل، وكانت له بجامع المنصور ببغداد حلقة عظيمة "[2].

تلقّى العلم على أعلام البصرة، ثمّ رحل إلى بغداد ليقيم فيها بقيّة حياته فأخذ العلم

1 – محمّد بن الطّيب أبو بكر الباقلاّني (المتوفّى: 403هـ): مقدّمة محقّق إعجاز القرآن، المحقّق: السّيد أحمد صقر، دار المعارف – مصر الطّبعة: الخامسة، 1997م، ص: 52.

2 – محمّد بن علي بن عمر أبو عبد الله التَّمِيمي المازري المالكي (المتوفّى: 536هـ): المعلم بفوائد مسلم، المحقّق: فضيلة الشّيخ محمّد الشّاذلي النّيفر، الدّار التّونسيّة للنّشر، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب بالجزائر، المؤسّسة الوطنيّة للتّرجمة والتّحقيق والدّراسات بيت الحكمة، الطّبعة: الثّانية، 1988م، 120/1.

عن علمائها، وقد برع في كثير من العلوم، كالحديث والفقه والأصول والكلام واللّغة.

ومن هؤلاء العلماء الذين تتلمذ عليهم، محمّد بن عبد الله الأبهري، أخذ عنه الفقه، ومنهم جعفر بن مالك القطيعِي، أخذ عنه الحديث، ومحمّد بن جعفر الشّيرازي، وقد أخذ عنه علم الأصول، وهناك غيرهم.

وله مصنّفات كثيرة معروفة، منها إعجاز القرآن، والانتصار للقرآن والإبانة، وفضائل الخلفاء، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدّلائل، والمقنع في أصول الفقه، والتّقريب والإرشاد في أصول الفقه، وأمالي إجماع أهل المدينة، والأصول الكبير، في الفقه، وشرح أدب الجدل، وغيرها. ومات الباقلاّنيّ في يوم السّبت لسبع بقين من ذي القعدة سنة ثلاث وأربع مائة (403هـ) وصلّى عليه ابنه الحسن، ودُفن بداره، ثمّ نُقل إلى مقبرة باب حرب[1].

ثانيًا – نبذة موجزة عن كتاب إعجاز القرآن

هو أوّل كتب الباقلاّنيّ نشرا، وأشهرهم ذكرا، وهو من أعظم الكتب التي أُلِّفَت في إعجاز القرآن الكريم، وقد جمع فيه الباقلاّنيّ كثيرا من المباحث البلاغيّة القرآنيّة، وسلك فيه أقرب الوسائل إلى كشف جوانب الإعجاز القرآنيّ وتذوّقه، وردّ فيه عن شبهات المشكّكين وفنّدها، حتّى قال فيه أبو بكر بن العربي: "لم يصنّف مثل كتابه"[2].

وقال عنه الرّافعي: "وجاء القاضي أبو بكر الباقلاّنيّ المتوفّى سنة 403هـ فوضع كتابه المشهور "إعجاز القرآن" الذي أجمع المتأخّرون من بعده على أنّه باب في الإعجاز على حده"[3].

---

1 – ينظر عبد الوهاب بن علي بن نصر أبو محمّد الثّعلبي البغدادي المالكي (المتوفّى: 422هـ): عيون المسائل، دراسة وتحقيق: علي محمَّد إبراهيم بورويبة، دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1430هـ – 2009م، ص: 29.

2 – مصطفى ديب البغا، محيى الدّين ديب مستو: الواضح في علوم القرآن، دار الكلم الطّيّب، دار العلوم الانسانيّة – دمشق، الطّبعة: الثّانية، 1418هـ – 1998م، ص: 178.

3 – مصطفى صادق بن عبد الرّزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرّافعي (المتوفّى: 1356هـ): تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، دط، 2/101.

وقد ذكر الباقلاّنيّ في مقدّمته دوافع تأليفه لهذا الكتاب، وهي عبارة عن طلب من سائل في ذكر شيء من وجوه الإعجاز، فاستجاب له وألّف الكتاب، قال في ذلك: "وسألنا سائل أن نذكر جملة من القول جامعة، تسقط الشّبهات، وتزيل الشّكوك التي تعرض للجهّال، وتنتهى إلى ما يخطر لهم، ويعرض لأفهامهم من الطّعن في وجه المعجزة. فأجبناه إلى ذلك، متقرّبين إلى الله عزّ وجلّ، ومتوكّلين عليه وعلى حسن توفيقه ومعونته. ونحن نبيّن ما سبق فيه البيان من غيرنا، ونشير إليه ولا نبسط القول، لئلاّ يكون ما ألّفناه مكرّرا ومقوّلا، بل يكون مستفادا من جهة هذا الكتاب خاصّة. ونصف ما يجب وصفه من القول في تنزيل متصرّفات الخطاب، وترتيب وجوه الكلام، وما تختلف فيه طرق البلاغة، وتتفاوت من جهته سبل البراعة، وما يشتبه له ظاهر الفصاحة، ويختلف فيه المختلفون من أهل صناعة العربيّة، والمعرفة بلسان العرب في أصل الوضع"[1].

والكتاب قسّمه الباقلاّنيّ إلى فصول، وهي أوجه الإعجاز التي تكلّم فيها وحولها جاءت مادّة الكتاب، وهي كما ذكرها: فصل في أنّ نبوة النّبيّ ﷺ معجزتها القرآن، وفصل في بيان وجه الدّلالة على أنّ القرآن معجز قد ثبت، وفصل في جملة وجوه إعجاز القرآن، وفصل في شرح ما بيّنا من وجوه إعجاز القرآن، وفصل في نفى الشّعر من القرآن، وفصل في نفى السّجع من القرآن، وفصل بين أن ينتظم الكلام في نفسه بألفاظه التي تؤدّي المعنى المقصود فيه وبين أن يكون المعنى منتظماً دون اللّفظ، وفصل في ذكر البديع من الكلام، وفصل في كيفيّة الوقوف على إعجاز القرآن، وفصل، فإن قال قائل: قد يجوز أن يكون أهل عصر النّبيّ ﷺ، قد عجزوا عن الإتيان بمثل القرآن، وإن كان من بعدهم من أهل الإعصار لم يعجزوا. وفصل في التّحدّي، وفصل في قدر المعجز من القرآن، وفصل في أنّه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة؟ وفصل فيما يتعلّق به الإعجاز، وفصل في وصف وجوه من البلاغة، وفصل في حقيقة المعجز، وفصل في كلام النّبيّ، ﷺ، وأمور تتّصل بالإعجاز، وفصل إن قيل، هل من شرط المعجز أن يعلم أنّه أتى به من ظهر عليه؟ وفصل قد ذكرنا في الإبانة عن معجز القرآن وجيزاً من القول، رجونا أن يكفي، وأملنا أن

1 – الباقلاّنيّ: إعجاز القرآن، ص: 6.

يقنع.

ونحن ما يهمّنا في هذا الكتاب توظيفه للدّرس البلاغيّ كوجه من وجوه الإعجاز فقط، سواء بتأييدها أم بنفيها، وليس الحديث عن كلّ جوانب الإعجاز التي ذكرها، وإن كانت البلاغة لا تكاد تختفي من أيّ ورقة من ورقات الكتاب، لكن في بعضها تغلب الإشارة والذّكر أثناء عرض الحجج، وفي البعض يخصّها بالبيان والكلام، وهو ما سنقف عنده فيما يأتي.

ثالثا – منهج الباقلاّني في عرضه لمادّة الكتاب

بداية نرى المنهج العامّ للباقلاّنيّ في الكتاب هو عرضه لوجوه الإعجاز بصبغة تحليليّة نقديّة ليثبت ما كان منها من وجوه الإعجاز، وما لم يكن منها، فيذكر الوجوه ويذكر أقوال أصحابها، ثمّ يفنّدها ويعطي وجهة نظره، وهذا هو المنهج الغالب على كلّ الكتاب من أوّله وإلى نهايته، وأمّا منهجه في عرض المادّة بين فصول الكتاب فنوجزها في النّقاط التّالية:

1 – الباقلاّنيّ ذكر وجوه الإعجاز التي يريد مناقشتها على شكل فصول - وقد سبق ذكرها - ومن خلال ترجمة الفصول يتّضح رأيه مباشرة، كفصل في نفي الشّعر من القرآن، وفصل في نفي السّجع من القرآن، أو بترجمة الفصل يظهر مضمون المسألة التي يريد مناقشتها، كفصل في ذكر البديع من الكلام، وفصل في كيفيّة الوقوف على إعجاز القرآن.. وغيرها.

2 – الباقلاّنيّ يعرض مضمون المسائل على شكل تساؤلات افتراضيّة، مرّة على لسان المشكّكين في معجزة القرآن، ومرّة بذكر شبهات المنكرين التي ردّوا بها كون القرآن معجزا ثمّ يردّ عليها، وأخرى بذكر تساؤلات القائلين بوجه الإعجاز ويفنّدها، ولذا المطّلع على الكتاب يلحظ كثرة التّساؤلات في كلّ الوجوه، وهنا تظهر النّزعة الجدليّة الكلاميّة وغلبة طريقة المناظرة على الباقلاّنيّ، وذلك بارز وجليّ في منهج الكتاب.

3 – الباقلاّنيّ يتحدّث عن البلاغة وفنونها في بدايات فصول وجوه الإعجاز ومن غير

تفصيل فيها، وهمّه هو الرّد على الشّبهات وبيان أنّ القرآن معجز ببلاغته وفصاحته من غير إمكانية مضاهاتها، وفي كلّ هذا لم يوظّف مباحث الدّرس البلاغيّ. وقد علّل صنيعه ذلك بأنّه ذكرها في هذه المواطن كمقدّمات، دون البسط والتّفصيل.

4 – في الغالب من فصول الكتاب يشير الباقلاّنيّ إلى الأقوال المذكورة أو المحتملة في الوجه المعروض، ولكن لا يذكر أسماء قائليها في الغالب، كقوله ذكر أصحابنا، أو قيل، ومن الملحدة من يزعم، ومن أهل الملّة من يقول، ومنهم من يدّعي، وقالوا أيضاً، ثمّ منهم من قال، ... وهكذا.

ولعلّ مراده من ذلك هو تفنيد الأقوال أو نقدها أو التّعليق عليها من غير التّعرّض لأشخاص قائليها، وهذا صنيع منه جميل، فالمهمّ هو الفكرة لا صاحبها، وهي وسيلة أدعى للقارئ في النّظر للأقوى أو الأرجح من وجهات النّظر المطروحة.

5 – الباقلاّنيّ لا يذكر المراجع في كتابه، سواء الكتب التي أخذ منها أم كتب أصحاب الأقوال التي ذكرها وأخذ منها أقوالهم التي عرضها، بل حتّى حين أخذ فصلا كاملا عن الرّمانيّ من كتابه النّكت لم يذكر اسمه ولم يشر لكتابه واكتفى بقوله: "ذكر بعض أهل الأدب والكلام: أنّ البلاغة على عشرة أقسام"[1].

ولا يشير أيضا حتّى لكتبه إلّا قليلا، كقوله: "وفي ذلك كلام يأتي في كتابنا في الأصول"[2]. ومرّة أشار لكتب غيره، فقال: "قلنا: لو عمد إلى كتاب الأجناس ونظر في كتاب العين، لم يتعذّر عليه التّجنيس الكثير"[3].

6 – في الفصول الثّلاثة الأولى يقدّم الباقلاّنيّ المسائل التي سيتحدّث عنها إجمالا وعلى شكل ردود سريعة، وبعدها عقد فصلا رابعا لتفصيل تلك المسائل، وفي كلّ ذلك يناقش المسائل من جانبها النّظريّ، حيث يشعرك أنّك أمام عرض نقديّ يذكر فيه الرّأي وينقده

1 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 262.
2 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 47.
3 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 283.

ويعطي رأيه.

7 – لا يكتفي الباقلاّنيّ في استشهاده بالقرآن الكريم وحده، بل يذكر النّثر والشّعر والمأثور من أقوال الصّحابة، كما يذكر أقوال النّبيّ ﷺ، ويكثر من ذلك أحيانا.

ولعلّ دافعه لذلك هو إنكاره لبعض وجوه الإعجاز، أو لرأي له مغاير فيها حتّى من غير إنكاره للوجه المعروض، فيتحتّم الأمر عليه أن يكثر من الاستشهاد بغير القرآن ليصل لنتيجة مفادها أنّ القرآن معجز بنظمه، وليس بتلك الوجوه البلاغيّة التي برز فيها بعض العرب، ونالت سمّوا كبيرا من المكانة؛ كأقوال النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم لكن في مجملها لا تبلغ بلاغة القرآن ولا أن تكون محطّ التّعجيز فيه رغم طوله وتعدد أجزائه غير أنّه لم يتطرّق إليه العيب والنّقص، وهذا لا يكون في كلام البشر وإن ملكوا زمام البيان وناصية الفصاحة وذروة البلاغة.

8 – لا يتبع الباقلاّنيّ طريقة ذكر المبحث البلاغيّ ثمّ يتكلّم عنه من خلال ما ورد في القرآن الكريم - كما هي طريقة الرّمّانيّ - وإنّما يذكر النّصوص المختلفة من القرآن والشّعر والنّثر أو الحديث ثمّ يبيّن ما فيها من بديع ويذكرها بصيغة الإحالة على الغير، كقوله: وممّا يعدّونه من البديع... ولعلّه في هذا لا يجعل البلاغة بمختلف فنونها من وجوه الإعجاز في ذاتها، وليست عنده دليلا على معرفة وجه الإعجاز، لكنه بالتّمكّن منها نعرف أنّ القرآن معجز. فهذه هي أهمّ ملامح منهج الباقلاّنيّ في كتابه إعجاز القرآن.

رابعا – أهمّ ما استثمره الباقلاّني من المباحث البلاغيّة في الكتاب

ومع ما ذكرنا في العنصر السّابق إلّا أنّنا نرى البلاغة حاضرة من بدايات فصول الكتاب، وكلّما احتاج الموقف للإشارة إليها نجده يشير لها ولو من غير تفصيل وبيان، ننقل في ذلك بعض أقواله:

فمن قراءتي للكتاب لاحظت أنّ هناك إشارات عديدة تأتي عرضا في الفصول يشير الباقلاّنيّ من خلالها إلى دور البلاغة في معرفة أنّ القرآن معجز، من ذلك ما كان منه في الفصل الثّاني حيث يشير إلى أنّ البلاغة والفصاحة هما أدلّة بلوغ معجزة القرآن، فيقول:

"فأمّا من كان متناهياً في معرفة وجوه الخطاب وطرق البلاغة والفنون التي يمكن فيها إظهار الفصاحة، فهو متى سمع القرآن عرف إعجازه"[1].

ثمّ بعدها ببضعة أسطر يقول: "ولذلك قلنا: إنّ المتناهي في الفصاحة والعلم بالأساليب التي يقع فيها التّفاصح، متى سمع القرآن عرف أنّه معجز، لأنّه يعرف من حال نفسه أنّه لا يقدر عليه، وهو يعرف من حال غيره مثل ما يعرف من حال نفسه، فيعلم أنّ عجز غيره كعجزه هو"[2].

وبعدها بصفحة يطرح هذا السّؤال على لسان المشكّكين في معجزة القرآن البلاغيّة، فيقول: "فإن قيل: فكيف يعرف البليغ الذي وصفتموه إعجاز القرآن؟ وما الوجه الذي يتطرّق به إليه، والمنهاج الذي يسلكه، حتّى يقف به على جلية الأمر فيه؟ قيل: هذا سبيله أن يفرد له فصل"[3].

وبعدها طرح تساؤلات أخرى يراها كشبه ويجيب عنها بالمنطق والفرضيّات ومن غير دخول في المباحث البلاغيّة والتّدليل عليها، وهذا ليس المراد من قراءتنا في الكتاب.

ويشير مرّة أخرى إلى البلاغة، فيقول: "ويمكن بيان ذلك بأنّا لا نجد في القدر الذي نعرفه من الألسنة للشّيء الواحد، من الأسماء ما نعرف من اللّغة، وكذلك لا نعرف فيها الكلمة الواحدة تتناول المعاني الكثيرة على ما تتناوله العربيّة، وكذلك التّصرف في الاستعارات والإشارات، ووجوه الاستعمالات البديعة، التي يجيء تفصيلها بعد هذا، ويشهد لذلك من القرآن: أنّ الله تعالى وصفه بأنّه: (بِلسانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)"[4].

وفي الفصل الثّالث "في جملة وجوه إعجاز القرآن" ذكر ثلاثة أوجه من الإعجاز، قال أنّه ذكرها أصحابنا وغيرهم، منها: والوجه الثّالث: أنّه بديع النّظم، عجيب التّأليف، متناه

1 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 26.
2 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 26.
3 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 29.
4 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 31.

في البلاغة إلى الحدّ الذي يعلم عجز الخلق عنه[1].

ثمّ فصّل القول في وجوه هذا الكلام، فكان منها ما يتعلّق بالجملة وبديع تأليفها، فتحدّث عن السّجع ونفاه عن القرآن، فيقول: "ويبقى علينا أن نبيّن أنّه ليس من باب السّجع، ولا فيه شيء منه، وكذلك ليس من قبيل الشّعر، لأنّ من النّاس من زعم أنّه كلام مسجع، ومنهم من يدّعي فيه شعرا كثيرا"[2].

ومن تلك الوجوه التي ذكرها، "ومنها أنّه ليس للعرب كلام مشتمل على هذه الفصاحة والغرابة، والتّصرف البديع، والمعاني اللّطيفة، والفوائد الغزيرة، والحكم الكثيرة، والتّناسب في البلاغة. والتّشابه في البراعة، على هذا الطّول، وعلى هذا القدر"[3].

وفي هذا دلّل على فصاحة القرآن وحسن بديعه وأنّه على طوله لا يقع فيه التّفاوت والتّباين ولا يتطرّق إليه الاختلال والاختلاف على خلاف كلام البشر الذي يقع فيه كلّ ذلك، وقد قارن ذلك بكلام البلغاء والفصحاء والشّعراء والخطباء، وذكر وجوه الأدب وفنونه، من شعر ونثر وخطب وقصص.. إلخ. ثمّ يقول: "وقد تأمّلنا نظم القرآن، فوجدنا جميع ما يتصرّف فيه من الوجوه التي قدّمنا ذكرها، على حدّ واحد، في حسن النّظم، وبديع التّأليف والرّصف، لا تفاوت فيه، ولا انحطاط عن المنزلة العليا، ولا إسفاف فيه إلى الرّتبة الدّنيا. وكذلك قد تأمّلنا ما يتصرّف إليه وجوه الخطاب، من الآيات الطّويلة والقصيرة، فرأينا الإعجاز في جميعها على حدّ واحد لا يختلف"[4].

وفي المعنى الخامس من الوجوه تحت الفصل الثّالث، قال: "وهو أنّ نظم القرآن وقع موقعاً في البلاغة يخرج عن عادة كلام الجنّ، كما يخرج عن عادة كلام الانس"[5]. وتكلّم فيه عن عجز الجنّ والإنس على الإتيان بمثل القرآن.

---

1 – ينظر الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 35.

2 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 35.

3 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 36.

4 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 37.

5 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 38.

وفي المعنى السّادس من الوجوه تحت الفصل الثّالث، قال: "وهو أن الذي ينقسم عليه الخطاب، من البسط والاقتصار، والجمع والتّفريق، والاستعارة والتّصريح، والتّجوّز والتّحقيق، ونحو ذلك من الوجوه التي توجد في كلامهم - موجودة في القرآن، وكلّ ذلك ممّا يتجاوز حدود كلامهم المعتاد بينهم، في الفصاحة والإبداع والبلاغة"[1].

وهكذا فعل في الوجه السّابع والثّامن من وجوه هذا الفصل الثّالث والتي تدور جميعها حول بلاغة القرآن وفصاحته، وفي كلّ هذا نراه لم يفصّل القول ولم يبسطه من الوجهة البلاغيّة واكتفى بعموم الرّد، وقد علّل صنيعه ذلك بأنّه ذكرها في هذه المواطن كمقدّمات، دون البسط والتّفصيل.

وفي الوجه التّاسع خصّه للحديث عن الصّوت بحديثه عن الحروف التي يتألّف منها الكلام العربيّ وقد بسط فيها القول، وكلّ ذلك يدخل ضمن الكلام عن الفصاحة، وهو ديدن الذين قبله حيث يتكلّمون عن الأصوات في بداية كلامهم عن الفصاحة، كما فعل الجاحظ في البيان وغيره كون ذلك يرتبط بفصاحة الكلمة، ولكن الباقلاّنيّ يريد أن يبيّن إعجاز القرآن في حروفه وأنّه لا تنافر فيه ولا غرابة في كلّ كلمة منه، لهذا نراه في المعنى العاشر، تكلّم عن بلاغة القرآن وفصاحته كونه سهل سبيله، فهو خارج عن الوحشيّ المستكره، والغريب المستنكر، وعن الصّنعة المتكلّفة[2].

وعقد الباقلاّنيّ فصلا رابعا، بعنوان: "فصل في شرح ما بيّنا من وجوه إعجاز القرآن"[3]. وفيه قال: "فأمّا الكلام في الوجه الثّالث، وهو الذي بيّناه من الإعجاز الواقع في النّظم والتّأليف والرّصف، فقد ذكرنا من هذا الوجه وجوهاً: منها: أنّا قلنا: إنّه نظم خارج عن جميع وجوه النّظم المعتاد في كلامهم، ومباين لأساليب خطابهم"[4]. ومع ذلك كان الكلام فيه كسابقه عامّا ولم يوظّف فيه الدّرس البلاغيّ.

---

1 - الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 42.

2 - ينظر الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 46.

3 - الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 48.

4 - الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 50.

وغير هذه من الإشارات كثير، ما يدلّك على أنّ البلاغة كانت حاضرة عند الباقلاّنيّ في الكتاب، أمّا المباحث التي تعرّض لها على سبيل الحصر والبيان نجملها فيما يلي: البلاغة، الفصاحة، السّجع، البسط (الإطناب) والاقتصار (الإيجاز)، الجمع والتّفريق، الاستعارة والتّصريح، والتّجوز (المجاز) والتّحقيق (الحقيقة)، الفواصل، الاستعارة البليغة، الارداف، الاستعارة المليحة، التّشبيه الحسن، الغلوّ والافراط في الصّفة، المماثلة، المطابقة، التّجنيس، المقابلة، الموازنة، المساواة، الإشارة، المبالغة، الغلوّ، الإيغال، التّوشيح، ردّ عجز الكلام على صدره، التّقسيم، التّفسير، التّكميل والتّتميم، التّرصيع، التّكافؤ، التّعطّف، السّلب والايجاب، الكناية والتّعريض، العكس والتّبديل، الالتفات، التّذييل، الاستطراد، التّكرار، الاستثناء، الإيجاز، التّشبيه، الاستعارة، التّلاؤم، الفواصل، التّجانس، التّصريف، التّضمين، المبالغة، حسن البيان.

وهناك فنون أخرى من البديع أشار إليها في الفصل الأخير، وقد قال فيه: "ومن زعم أنّ البديع يقتصر على ما ذكرناه من قبل عنهم في الشّعر، فهو متطرف"[1]. وقد ذكرها بعجل ليبيّن أنّ وجوه البديع كثيره وما ذكر منها سابقا إنّما هو للبيان لا غير.

خامسا – مواطن توظيف الباقلاّنيّ للبلاغة في الكتاب

في هذه العنصر لا نقسّم توظيف الباقلاّني للبلاغة على غرار علوم البلاغة الثّلاثة كما فعلنا مع كتاب الرّمانيّ "النّكت"، وإنّما سنذكرها حسب الفصول التي وردت فيها، وذلك لكون الباقلاّنيّ في عرضه لوجوه الإعجاز أنّه يعرض الوجوه التي يراها من وجوه الإعجاز ويبرهن عليها، وفي ذات الوقت يعرض الوجوه التي ينفيها ويفنّدها، ومن تلك الوجوه ما يتعلّق بالبلاغة، ولذا يتعذّر علينا تقسيمها على حسب علوم البلاغة الثّلاثة لخصوصيّة منهجيّة الباقلاّنيّ في عرضه لمادة الكتاب.

ففي الفصل السّادس المعنون بـ: "فصل في نفى السّجع من القرآن". فيه تكلّم عن نفي السّجع - كما أسلف الحديث عنه في المقدّمات - وقد نسب ذلك لأصحابه نقلا عن أبي

1 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 300.

الحسن الأشعري، وهنا ذكر قول القائلين بوجوده في القرآن، وأنّه وجه من وجوه إعجازه، ليفنّد قولهم وينفي السّجع عن القرآن الكريم، فقال: "وذهب كثير ممّن يخالفهم إلى اثبات السّجع في القرآن. وزعموا أنّ ذلك ممّا يبين به فضل الكلام، وأنّه من الاجناس التي يقع فيها التّفاضل في البيان والفصاحة، كالتّجنيس والالتفات، وما أشبه ذلك من الوجوه التي تعرف بها الفصاحة"[1].

وبعدها يذكر حججهم ويردّ عليها. ومن ردوده أنّه يبيّن المراد بالسّجع، فيعرّفه لغة واصطلاحا، ويذكر الخلاف في المسألة وأدلّة منعه ونفيه عن القرآن، وقد اسهب في الحديث عن السّجع، وربطه بالفاصلة عند ذكر أقسامه، وذكر في ذلك فصلا، "وفصل بين أن ينتظم الكلام في نفسه بألفاظه التي تؤدّي المعنى المقصود فيه، وبين أن يكون المعنى منتظماً دون اللّفظ"[2].

كلّ ذلك ينفي أن تكون للسّجع مزيّة أو فائدة في إعجاز القرآن. وبعد كلّ هذا ختمه بقوله: "والذي تكلّمنا به في هذا الفصل كلام على جملة دون التّفصيل"[3].

ثمّ يبقى مع السّجع ويردّ عن حجج أخرى للقائلين به، ويجعل ذلك من قبيل التّقديم والتّأخير وليس لمزيّة السّجع. فيقول: "فعلى هذا يكون المقصد – بتقديم بعض الكلمات وتأخيرها – إظهار الإعجاز على الطّريقين جميعا، دون السّجع الذى توهّموه"[4].

وهكذا حمله الرّد على معارضيه بنفي السّجع عن القرآن، ولو راجع ذلك لأدرك أنّه حاكم القرآن لقول مختلف فيه في مدح السّجع أو ذمّه، كما أنّه حاكم القرآن لسجع البشر وإن كانوا من أرباب الفصاحة فلا ريب أنّه يعتريهم العجز والضّعف والنّقص، وإلّا ما كان القرآن معجزا لهم، وعلى كلّ حال فالقرآن نزل باللّسان العربيّ المبين ومن هذه الإبانة السّجع الذي عُرفت به العرب، وإن دخلته الصّنعة بعد ذلك لكن يبقى من جملة فصاحة

1 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 57.
2 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 59.
3 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 60.
4 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 62.

اللّسان وعمدة البديع، والقرآن جاء بالوجه الأعلى منه ولا يمكن مجاراته في ذلك.

وفي الفصل الثّامن المعنون بـ: "فصل في ذكر البديع من الكلام"[1] وبدأه بطرح هذا السّؤال: إن سأل سائل فقال: هل يمكن أن يعرف إعجاز القرآن من جهة ما تضمّنه من البديع؟

فأعطى بداية نماذج من القرآن، وقال: ذكروا: أنّ من البديع في القرآن قوله عزّ ذكره: ﴿**واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ**﴾[2]. وقوله: ﴿**وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حكيم**﴾[3]. وقوله: ﴿**واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**﴾[4]. وقوله: ﴿**وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ**﴾[5]. وقوله: ﴿**أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ ع-قِيمٍ**﴾[6]. وقوله: ﴿**نُورٌ عَلَى نُورٍ**﴾[7]. وقد يكون البديع في الكلمات الجامعة الحكيمة، كقوله: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾[8]... إلخ[9].

وذكر جملة من أقوال النّبيّ ﷺ، وبعض أقوال الصّحابة رضي الله عنهم، وبعض أقوال من جاء بعدهم، وانتقل بعدها للشّعر وقال: "ومن البديع في الشّعر طرق كثيرة، قد نقلنا منها جملة، لتستدلّ بها على ما بعدها"[10]. وذكر هنا ممّا يظهر من البديع فيما ذكر، الاستعارة البليغة. والاستعارة المليحة، والإرداف وقد بيّنه، والتّشبيه الحسن، ثمّ قال: "ومواضع نذكرها بعد هذا"[11]. أي من التّشبيه.

وتكلّم عن الاستعارة وبيّنها من الأمثلة التي ذكرها، وفي كلّ هذا لا يتكلّم عن

---

1 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 66.
2 – الإسراء: 24
3 – الزّخرف:4.
4 – مريم:4.
5 – يس: 37.
6 – الحجّ: 55.
7 – النّور: 35.
8 – البقرة: 179.
9 – ينظر الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 66.
10 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 69.
11 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 73.

الإعجاز بل يتكلّم عن الاستدلال للاستعارة وما ذكر قبلها من الكلام الفصيح، وكأنّه يؤصّل لها وقد أكثر لها من الشّعر والنّثر بدل الاستشهاد من القرآن الكريم.

وهو بصنيعه هذا يبرز فكرة مفادها أنّ القرآن بلغ الذّروة في ذلك، ومع ذلك فكلّ ما يمكن تعلّمه لا يكون من وجوه الإعجاز، لأنّ العرب الفصحاء والنّصوص البليغة قد بلغت منها شأنا كبيرا، ولكنّهم عجزوا على مجاراة القرآن أو الإتيان بمثله.

وذكر من البديع الغلو والافراط في الصّفة، ومنه المماثلة، وقال هي ضرب من الاستعارة، ثمّ عرّفها ومثّل لها من غير القرآن، ولكنّ من النّثر والشّعر، ومنه المطابقة فقد عرّفها ومثّل لها من النّثر والقرآن الكريم وقول النّبي صلّى الله عليه وسلّم.

وذكر التّجنيس فعرّفه وذكر الأقوال فيه، واستشهد له من القرآن الكريم، ومن أقوال النّبي صلى الله عليه وسلّم، ومن أقوال الصّحابة، ومن الشّعر. وذكر المقابلة فعرّفها واستشهد لها من الشّعر ومن القرآن الكريم. كما ذكر الموازنة ومثّل لها من النّثر والشّعر.

وذكر المساواة وقد عرّفها، وعدّها من البلاغة، ومثّل لها من الشّعر، كما ذكر الإشارة فعرّفها، ونقل القول فيها، واستشهد لها من الشّعر، وذكر المبالغة والغلوّ، فعرفهما، واستشهد لهما من الشّعر، ثمّ ذكر الإيغال فعرّفه، واستشهد له من الشّعر، وقال: "في الشّعر خاصّة، فلا يطلب مثله في القرآن إلّا في الفواصل"[1].

وذكر التّوشيح، فعرّفه، واستشهد له من الشّعر ومن القرآن الكريم، وذكر من ذلك رد عجز الكلام على صدره، وقد مثّل له من القرآن والشّعر، كما ذكر من البديع صحّة التّقسيم، وقد ذكر نماذجه من الشّعر. وأعقبه بذكر صحّة التّفسير، فعرّفه، واستشهد له ببيت من الشّعر.

كما ذكر من البديع التّكميل والتّتميم، فعرّف ذلك، واستشهد له نثرا وشعرا ومن القرآن الكريم، ثمّ ذكر التّرصيع وألوانه، فعرّفها، ومثّل لها من الشّعر والقرآن الكريم،

1 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 92.

وذكر من البديع باب: التّكافؤ، وقال: "وذلك قريب من المطابقة"[1]. واستشهد له من الشّعر والنّثر.

وذكر من صور البديع - بشيء من الإيجاز - التّعطّف، والسّلب والايجاب، والكناية والتّعريض، والعكس والتّبديل، ولم يعرّف هذه المحسّنات، وفي الاستشهاد لها اكتفى بشاهد واحد في كلّ منها، إمّا من الشّعر أو من النّثر.

ثمّ خصّ محسّن الالتفات بالحديث، وقد مثّل له من الشّعر، وقال: "ومعنى الالتفاتات أنّه اعترض في الكلام... فمتى خرج عن الكلام الأوّل ثمّ رجع إليه على وجه يلطف – كان ذلك التفاتا"[2]. ثمّ أعاد التّمثيل له من الشّعر بشيء من الاسهاب والبيان، والحق الاستشهاد بالقرآن الكريم وبنفس الطّريقة، وبيّن الخلاف في كونه اعتراضا وليس التفاتا.

وذكر كذلك من البديع التّذييل، فعرّفه، ومثّل له من الشّعر والقرآن الكريم، كما أنّه ذكر الاستطراد، وقد استشهد له بالنّثر وبالشّعر، وأسهب نوعا ما في ذلك، وذكر التّكرار واستشهد له من الشّعر والقرآن الكريم.

ومن ضروب البديع التي ذكرها الاستثناء، وقد مثّل له من الشّعر وختمه قائلا: "ووجوه البديع كثيرة جداً، فاقتصرنا على ذكر بعضها، ونبّهنا بذلك على ما لم نذكر، كراهة التّطويل، فليس الغرض ذكر جميع أبواب البديع"[3].

ومع ذلك لا يعدّ كلّ هذه الوجوه دليلا أو طريقا للإعجاز، فيقول: "وقد قدّر مقدّرون أنّه يمكن استفادة إعجاز القرآن من هذه الأبواب التي نقلناها، وأن ذلك ممّا يمكن الاستدلال به عليه. وليس كذلك عندنا، لأنّ هذه الوجوه إذا وقع التّنبيه عليها أمكن التّوصل إليها بالتّدريب والتّعود والتّصنّع لها، وذلك كالشّعر الذي إذا عرف الإنسان طريقه صحّ منه التّعمّل له، وأمكنه نظمه، والوجوه التي تقول: إنّ إعجاز القرآن

1 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 97.
2 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 99.
3 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 107.

يمكن أن يعلم منها، فليس ممّا يقدر البشر على التّصنّع له والتّوصل إليه بحال"[1].

وبعدها بدأ في الحديث عن التّكلّف والصّنعة، بأنّ قوما قد تصنّعوا لأبواب الصّنعة حتّى حشى بعضهم شعره جميعا منها، واجتهد ألّا يعلن له بيت إلّا وهو مملوء من الصّنعة والتّكلّف في كلمته، كما صنع أبو تمّام في لاميّته، وقد ذكر له أمثلة من شعره، ثمّ أعقبها قائلا: "فهذا وما أشبهه إنّما يحدث من غلوّه في محبّة الصّنعة، حتّى يعميه عن وجه الصّواب، وربّما أسرف في المطابق والمجانس ووجوه البديع من الاستعارة وغيرها، حتّى استثقل نظمه، واستوخم رصفه، وكان التّكلف بارداً، والتّصرّف جامداً"[2].

ثمّ يؤكّد كلامه السّابق في عدم وقوع الإعجاز بألوان البديع، فيقول: "ثم رجع الكلام بنا إلى ما قدّمناه، من أنّه لا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن من البديع الذي ادّعوه في الشّعر ووصفوه فيه. وذلك: أنّ هذا الفنّ ليس فيه ما يخرق العادة، ويخرج عن العرف، بل يمكن استدراكه بالتّعلم والتّدرب به والتّصنع له، كقول الشّعر، ورصف الخطب، وصناعة الرّسالة، والحذق في البلاغة. وله طريق يُسلك، ووجه يُقصد، وسلّم يرتقى فيه إليه، ومثال قد يقع طالبه عليه. فربّ إنسان يتعوّد أن ينظم جميع كلامه شعرا، وآخر يتعوّد أن يكون جميع خطابه سجعاً، أو صنعة متّصلة، لا يسقط من كلامه حرفا، وقد يتأتّى له لما قد تعوّده"[3].

وهو بهذا ينفي أن يكون الإعجاز بتلك المحسّنات كما هي حالها في الشّعر ويطرح شبهة تتعلّق بنفيه هذا، كون البديع لا ريب له جماليّة وحسنا، ثمّ يردّ عليها ويفنّدها، بفصل عنونه بـ: "فصل في كيفيّة الوقوف على إعجاز القرآن". ففي هذا الفصل بيّن أنّ العجمي ومن لسانه ضعيف بالفصحى ولا يدرك تمييز الكلام جيده من رديئه، ولا يميّز حسنه من قبيحه، ولا يعرف صحيحه من سقيمه، فمثل هذا لا يمكنه أن يعرف ولا يدرك إعجاز القرآن.

---

1 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 107.

2 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 110.

3 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 111.

وقد مثّل لذلك بالشّعراء والنّقّاد واختلافهم في المدارك، فكلّ له درجة من الإدراك، وهكذا يتفاوت النّاس في معرفة الإعجاز بقدر ما عندهم من الملكات التي سبق ذكرها، لذا قال في نهاية الفصل: "فإن تبيّن لك الفصل، ووقعت على جليّة الأمر وحقيقة الفرق – فقد أدركت الغرض، وصادفت المقصد. وإن لم تفهم الفرق، ولم تقع على الفصل – فلا بدّ لك من التّقليد، وعلمت أنّك من جملة العامّة، وإنّ سبيلك سبيل من هو خارج عن أهل اللّسان"[1].

وكأنّه بهذا يقول أنّ الإعجاز يدرك بالملكة اللّغويّة والذّوق البلاغيّ ولكن لا يوصف، كما يدرك أرباب الشّعر والنّثر حسن الكلام بملكتهم ودربتهم فيميّزوا بين كلام وآخر.

ولذا جاء بعده بفصل عنوانه: فصل، فإن قال قائل: قد يجوز أن يكون أهل عصر النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، قد عجزوا عن الإتيان بمثل القرآن، وإن كان من بعدهم من أهل الإعصار لم يعجزوا؟ وكان جوابه: "والوجه أن يقال: فيه طرق: منها: أنّا إذا علمنا أنّ أهل ذلك العصر كانوا عاجزين عن الإتيان بمثله، فمن بعدهم أعجز، لأنّ فصاحة أولئك في وجوه ما كانوا يتفنّنون فيه من القول، ممّا لا يزيد عليه فصاحة من بعدهم، وأحسن أحوالهم أن يقاربوهم أو يساووهم، فأمّا أن يتقدّموهم أو يسبقوهم، فلا، منها: أنّا قد علمنا عجز سائر أهل الإعصار كعلمنا بعجز أهل العصر الأوّل، والطّريق في العلم بكلّ واحد من الأمرين طريق واحد، لأنّ التّحدّي في الكلّ على جهة واحدة، والتّنافس في الطّباع على حدّ واحد، والتّكليف على منهاج لا يختلف. ولذلك قال الله تبارك وتعالى: ﴿**قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا**﴾[2]"[3].

---

1 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 128.

2 – الإسراء: 88.

3 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 250.

وفي كلّ هذا نراه يربط الإعجاز بالبلاغة كون القرآن بلغ منها المبلغ الذي لا يدرك، وإن كان ينفي تلك الوجوه البديعيّة أن تكون دليلا على الإعجاز، فمهما تمكّن منها الإنسان فإنّه يدرك الإعجاز بقدر تمكّنه فيها، وهذا ما يجعل القرآن معجزة كلّه، وبعض الوجوه أدقّ في البيان من بعض، فبعضها ظاهر وبعضها خفيّ، وقد أعاد الكلام عنها في "فصل في قدر المعجز من القرآن".

ومع كلّ هذا يبقى القرآن فوق قدرة الإنسان وإن ملك زمام البيان، فلا يمكنه أن يأتي بمثله، وهذا ما كان من العرب يوم نزول القرآن، فرغم تمكّنهم من اللّسان إلّا أنّهم عجزوا على مجاراته، ولا يخفى عليهم مواطن إعجازه. ولهذا قال: "أنّه ليس للعرب كلام مشتمل على هذه الفصاحة والغرابة والتّصرّف البديع، والمعاني اللّطيفة، والفوائد الغزيرة، والحكم الكثيرة، والتّناسب في البلاغة والتّشابه في البراعة، على هذا الطّول، وعلى هذا القدر. وهذا المعنى هو غير المعنى الأوّل، فتأمّله تعرف الفصل"[1].

وقد طرح سؤالا: فإن قيل: هل تعرفون إعجاز السّور القصار بما تعرفون إعجاز السّور الطّوال؟ وأجاب عنه بقوله: "وهل تعرفون إعجاز كلّ قدر من القرآن بلغ الحدّ الذي قدّرتموه بمثل ما تعرفون به إعجاز سورة البقرة ونحوها؟ فالجواب: أن شيخنا أبا الحسن الأشعري، رحمه الله، أجاب عن ذلك: بأنّ كلّ سورة قد علم كونها معجزة بعجز العرب عنها. وسمعت بعض الكبراء من أهل هذا الشّأن، يقول: إنّ ذلك يصحّ أن يكون علم ذلك توقيفاً"[2].

وفي أواخر فصول الكتاب، في الفصل الخامس عشر تكلّم عن صور البلاغة، بعنوان: "فصل في وصف وجوه من البلاغة"، وقال: "ذكر بعض أهل الأدب والكلام: أنّ البلاغة على عشرة أقسام: الإيجاز، والتّشبيه، والاستعارة، والتّلاؤم،

1 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 53.

2 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 254.

والفواصل، والتّجانس، والتّصريف، والتّضمين، والمبالغة، وحسن البيان"[1].

ويقصد ببعض أهل الأدب والكلام من غير التّصريح بهم، هو معاصره أبو الحسن، على بن عيسى الرّمّاني، الذي تكلّمنا عنه في المحور الأوّل، وقد بيّنا هذه الأقسام العشرة، والباقلاّنيّ نقلها عنه، ثمّ لخصّ قوله فيها، مبيّنا ما يصلح أن يكون منها من الإعجاز وما لا يكون من الإعجاز. فقال: "وما حكينا عن صاحب الكلام: من المبالغة في اللّفظ – فليس ذلك بطريق الاعجاز، لأنّ الوجوه التي ذكرها قد تتّفق في كلام غيره، وليس ذلك بمعجز، بل قد يصحّ أن يقع في المبالغة في المعنى والصّفة، وجوه من اللّفظ تثمر الإعجاز.

وتضمين المعاني أيضاً قد يتعلّق به الإعجاز إذا حصلت للعبارة طريق البلاغة في أعلى درجاتها. وأمّا الفواصل فقد بيّنا أنّه يصحّ أن يتعلّق بها الإعجاز، وكذلك قد بيّنا في المقاطع والمطالع نحو هذا، وبيّنا في تلاؤم الكلام ما سبق: من صحّة تعلّق الإعجاز به.

والتّصرّف في الاستعارة البديعة يصحّ أن يتعلّق به الإعجاز، كما يصحّ مثل ذلك في حقائق الكلام، لأنّ البلاغة في كلّ واحد من البابين تجري مجرى واحداً وتأخذ مأخذاً مفرداً. وأمّا الإيجاز والبسط فيصحّ أن يتعلّق بهما الإعجاز، كما يتعلّق بالحقائق. والاستعارة والبيان في كلّ واحد منهما ما لا يضبط وحده، ولا يقدر قدره، ولا يمكن التّوصل إلى ساحل بحره بالتّعلم، ولا يتطرّق إلى غوره بالتّسبّب، وكلّ ما يمكن تعلّمه، ويتهيّأ تلقّنه، ويمكن تحصيله، ويستدرك أخذه – فلا يجب أن يطلب وقوع الاعجاز به.

ولذلك قلنا: إنّ السّجع ما ليس يلتمس فيه الإعجاز، لأنّ ذلك أمر محدود، وسبيل مورود، ومتى تدرّب الإنسان به واعتاده لم يستصعب عليه أن يجعل جميع كلامه منه.

1 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص: 262.

وكذلك التّجنيس والتّطبيق متّى أخذ أخذهما وطلب وجههما، استوفى ما شاء، ولم يتعذّر عليه أن يملأ خطابه منه، كما أولع بذلك أبو تمام والبحتري، وإن كان البحتريّ أشغف بالمطابق، وأقلّ طلباً للمجانس.

فإن قال قائل: هلاَّ قلت: إنّ هذين البابين يقع فيهما مرتبة عالية، لا يوصل إليها بالتّعلم، ولا تملك بالتّعمّل، كما ذكرتم في البيان وغير ذلك؟ قلنا: لو عمد إلى كتاب الأجناس ونظر في كتاب العين، لم يتعذّر عليه التّجنيس الكثير. فأمّا الإطباق فهو أقرب منه، وليس كذلك البيان والوجوه التي رأينا الإعجاز فيها، لأنّها لا تستوفى بالتّعلم"[1].

فهذا ملخّص كلامه، ولذا ونحن في نهاية كلامنا عن كتاب "إعجاز القرآن"، يمكن أن نذكر بعض النّقاط التي تحوصل لنا ثمرة هذه القراءة، بدايتها أنّ الباقلاّنيّ لا يقبل من فنون البلاغة ممّا يمكن تعلّمه أن يكون دليلا على الإعجاز القرآنيّ.

وتعليله لذلك أنّ الإنسان بالتّعلم والدّربة يمكن أن يتمكّن منه، ويأتي منه بالكثير، كما فعل أهل الصّنعة، ولهذا نفى السّجع ورفض أنواع البديع، وردّ بعض الأوجه البلاغيّة ورفض أن يكون كلّ ذلك من وجوه الإعجاز.

فالبلاغة عنده ليست دليلا على الإعجاز بقدر ماهي نتيجة له، وفي هذا يقول أبو زهرة: "فكتاب الباقلانيّ قد تعرَّض للإعجاز بالمواجهة ابتداءً، ولم يسبق علم البلاغة ابتداء، ثمّ يتعرَّض للإعجاز انتهاءً، ولكنَّه جعل الأصل في الكلام الإعجاز، ثمّ البلاغة تابعة له تبعية الدّليل للمدلول، والبرهان للدّعوى، والمقدّمة للنتيجة"[2].

كما أنّ الباقلاّنيّ أكثر من الاستشهاد بالشّعر وذكر الأحاديث والأقوال والتّقليل من القرآن في ذكر أنواع البديع كونه لا يرى أنّ تلكم المحسّنات البديعيّة هي الكاشفة عن وجوه الإعجاز والمؤدّية له، لأنّه يرى أنّ ذلك يوجد في كلام الفصحاء والبلغاء،

1 – الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص:254 – 283.

2 – محمّد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفّى: 1394هـ): المعجزة الكبرى القرآن، دار الفكر العربي، ص: 64.

وبالدّربة يمكن للإنسان أن يبرع فيه ويحسنه ويأتي بمثله، وهذا يستحيل في نظره أن يكون دليلا على الإعجاز ولو كان كذلك لقدر عليه أرباب البيان ممّن يحسنون ذلك ولاتوا بمثل القرآن وهذا لم يحصل.

الباقلانيّ يرى أنّ كتاب الله معجز بالنّظم؛ لأنّه خارج عن جميع وجوه النّظم المعتاد في كلام العرب[1]، يقول: "فأمّا شأو نظم القرآن، فليس له مثال يحتذى عليه ولا إمام يقتدي به، ولا يصحّ وقوع مثله اتّفاقا، كما يتّفق للشّاعر البيت النّادر، والكلمة الشّاردة، والمعنى الفذّ الغريب، والشّيء القليل العجيب، وكما يلحق من كلامه بالوحشيات، ويضاف من قوله إلى الأوابد، لأنّ ما جرى هذا المجرى ووقع هذا الموقع، فإنّما يتّفق للشّاعر في لمع من شعره، وللكاتب في قليل من رسائله، وللخطيب في يسير من خطبه"[2].

وينبّه على نقص سائر أصناف بلاغة العرب عن تلك المنزلة، فيقول: "وقد علمت أنّ كلام فصحائهم، وشعر بلغائهم لا ينفكّ من تصرّف في غريب مستنكر، أو وحشيّ مستكره، ومعان مستبعدة. ثمّ عدولهم إلى كلام مبتذل وضيع لا يوجد دونه في الرّتبة، ثمّ تحوّلهم إلى كلام معتدل بين الأمرين، متصرّف بين المنزلتين"[3].

كما اتّسم الباقلاّنيّ - كما تحكي سيرته - بالمناظرة والجدل والموهبة القويّة في الحوار، وفي كتابه هذا رأينا صورا من جدله العلميّ، بدأه بذكر الملاحدة وما خاضوا فيه من جدل حول كتاب الله اضطره للردّ عليهم، ونقد الجاحظ بأنّه لم يأت بشيء جديد في كتابه (نظم القرآن) حيث ردّد أقوال المتكلّمين من قبله، ثمّ أنحى باللّوم على من قالوا: إنّ الإعجاز بالصّرفة... إلخ.

---

1 - أحمد مطلوب أحمد النّاصري الصّياديّ الرّفاعي: أساليب بلاغية، الفصاحة - البلاغة - المعاني، وكالة المطبوعات – الكويت، الطّبعة: الأولى، 1980م، (ص: 70)

2 - الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص:112.

3 - الباقلاّني: إعجاز القرآن، ص:46.

والمراد بفكرة الصّرفة أنّ العرب كان بإمكانهم أن يأتوا بمثل القرآن الكريم لتمكّنهم من زمام البيان، لكنّ الله رفع عنهم هذه الملكة وصرفهم عن القرآن الكريم، فأصبحوا عاجزين على الإتيان بمثله، وهذه وجهة نظر قال بها بعض العلماء ولكن الباقلاّنيّ رأيه غير رأيهم، ويرفض فكرة الصّرفة.

وفي الختام فقد وظّف الباقلاّني الدّرس البلاغيّ في كتابه إعجاز القرآن، وإن كان نقلها على غيره كوجه من وجوه الإعجاز، وهو يرفض أن تكون فنون البديع وبعض مباحث البلاغة من أدلّة الإعجاز، إلّا أنّه ذكرها ودلّل عليها من الشّعر والنّثر والأحاديث والقرآن الكريم، وذكر بعض تعريفاتها وأقسامها وفوائدها وبعض الأقوال فيها، وفي كلّ ذلك مادّة علميّة بلاغيّة وفيرة يمكن الاستفادة منها ومعرفة رأيه فيها، فهو وإن كان يردّها من حيث الاستشهاد بها للإعجاز لكنّه لا يردّها كونها بلاغة ومن أساليب العرب في الكلام، تفنّنوا فيها وأبدعوا في توظيفها وأنتجوا من خلالها نصوصا بليغة وعالية في الفصاحة والبيان.

المحور الثالث

التوظيف البلاغي في كتاب:
دلائل الإعجاز للجرجاني

توطئة

في هذا المحور ندرس كتابا من أهمّ كتب البلاغة في تراثنا العربيّ، وفي ذات الوقت من أهمّ مصنّفات الإعجاز القرآنيّ، حاز صاحبه الشّرف أن أصّل لعلم المعاني من البلاغة العربيّة، وفي نفس الأمر نظّر للإعجاز، حيث فرّغ جهده، وبذل وقته، وجنّد أدلّته، وحشد براهينه ليثبت نظريّته، فأجاد وأفاد، وأصّل وقعّد، ووضع النّقاط على الحروف، فكان لمن بعده مرجعا ودليلا في البلاغة والإعجاز على حدّ سواء. إنّه كتاب "دلائل الإعجاز" للإمام اللّغويّ عبد القاهر الجرجانيّ الذي أخذته الغيرة والحميّة على كتاب الله تعالى حين رأى من النّاس من يغفل حقيقة دلائل الإعجاز فيفسّر كلام الله تعالى على وجه قد يكون قاصرا أو خاطئا، فهرع إلى وضع الكتاب ليؤصّل لنظريّته التي تعتمد على الدّرس البلاغيّ وتوخي معاني النّحو، ومن خلالها يرد على الشّبهات، ويجيب عن التّساؤلات، ويصوّب الخاطئ، ويبصّر القاصد، ويرشد المريد، فكان الكتاب مزيجا علميّا مفيدا يجمع بين ذلك كلّه، ونحن ما يهمّنا منه في هذه القراءة هو توظيفه للدّرس البلاغيّ في بيان دلائل الإعجاز.

مقدّمة

النّحو والبلاغة سبيلان لتحقيق المعنى وبلوغه، فإن كان النّحو يهتمّ بصحّة التّركيب لسلامة المعنى فإنّ البلاغة يهمّها أسلوب التّركيب لجماليّة المعنى ذاته، لذا كانت البلاغة القرآنيّة هي روح المعاني، وفي جوانبها دلائل الإعجاز، وفي ميدانها يتسابق المتسابقون، فأعرف النّاس بالبلاغة أكثرهم فهما لكلام الله تعالى، وأعلمهم بأسراره، وأدراهم بمواطن إعجازه، وما آمن من آمن من العرب الفصحاء البلغاء، وأذعن من أذعن من كفّارهم إلّا لطول باعهم، وعلوّ كعبهم في بلاغة الكلام، حينها أدركوا سرّ تعجيز القرآن لهم.

وهذه هي نظرة الإمام الجرجانيّ لبلاغة القرآن وإعجازه، ومن أجل ذلك ألّف كتابه "دلائل الإعجاز" الذي نحن بصدد قراءته وتحليل بلاغته، فهو يرى إنّ كان القرآن معجزا ببلاغته يوجب علينا أن نجعل أسلوبه الذي كان به معجزا فنّا ليبقى دالّا على وجه إعجازه.

وفي قراءتنا هذه لكتاب "دلائل الإعجاز" سوف نقف على توظيف الإمام الجرجانيّ

للدّرس البلاغيّ في نظرته لبيان أوجه الإعجاز القرآنيّ، وذلك من خلال العناصر التّالية:

أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام عبد القاهر الجرجانيّ؛

ثانيّا – نبذة موجزة عن كتاب دلائل الإعجاز؛

ثالثا – منهج الجرجانيّ في عرضه لمادّة الكتاب؛

رابعا – أهمّ ما استثمره الجرجانيّ من المباحث البلاغيّة في الكتاب؛

خامسا – مواطن توظيف الجرجانيّ للبلاغة في الكتاب.

****

أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام عبد القاهر الجرجانيّ

الجرجانيّ هو اسم الشّهرة الذي إذا ذُكر عُرف به، وهي نسبة لمدينة تسمّى جرجان، مشهورة في إيران بين طبرستان وخراسان، جنوب شرق بحر قزوين[1].

وأمّا اسمه الكامل فهو عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ الشّافعيّ الأشعريّ الفارسيّ الأصل، وكنيته أبو بكر، أديب ونحويّ، وفقيه شافعيّ، ومتكلّم أشعريّ، وترجع شهرته إلى كتاباته في البلاغة، والتي منها "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"، فهو عند المحقّقين يعتبر مؤسّس علم البلاغة، والمنظّر له، وواضع فكرة النّظم، حيث استفاد ممّن قبله وصاغه في كتابيه المذكورين حتّى نُسب الفضل في ذلك له، كونه قعّد وبرهن ورتّب ونظم أصول علم البلاغة.

فبهذا كان لعبد القاهر مكانة كبيرة في تاريخ البلاغة، بسبب وضعه نظريّة علمي المعاني والبيان، في كتاب (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة). وبذلك اعتبر الشّيخ عبد القاهر المؤسّس الحقيقي لعلم المعاني، وأوّل من قسّم البلاغة إلى قسميها الأساسيّين، المعاني والبيان، قبل إضافة القسم الثّالث، الذي هو البديع.

فالجرجانيّ إمام مشهور وفضائله مذكورة على ألسنة الأعيان من العلماء، يقول ابن

[1] – ينظر مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروز آبادى (المتوفّى: 817هـ): البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللّغة، دار سعد الدّين للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة: الأولى 1421هـ- 2000م، ص: 185.

عاشور: "وهو إمام علم البلاغة ومدوّنه في كتابيه العجيبين دلائل الإعجاز. وأسرار البلاغة"[1]. وأنّ الرّازيّ والسّكّاكيّ والقزوينيّ والعلويّ ومن جاء بعده مِن علماء هذا الشّأن عيال عليه.

وقد أخذ الشّيخ عبد القاهر العلم عن علماء بلدته؛ لأنّه لم يخرج من بلده إلى سائر البلاد، فأخذ النّحو عن ابن أخت أبي علي الفارسي، وتتلمذ على القاضي علي بن عبد العزيز الجرجانيّ صاحب كتاب النّقد "الوساطة بين المتنبّي وخصومه". وقد كان منذ صغره محبًّا للعلم، فأقبل على الكتب والدّرس، خاصّة كتب النّحو والأدب والفقه، ولمّا كان فقيرًا لم يخرج لطلب العلم نظرًا لفقره، بل تعلّم في جرجان وقرأ كلّ ما وصلت إليه يده من كتب، فقرأ للكثيرين ممّن اشتهروا باللّغة والنّحو والبلاغة والأدب، كسيبويه والجاحظ والمبرِّد وابن دُرَيْد والفارسي وابن قتيبة وقدامة والآمديّ وأبي هلال العسكري والمرزبانيّ والزّجاج وغيرهم. حتّى صار من كبار أئمّة العربيّة والبيان ولم يزل مقيمًا بجرجان يرحل إليه الطّلاب إلى أن توفّاه الله تعالى[2].

وقد قضى عبد القاهر الجرجانيّ حياته بين كتبه، يقرأ ويؤلّف، فكتب في النّحو واللّغة عدّة كتب؛ منها: دلائل الإعجاز، وهو كتاب في علم المعاني، وأسرار البلاغة، وهو كتاب في علم البيان، المغني في شرح الإيضاح، وهو شرح واسع في النّحو يحوي ثلاثين مجلدا، ثمّ اختصره وسمّاه المقتصد في شرح الإيضاح، وهو في ثلاثة مجلّدات، وكتاب العوامل المائة، وهو كتاب صغير الحجم في النّحو للمبتدئين، وكتاب التّكملة، وكتاب الجمل في النّحو، وشرحها الموسوم بالتّلخيص، والعمدة في التّصريف، وكتاب المفتاح، وكتاب المختار من دواوين المتنبّي والبحتري وأبو تمام وهو في الشّعر، والرّسالة الشّافية، وهي رسالة في إعجاز القرآن، من غير الوجه الذي بنى عليه كتابه دلائل الإعجاز. وصنّف في

---

[1] – محمّد الطّاهر بن عاشور (المتوفّى: 1393 ه): حاشية التّوضيح والتّصحيح لمشكلات كتاب التّنقيح، مطبعة النّهضة – تونس، الطّبعة: الأولى، 1341ه، 212/1.

[2] – الحسين بن علي بن طلحة، الرّجراجيّ الشّوشاويّ (المتوفّى: 899ه): رفع النّقاب عن تنقيح الشّهاب، المحقّق: د. أَحْمَد بن محمَّد السّراح، د. عبد الرّحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرّشد للنّشر والتّوزيع، الرّياض – المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، 1425 ه – 2004 م، 438/1.

التّفسير درج الدّرر في تفسير الآي والسّور. وقد فسّر الفاتحة في مجلد، وغير ذلك[1].

وبعد جهد وجهاد في العلم – طلبا وتدريسا وتأليفا – وافته المنيّة في بلدة جرجان سنة إحدى وسبعين وأربعمائة للهجرة (471هـ)، رحمه الله تعالى.

ثانيّا – نبذة موجزة عن كتاب دلائل الإعجاز

الكتاب معروف بدلائل الإعجاز، وهو أشهر من نار على علم، مرجع كلّ من جاء بعده من الدّارسين للبلاغة أو الإعجاز، فالكتاب يدرس المعنى ويؤصّل له، لذا اعتبره العلماء كتابا في علم المعاني، واعتبره آخرون كتابا في النّظم والنّحو، وحين نستقرئ ما فيه نجده أصلاً في العلمين، في علم البلاغة وعلم إعجاز القرآن، كون عبد القاهر يرى الإعجاز في النّظم.

فالقارئ للكتاب يَلمِس تلك المنافحة والمرافعة من قِبَل الجرجاني في دِفاعه عن نظريّة النّظم على طريقة المتكلِّمين، وردِّه وجه الإعجاز بسببها. فلا تكاد تخلو صفحة من الكتاب إلّا ونراه يدافع عن الإعجاز ويردّ على من قبله ممّن يراهم قد خالفهم الصّواب في نظره، وخاصّة من يتعرّض لتفسير كلام الله تعالى، فشهّر الجرجانيّ قلمه وعدّ عدّته وأخذ في الرّدّ عليهم وتقرير ما يراه صوابا في دليل الإعجاز.

لذا تراه يُصرِّح تارة ويُلمِّح أخرى لأُناس قد سبقوه في الكلام عن وجْه الإعجاز بفكر وطريقة لم يَرْضَ بها الجرجانيّ، ومن هؤلاء المعتزلة، كالقاضي عبد الجبار والجاحظ وغيرهم؛ لأنّهم ردُّوا الفصاحة للّفظ فقط دون المعنى، وأنَّ المعاني عارية مطروحة في الطّريق، فمَن ألبَسَها لفظًا رائقًا كان أولى وأحقَّ بها، ثمّ يستَنكِر على مَن فسَّر الفصاحة

[1] – ينظر أحمد بن محمّد الأدنهوي من علماء القرن الحادي عشر (المتوفّى: ق 11هـ) طبقات المفسّرين، المحقّق: سليمان بن صالح الخزّي، مكتبة العلوم والحكم – السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، 1417هـ- 1997م، ص: 133. وينظر مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثمانيّ المعروف بكاتب جلبي وبحاجي خليفة (المتوفّى 1067هـ): سلّم الوصول إلى طبقات الفحول، المحقّق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدّين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، سنة: 2010 م، 293/2. وينظر محمّد الطّاهر بن عاشور (المتوفّى: 1393 هـ): حاشية التّوضيح والتّصحيح لمشكلات كتاب التّنقيح، مطبعة النّهضة – تونس، الطّبعة: الأولى، 1341هـ، 212/1.

بأنّها خصوصيّة في نظْم الكلم، وضمّ بعضها إلى بعضٍ على طريقةٍ مخصوصة، أو على وجوهٍ تَظهَر بها الفائدة.

ولا ريب أنّ الجرجانيّ وإن قال بنظريّة النّظم في كتابه الدّلائل فهو قد استفاد ممّن قبله بلا شكّ وإن ردّ عنهم في هذا الكتاب ولم تعجبه طريقتهم في بيان الإعجاز، فالجرجانيّ انتهى إليه القول في قضيَّة الإعجاز، وقد سبقه بالكلام عنها من قبل الخطّابي، والقاضي عبد الجبار، والإمام الباقلانيّ، والجاحظ صاحب كتاب نظم القرآن، وغيرهم من علماء البلاغة المرمُوقِين.

يقول محمّد أبو زهرة: "أخذ من كلّ الينابيع التي سبقته، وإنَّ القارئ له يجد فيه كلّ مزايا من سبقه، وفيه زيادة جديرة بالأخذ، بل أساس لعلوم البلاغة كلّها مستقاة من القرآن، وموضِّحة لأوجه البلاغة فيه أوّلًا، وعلوِّه على كلّ كلام ثانيًّا، ثمّ فيه وضع مقاييس ضابطة لكلّ كلام بليغ ثالثًا"[1].

وعلى كلّ ما ذكرنا فكتاب "دلائل الإعجاز" يعتبر من الكتب المهمّة كثيرا، والأكثر تداولًا في ميدان الإعجاز والبلاغة، فقد جمع الإمام الجرجانيّ في الكتاب أصول علم المعاني، وردّ إليها فروعه، ووضع له قواعده وأصوله، بغير جفاف ولا تعقيد، وبغير مبالغة في الحصر والإحصاء والتّفريع والتّمييز والتّحديد، ممّا عُرف عن المتأخّرين كالسّكّاكيّ ومن تابعه من صرامة المنطق والمبالغة في التّحديد والتّجريد.

كما أنّ الجرجانيّ بحديثه عن النّظم الذي هو توخّي لمعاني النّحو جاء الكتاب مزيجا بين النّحو والبلاغة والتّفسير والإعجاز، وخصبا بالمادة العلميّة من نثر وشعر وقرآن وأقوال فتفاعلت بذلك الأفكار النّحويّة والبلاغيّة والدّينيّة، واستطاع الجرجانيّ بقريحته المتوقّدة وعريكته القويّة وفي روعة من البيان الأسلوبيّ الرّزين المتين، وتدفّق من التّحليل الأدبيّ واللّغويّ العميق أن يجد الصّلات التي تربط بين هذه العلوم كلّها.

فالكتاب بهذا يعتبر مقدّمة لفهمه وإدراكه أسرار العربيّة ودلائل الإعجاز، فقد استفرغ

[1] – محمّد بن أحمد أبو زهرة (المتوفّى: 1394هـ): المعجزة الكبرى القرآن، دار الفكر العربي، ص: 64.

طاقته في عرض أساليب البلاغة والنّحو، ووضع ملاحظاته البلاغيّة من حيث كونها الهادية إلى دلائل الإعجاز، ولم يبدأ في كتابه حتّى نظر في كتب من سبقه فلم ير – في نظره – إلّا شرًّا وتخليطا، فأنكر تصدّي كثير مهم لتفسير القرآن وتأويله وقد أعوزتهم آلة فهمه وإدراك إعجازه[1].

فالجرجانيّ في دلائل الإعجاز كشف عن وجوه إعجاز القرآن كما رآها، وأنّها في بلاغته وفصاحته، وردَّ فيه على المعتزلة قولهم بالصّرفة، وقد صرّح بما يراه في إعجاز القرآن من أوّل الأمر، فقال: "قلت: أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آية ومقاطعها، ومجارى ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كلّ مثل، ومساق كلّ خبر، وصورة كلّ عظة وتنبيه، وإعلام وتذكير، وترغيب وترهيب، ومع كلّ حجّة وبرهان، وصفة وتبيان"[2].

كما ننبّه أنّه وعلى الرّغم من كون الكتاب قد وُضع لتأسيس علم المعاني، وما يقتضيه من مسائل محدّدة توافق عليها العلماء والدّارسون، وبيّن فيه دلائل الإعجاز وأرجعها للنّظم، فإنّنا نلحظ عدم التّرتيب في الفصول وعدم التّنظيم في المسائل، مع التّكرار الملحوظ، وغيرها من الأمور التي تجعل القارئ يجمع شتات فكره ليضمّ بين تلك الكنوز المتناثرة والمعارف المتفرّقة في صفحات الكتاب. وفي هذا يقول المحقّق محمود شاكر: "بل كان عمله وهو يؤسّس هذا العلم الجديد، مشوبا بحميّة جارفة لا تعرف الأناة في التّبويب والتّقسيم والتّصنيف، وكأنّه كان في عجلة من أمره، وكأنّ منازعا كان ينازعه عند كلّ فكرة يريد أن يجلّيها ببراعته وذكائه وسرعة لمحه، وبقوّة حجّته ومضاء رأيه"[3].

---

[1] – ينظر عائشة محمّد علي عبد الرّحمن المعروفة ببنت الشّاطئ (المتوفّى: 1419هـ): الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، دار المعارف، الطّبعة: الثّالثة، ص: 23.

[2] – عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الفارسي الأصل، أبو بكر الجرجانيّ الدّار (المتوفّى: 471هـ): دلائل الإعجاز، المحقّق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة: الأولى،1422هـ – 2001م، ص: 36.

[3] – عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الفارسي الأصل، أبو بكر الجرجانيّ الدّار (المتوفّى: 471هـ): دلائل الإعجاز، مقدّمة المحقّق: محمود محمّد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدّة، الطّبعة: الثّالثة 1413هـ – 1992م، ص: 3.

ويقول في تعليقه على الحاشية: "أنّ الشّيخ رحمه الله كان يكتب هذه الفصول في أوراق منفصلة، ليلحقها في مواضعها في كتابه "دلائل الإعجاز". فلمّا توفّى رحمه الله، وجمعوا أوراقه، نقلها النّاقلون كما هي، دون نظر إلى التّكرار الذي فيه. ومع ذلك في إثباته كما هو فائدة، نعرف منها طريقة شيخنا عبد القاهر في عمله وتأليفه. ومثل هذا نادر في شأن المؤلّفين. وأيضا فربّما كان هذا دليلا على أنّ "دلائل الإعجاز"، كان آخر ما ألّفه عبد القاهر، وأنّه لو طال به العمر، لنفى وأثبت، وأنزل كلّ فصل منها في منزله من كتابه"[1].

ويقول أحمد ياسوف: "ويظلّ الفضل لهذا العالم الجليل الذي قدّم تطبيقا بلاغيّا، وأرسى علم البلاغة العربيّة، ووضّح معالمها، وكانت الغاية الدّينيّة دافعا قويّا في كتابه دلائل الإعجاز، إذ كان حريصا على إبراز جماليات النّظم القرآنيّ، ولم يكن هدفه فنيّا محضا، وقد كان النّظم مناط الإعجاز القرآنيّ لدى سابقيه، ولا سيما المعتزلة منهم"[2].

ولعلّ عذره - كما قلنا - هو شرح هذه الفكرة والدّفاع عنها، بكلّ ما يتطلّبه الأمر من الموازنة والنّقد والتّرجيح، والأمثلة والشّواهد والشّرح والبيان، ولهذا اتّسع الكتاب وتعدّدت قضاياه وتداخلت.

ثالثا – منهج الجرجانيّ في عرضه لمادّة الكتاب

ممّا ذكرنا في التّعريف بالجرجانيّ وكتابه دلائل الإعجاز تظهر لنا بعض ملامح منهج عرضه لمادّة الكتاب، ويمكن أن نختصرها في النّقاط التّالية:

1 - عدم ترتيب الكتاب التّرتيب المطلوب، وعدم الاعتناء بتقسيم مباحثه وتبويب أبوابه على غرار ما يقتضيه الإعجاز أو علم المعاني،. وعذره في ذلك أنّه كان منشغلا بالرّد على متكلّمي زمانه، السّابقين له ممّن تكلّموا في أمر الفصاحة والبلاغة وعلاقتها بالإعجاز، كالقاضي عبد الجبار وغيره من أئمّة المعتزلة، فكان ذلك هو شغله الشّاغل، الذي صرف إليه جلّ همّه وعزمه.

---

[1] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز،، تعليق: محمود مُحَمَّد شاكر، 539/1.

[2] – أحمد ياسوف: جماليات المفردة القرآنيّة، دار المكتبي – دمشق، الطّبعة: الثّانية، 1999م، ص: 96.

2 - الجرجانيّ في الكتاب لا يعرض وجوه الإعجاز كما فعل الرّمانيّ، بل نراه يعرض موضوعات بلاغيّة وأخرى لها علاقة بالبلاغة من حيث المعنى، كالتّركيب النّحويّ وغيره، وذلك كون الكتاب في أصله يؤصّل لعلم المعاني ابتداء، ويؤصّل انتهاء لعموم البلاغة، وربط كلّ ذلك بدليل الإعجاز الذي يراه يتمثّل في النّظم المعجز.

3 - كما أنّ الجرجانيّ قصد من الحديث عن علم المعانيّ وعلاقته بالإعجاز كون الإعجاز يرتبط بالمعنى، والبلاغة ركيزتها علم المعاني، لذا نجده يخرج عن حدود البلاغة ليدخل في كلّ ما له علاقة بالمعنى، كالنّظم، والتّركيب النّحويّ، والمعنى النّحويّ، ويريد بصنيعه هذا النّظرة الشّموليّة في توظيف الدّرس البلاغي وربطه بمختلف علوم اللّغة وقواعدها.

4 - الجرجانيّ لا يذكر أصحاب الأقوال في الغالب، بل يلمّح أحيانا، ويذكرها بالمجهول أحيانا أخرى، وبعدها يسوق القول، ومن تلك العبارات، قول القائل، فقيل لنا، وقيل، قالوا، قولهم...، ثمّ بعدها يردّ عليه أو يبيّنه، وفي بعض الأحيان يذكر المرجع ومن غير ذكر صاحبه، كقوله: "وإذا اعتبرت ما قدّمته من قول صاحب الكتاب.."[1].

5 - الجرجانيّ يذكر عنوان الفصل، ويعطي القول فيه مجملا أو يعرّفه، ثمّ بعدها يبدأ في تفسير ذلك، ويمثّل له حتّى يبلغ به المراد الذي يقصده، كما هو حاله في الفصل التّاسع المعنون بـ: "فصل في أن هذه المزايا في النّظم، بحسب المعاني والأغراض التي تؤمّ". وبعد أن بيّنه إجمالا قال: " تفسير هذا:...". ويفسّره حتّى يشبعه بيانا.

6 - طريقته كانت قصدا بين الطّريقة الأدبيّة القديمة في تحليل النّصوص وترك الأمور هملا دون تقييد ولا تعقيد ولا تجريد لقواعد العلم وأصوله، وبين طريقة أهل الكلام من المتأخّرين الذين غلب عليهم جفاف المنطق وصرامته، وشدّة التّجريد والتّعقيد وقوّته.

7 - عرض الجرجانيّ للشّواهد الشّعريّة بكثرة في طيّات فصول الكتاب، وهي مادّة علميّة ثريّة وغنيّة للدّرس البلاغيّ، ودفعه لذلك تقرير القول الفصل في بعض قضايا

[1] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 99.

البلاغة المرتبطة بالنّظم، كاللّفظ والمعنى، والبلاغة والفصاحة، وأيّ ذلك له المزيّة، وعلاقة ذلك بالإعجاز، كلّ هذا جعله يكثر ويستطرد في ذكر الشّواهد الشّعريّة ليفنّد أقوال غيره ممّن ينكر أنّ يكون للشّعر دور في ذلك، ويثبت صحّة ما ذهب إليه.

وقد بدأ الكلام عن الشّعر في أوّل فصل تحت عنوان "الكلام على من زهد في رواية الشّعر وحفظه، وذمّ الاشتغال بعلمه وتتبّعه"، وبصنيعه هذا ليقرّر المصدر اللّغويّ الأوّل والرّئيس في تقرير مسائل البلاغة وقضايا الإعجاز.

وقد علّل بنفسه لماذا كلّ هذا الاستشهاد بالشّعر، فقال: "فأمّا قولك: إنّك لا تستطيع أن تطلب من الشّعر ما لا يكره حتّى تلتبس بما يكره، فإنّي إذا لم أقصده من أجل ذلك المكروه، ولم أرده له، وأردته لأعرف به مكان بلاغة، وأجعله مثالا في براعة، أو أحتجّ به في تفسير كتاب وسنّة، وأنظر إلى نظمه ونظم القرآن، فأرى موضع الإعجاز، وأقف على الجهة التي منها كان، وأتبيّن الفصل والفرقان، فحقّ هذا التّلبّس أن لا يعتدّ عليّ ذنبا، وأن لا أؤاخذ به، إذ لا تكون مؤاخذة حتّى يكون عمد إلى أن تواقع المكروه وقصد إليه، وقد تتبّع العلماء الشّعوذة والسّحر، وعنوا بالتّوقّف على حيل المموّهين، ليعرفوا فرق ما بين المعجزة والحيلة، فكان ذلك منهم من أعظم البرّ؛ إذ كان الغرض كريما والقصد شريفا"[1].

8 - كما أنّ الجرجانيّ عرض لتفسير عدد هائل من الآيات القرآنيّة، وهي مادّة علميّة ثريّة وغنيّة للدّرس الإعجازيّ والبلاغيّ، وهو بذلك يدلّل ويعلّل ويبيّن أهميّة البلاغة ودورها في معرفة الإعجاز، وأنّ التّفسير يرتبط ارتباطا كبيرا بالمعنى، وحيث كان المعنى كانت له المزيّة، لذا تراه يعطي الآيات ويبيّن معناها النّظميّ ليفحم خصومه ويبيّن عورهم، وأنّهم إن أرادوا الخوض في تأويل كلام الله فلا بدّ عليهم من سلوك نفس المسلك الذي يسلكه.

وهو في كلّ هذا يرسل إليهم الرّسائل الصّريحة الواضحة، منها قوله: "ومن عادة قوم ممّن يتعاطى التّفسير بغير علم، أن يوهموا أبدا في الألفاظ الموضوعة على المجاز والتّمثيل،

[1] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 28.

أنّها على ظواهرها، فيفسدوا المعنى بذلك، ويبطلوا الغرض، ويمنعوا أنفسهم والسّامع منهم العلم بموضع البلاغة، وبمكان الشّرف. وناهيك بهم إذا هم أخذوا في ذكر الوجوه، وجعلوا يكثرون في غير طائل، هناك ترى ما شئت من باب جهل قد فتحوه، وزند ضلالة قد قدحوا به، ونسأل الله تعالى العصمة والتّوفيق"[1].

رابعا – أهمّ ما استثمره الجرجانيّ من المباحث البلاغيّة في الكتاب

كتاب "دلائل الإعجاز" - كما سبق وأن قلنا - في أصله كتاب بلاغة، يؤصّل لعلم المعاني، لكن النّاظر في موضوعاته التي ضمَّها فهرستُه يراه مختلف المشارب، ولا يجد فيه تلك المنهجيّة والبسطة التي أَلِفَها في كتب البلاغة والبيان، كما لا يجدها شبيهة بطريقة تناول وجوه الإعجاز المعهودة عند من قبله ومن بعده.

فالجرجانيّ في الكتاب - بسبب الدّفاع عن البلاغة والإعجاز - أفرغَ جُلَّ ما توصّل إليه من حقائق ومعلومات صاغها بمنطق المؤلّف الموسوعي، والنّاقد البصير، والمنافح قويّ الحجّة ساطع البرهان، وهذا يجعله لا ينضوي تحت موضوع واحد، بل يلتفت إلى هذا الجانب وذاك، وإلى هذا الباب، وهذا الميدان، من أبواب الفكر البلاغيّ وميادينه المترامية الأطراف حتّى يسدّ كلّ الثّغرات التي يخشى منها، ويعزّز كلّ المسائل التي يرى أنّه ولا بدّ من ذكرها والتّنبيه عليها.

ومن تلك الموضوعات التي تناولها في الكتاب ولها علاقة بالبلاغة، كلام تمهيدي في الفصاحة والبلاغة. كلام في المجاز وفروعه ووجوهه. نظم الكلام وعلاقته بالنّحو والبلاغة، وما يستلزم من معرفة التّقديم والتّأخير والإسناد والاستفهام والخبر والنّكرة. وموضوع الحذف: مَوَاضِعة وأنواعه، بلاغته. كلام ثانٍ في الخبر بين الّتعريف والتّنكير، والإثبات والنّفي. كلام في الحال ودور واو الحال. الفصل والوصل. باب اللّفظ والنّظم، متداخل فيه: المجازُ الحُكْمي، والكناية والتّعريض. القصر والاختصاص: إنّما، ما وإلاَّ. فصول أخرى في اللّفظ والنّظم، متداخل فيه: الحقيقة والمجاز. القول المبسَّط والموسَّع في

[1] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 199.

الإعجاز والفصاحة والبلاغة. حقيقة الإعجاز ومعالمه ووجوهه. متداخل فيه: غريب الكلام، وفساد الذّوق، الفصاحة والنّحو، الاستعارة: وجوهها وأنواعها وسمُّو المعنى فيها. السّجع والتّجنيس المتكلَّفان وذمُّهما. متعلَّقات الفعل ومتغيّرات معاني الجمل. إدراك البلاغة وتحقيقها في الذّوق والإحساس الرّوحاني.

وأمّا من حيث الاختصار والحصر، فقد تناول ما يلي: البلاغة، والفصاحة، واللّفظ، والمعنى، والكناية، والحقيقة والمجاز، والاستعارة، والتّمثيل (التّشبيه)، والتّقديم والتّأخير، والاستفهام، والنّفي، والحذف، والخبر، والفصل والوصل، والتّوكيد، والقصر والاختصاص، والسّجع، والتّجنيس، ومتعلّقات الفعل. وهي مباحث بلاغيّة كبيرة أغلبها تحت علم المعاني وبعضها ينظمّ لعلم البيان، وقد استفاض فيها استفاضة كبيرة بأسلوبه العلميّ واللّغويّ الجامع بين الأدبيّة والكلاميّة، وما أتاه الله من ملكة في المحاورة والاستدلال والبرهنة، ما يجعلها نافعة ومفيدة في مضانّها.

خامسا – مواطن توظيف الجرجانيّ للبلاغة في الكتاب

لا ريب أن الدّرس البلاغيّ يكاد يغطّي كلّ فصول الكتاب، وهذا ليس بعيدا كون الكتاب يتحدّث عن علم المعانيّ، لكن الملفت للنظر أنّ الجرجانيّ في هذا التّوظيف للدّرس البلاغيّ لا هو على طريقة المؤلفين في الإعجاز، ولا هو على طريقة المؤلفين في البلاغة، ولكن هي مزيج بين الأمرين، حيث وظّف البلاغة في الدّلالة على الإعجاز، ولكن من حيث وجهة نظره في مكمن الإعجاز، وهو ما نراه في عرضنا لمواطن توظيفه للبلاغة.

– ففي الفصل الأوّل المتعلّق بـ "الكلام على من زهد في رواية الشّعر وحفظه، وذمّ الاشتغال بعلمه وتتبّعه"، بيّن الجرجانيّ دور الشّعر في علوم اللّغة؛ ومنها البلاغة والفصاحة، وقد أشاد بالبلاغة والفصاحة في هذا المضمار، فيقول: "وإذا نظرت إلى الفصاحة هذا النّظر، وطلبتها هذا الطّلب، احتجت إلى صبر على التّأمّل، ومواظبة على التّدبّر، وإلى همّة تأبى لك أن تقنع إلّا بالتّمام، وأن تربع إلّا بعد بلوغ الغاية، ومتى جشمت ذلك، وأبيت إلّا أن تكون هنالك، فقد أممت إلى غرض كريم، وتعرّضت لأمر جسيم،

وآثرت التي هي أتمّ لدينك وفضلك، وأنبل عند ذوي العقول الرّاجحة لك، وذلك أن تعرف حجّة الله تعالى من الوجه الذي هو أضوأ لها وأنوه لها، وأخلق بأن يزداد نورها سطوعا، وكوكبها طلوعا، وأن تسلك إليها الطّريق الذي هو آمن لك من الشّكّ، وأبعد من الرّيب؛ وأصحّ لليقين، وأحرى بأن يبلّغك قاصية التّبيين"[1].

وبعدها مباشرة يربط ذلك بدلائل الإعجاز، وأنّ العرب أعجزها مجاراة القرآن الكريم لذلك، وفي الفصل الموالي يدخل مباشرة في الحديث عن البلاغة والفصاحة في فصل مستقلّ.

– ففي الفصل الثّاني تحدّث عن البلاغة والفصاحة، تحت عنوان " فصل في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة". والعنوان يدلّك عمّا فيه، حيث تكلّم عن الكلمة بوضعها قبل دخولها في التّأليف، وأنّ الكلمات – وإن ترادفت – فهي بحسب موقعها من التّأليف والنّظم، فتتمايز بحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها.

فيقول: "وهل تشكّ إذا فكّرت في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يا أَرْضُ ابْلَعِي ماءَكِ وَيا سَماءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْماءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[2]. فتجلّى لك منها الإعجاز، وبهرك الذي ترى وتسمع، أنّك لم تجد ما وجدّت من المزيّة الظّاهرة، والفضيلة القاهرة، إلّا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وإن لم يعرض لها الحسن والشّرف إلّا من حيث لاقت الأولى بالثّانية، والثّالثة بالرّابعة، وهكذا، إلى أن تستقرّ بها إلى آخرها، وأنّ الفضل تناتج ما بينها، وحصل من مجموعها"[3].

ثمّ يفصّل القول في ألفاظ الآية ويبيّن كيف بهذا التّركيب والنّظم كانت معجزة، ويقول بعد شرحه إيّاها: "فقد اتّضح إذن اتّضاحا لا يدع للشّكّ مجالا، أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأنّ الفضيلة

[1] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 35.

[2] – هود: 44.

[3] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 39.

وخلافها، في ملاءمة معنى اللّفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك، ممّا لا تعلّق له بصريح اللفّظ"[1].

– وفي الفصل الثّالث تحدّث عن الفرق بين قولنا: (حروف منظومة)، و(كلم منظومة). ويبيّن أنّ الفائدة من هذا التّفريق هو بيان آثار المعاني في النّظم، وهو المهمّ، فيقول: "والفائدة في معرفة هذا الفرق: أنّك إذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم، أن توالت ألفاظها في النّطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها، على الوجه الذي اقتضاه العقل"[2].

وفي كلّ هذا يبرهن ويدلّل ويعلّل بالمنطق والحجّة أنّ لا مزيّة للّفظ وحده ولا مزيّة للمعنى وحده، بل المزيّة للنّظم الذي يجمعهما، وهو بهذا ينهي الصّراع القائم في البلاغة لقرون قبله، هل المزيّة للّفظ أم للمعنى؟ حتّى اشتهر بين أرباب البلاغة ما يسمّى بأنصار اللّفظ وأنصار المعنى، فيقول الجرجانيّ يجب أن يكون الانتصار للنّظم فبه كان الإعجاز.

ولهذا نجده في الفصل الرّابع والموالي يعقد فصلا بعنوان: "فصل منه في أنّ النّظم متوقّف على التّركيب النّحويّ"[3]. وأدخل النّحو ها هنا وهو يتكلّم عن البلاغة، لأنّ الأمر يتعلّق بالمعاني والتّركيب النّحويّ المنتج للنّظم هو عمادها، وهنا يكمن التّداخل بين علم المعاني وعلم النّحو، والجرجانيّ بطريقته هذه لم ينح نحو فصل العلوم بعضها على بعض حتّى تصير حياديّة ومعياريّة تُذهب رونق اللّغة، وتُغفل الحسّ الجمالي الذي يلتمسه كلّ متذوّق للّغة.

– وفي الفصل الخامس نجده قد رجع للكلام عن الفصاحة، تحت عنوان: "فصل: منه في شُبهة الذين حصروا الفصاحة في صفة اللّفظ". يقول في ذلك: "وهذه شبهة أخرى ضعيفة، عسى أن يتعلّق بها متعلّق ممّن يقدم على القول من غير رويّة: وهي أن يدّعي أن لا معنى للفصاحة سوى التّلاؤم اللّفظيّ، وتعديل مزاج الحروف حتّى لا يتلاقى في النّطق

[1] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 40.
[2] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 42.
[3] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 45.

حروف تثقل على اللّسان"[1].

ثمّ يبطل هذه الشُّبهة فيقول: "والذي يبطل هذه الشّبهة، إن ذهب إليها ذاهب، أنّا إن قصرنا صفة (الفصاحة) على كون اللّفظ كذلك، وجعلناه المراد بها، لزمنا أن نخرج (الفصاحة) من حيّز (البلاغة)، ومن أن تكون نظيرة لها، وإذا فعلنا ذلك، لم نخل من أحد أمرين: إمّا أن نجعله العمدة في المفاضلة بين العبارتين ولا نعرّج على غيره، وإمّا أن نجعله أحد ما نفاضل به، ووجها من الوجوه التي تقتضي تقديم كلام على كلام"[2].

وبعدها يأخذ في تفصيل الوجهين بنفس طريقته في الفصول السّابقة، في عرضها بالطّريقة الحواريّة، في عرض الشّبه والرّد عليها، مركّزا على أنّ الفصاحة وحدها لا تكون إعجازا وإن كانت مهمّة من حيث اللّفظ، لكن المزيّة ليست لها وحدها، إذا لا يُعقل أن تُهمل البلاغة ومباحثها وهي مهمّة من حيث المعنى، فيقول بعدها: "قد فرغنا الآن من الكلام على جنس المزيّة، وأنّها من حيز المعاني دون الألفاظ"[3].

- وفي الفصل السّادس قرّر فصلا بعنوان: "فصل في اللّفظ يُطلق والمراد به غير ظاهره"[4]. فقد تحدّث فيه عن الاتساع في معنى اللّفظ، تحت مبحث الكناية والمجاز، حيث عرّف الكناية ومثّل لها، كما عرّف المجاز ومثّل له، وبيّن أشهره، وتكلّم عن صوره ومنها الاستعارة والتّمثيل (التّشبيه)، فعرّف الاستعارة ومثّل لها وذكر أضربها، كما عرّف التّمثيل ومثّل له وبيّن صورته.

وفي الفصل السّابع تكلّم عن حقيقة الكناية والاستعارة والتّمثيل، تحت عنوان: "فصل: في ترجيح الكناية والاستعارة والتّمثيل على الحقيقة". وقال: "قد أجمع الجميع على أنّ الكناية أبلغ من الإفصاح، والتّعريض أوقع من التّصريح، وأنّ للاستعارة مزيّة وفضلا، وأنّ المجاز أبدا أبلغ من الحقيقة، إلّا أنّ ذلك، وإن كان معلوما على الجملة، فإنّه

---

[1] - الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 46.

[2] - الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 47.

[3] - الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 50.

[4] - الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 51.

لا تطمئن نفس العاقل في كلّ ما يطلب العلم به حتّى يبلغ فيه غايته، وحتّى يغلغل الفكر إلى زواياه، وحتّى لا يبقى عليه موضع شبهة ومكان مسألة"[1]. فهو يرى في ذلك أنّ المزيّة أبدا تقع في طريق إثبات المعاني لمن تثبت له ويُخبر بها عنه دون المعاني نفسها.

– والفّصل الثّامن عقده "في تفاوت الكناية والاستعارة والتّمثيل". وقد ضرب لهذا التّفاوت بين هذه الأجناس البلاغيّة الأمثلة الكثيرة من الشّعر العربيّ وبيّن حسنه وغرابة ذلك وسرّه، ومع ذلك يقول أنّ كلّ ذلك له علاقة بالنّظم، فيقول: "واعلم أنّ هاهنا أسرارا ودقائق، لا يمكن بيانها إلّا بعد أن تقدّم جملة من القول في (النّظم) وفي تفسيره والمراد منه، وأيّ شيء هو؟ وما محصوله ومحصول الفضيلة فيه؟ فينبغي لنا أن نأخذ في ذكره، وبيان أمره، وبيان المزيّة التي تدّعى له من أين تأتيه؟ وكيف تعرض فيه؟ وما أسباب ذلك وعلله؟ وما الموجب له؟ وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن (النّظم) وتفخيم قدره، والتّنويه بذكره، وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ"[2].

ثمّ بعدها يفصّل القول في النّظم ومزيّته، ويجيب عن تلك التّساؤلات التي ذكرها، وبعدها يختم قائلا: "وهكذا السّبيل أبدا في كلّ حسن ومزيّة رأيتهما قد نسبا إلى (النظم)، وفضل، وشرف أحيل فيهما عليه"[3].

– وفي الفصل التّاسع تحدّث عن ربط مزيّة النّظم بالمعنى وأغراضه التي يقصدها المتكلّم، وقد ترجم له، بقوله: "فصل في أنّ هذه المزايا في النّظم، بحسب المعاني والأغراض التي تؤمّ". ثمّ يقول: "وإذ قد عرفت أنّ مدار أمر (النّظم) على معاني النّحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثمّ اعلم أن ليست المزيّة بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي

---

[1] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 53.

[2] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 59.

[3] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 64.

يوضع لها الكلام، ثمّ بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض"[1].

وبعدها يبدأ مباشرة في تفسير قوله هذا ممثّلا له بالشّعر، ومبيّنا مكمن حسنه ومزيّته، ولا ريب أنّ كلّ ذلك من توظيف الدّرس البلاغيّ على طريقة النّظم التي يعرضها الجرجانيّ من خلال علم المعاني ومتعلّقاته.

- وأمّا الفصل الحادي عشر فقد تكلّم فيه عن التّقديم والتّأخير، وهما من جوهر مباحث علم المعاني، ويرتبطان بالتّركيب (الجملة والمسند والمسند إليه) ارتباطا كبيرا، ويدخل كلّ ذلك تحت دائرة النّظم، لذا قال: "القول في التّقديم والتّأخير"[2].

فالتّقديم من الأبواب التي تظهر بها مزيّة الكلام، ويعلو بها أسلوب على أسلوب، ويبدو بها إعجاز القرآن، ووفقها يتصرّف المتكلّم في إبلاغ المعنى، ولهذا يقدّم له قائلا: "هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التّصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قُدّم فيه شيء، وحُوّل اللّفظ عن مكان إلى مكان"[3].

ثمّ يقسّم التّقديم إلى وجهين، ويبيّنه ويمثّل له، وبعدها يعيب على من لا يبيّن الغرض من التّقديم والتّأخير، أو من يجعل التّقديم للاهتمام والعناية فقط دون غيره من الأغراض الأخرى، كما هو عند سيبويه في الكتاب، فيقول في ذلك: "وقد وقع في ظنون النّاس أنّه يكفي أن يقال: (إنّه قدّم للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ)، من غير أن يذكر، من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهمّ؟، ولتخيّلهم ذلك، قد صغر أمر (التّقديم والتّأخير) في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه، حتّى إنّك لترى أكثرهم يرى تتبّعه والنّظر فيه ضربا من التّكلّف. ولم تر ظنّا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه"[4].

---

[1] - الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 64.

[2] - ينظر الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 76.

[3] - الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 76.

[4] - الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 78.

ثمّ يبيّن أنّ الأمر لا يتوقّف عند التّقديم والتّأخير، بل يراهم صنعوا ذلك في سائر الأبواب، فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتّكرار، والإظهار والإضمار، والفصل والوصل، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه إلّا نظرك فيما غيره أهمّ لك، بل فيما إن لم تعلمه لم يضرك.

وهو في هذا يردّ السّبب لعدم إعطائهم البلاغة حقّها المنوط بها، وعدم اكتراثهم بأغراضها، فيقول: "لا جرم أنّ ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها، وصدّ بأوجههم عن الجهة التي هي فيها، والشّقّ الذي يحويها. والمداخل التي تدخل منها الآفة على النّاس في شأن العلم، ويبلغ الشّيطان مراده منهم في الصّد عن طلبه وإحراز فضيلته كثيرة، وهذه من أعجبها، إن وجدت متعجّبا وليت شعري، إن كانت هذه أمورا هيّنة، وكان المدى فيها قريبا، والجدا يسيرا، من أين كان نظم أشرف من نظم؟"[1]. وهذه دعوة منه للاهتمام بعلوم البلاغة، والبحث عن أغراضها والدّلائل المقصودة منها، فلا ريب أنّ النّظم يرتبط ارتباطا مباشرا بمقاصد المتكلّمين، وهذا يحتاج للبيان والتّعليل، فإن كان المالك الفصيح يدرك ذلك بملكته فإنّ من دونه لا يبلغ ذلك لضعف قدرته.

ثمّ بعدها يفصّل القول في التّقديم، ويضرب له الأمثلة من الشّعر ومن القرآن الكريم، ومنه يدخل في الاستفهام ويفصّل القول فيه، ويستطرد في بيان أهمّيّته، ويفنّد الشُّبه والتّساؤلات التي قد تعترضه، ما يجعل القارئ يشعر بجمالية التّقديم وحسنه.

- وفي الفصل الثّاني عشر، يتكلّم عن النّفي، وهو من أقسام الإنشاء، فيذكره تحت عنوان: "فصل، وإذ قد عرفت هذه المسائل في الاستفهام، فهذه مسائل في النّفي"[2].

يبدأ بمثالين، إذا قلت: "ما فعلت"، نفيت عنك فعلا لم يثبت أنّه مفعول، فهنا نفي عامّ للفعل، بمعنى لم يقع، وإذا قلت: "ما أنا فعلت"، نفيت عنك فعلا يثبت أنّه مفعول، بمعنى نفيته على نفسك ولم تنفه على غيرك، فالفعل ثابت الوقوع.

---

[1] - الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 78.

[2] - الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 87.

ثمّ يفسّر ذلك، ويستطرد في التّمثيل والبيان، وفي كلّ ذلك يبيّن أهمّيّة التّقديم والتّأخير، كما فعل في الفصل السّابق من تأخير وتقديم الاستفهام، فإذا تقدّم ما ليس من حقّه التّقديم أو تأخر ما حقّه التّقديم إلّا وتغيّر المعنى وكان ذلك لغرض يقصده المتكلّم.

– والفصّل الثّالث عشر عقده لتقديم الاستفهام، وما حقّه التّقديم، تحت: فصل: الاستفهام له التّقديم والصّدارة وتقديم ما يقارنه من اسم وفعل. فيقول: "واعلم أنّ الذي بان لك في الاستفهام والنّفي من المعنى في التّقديم، قائم مثله في الخبر المثبت"[1].

وقد مثّل لذلك وبيّن قسميه، وكعادته يفسّر ويمثّل من النّثر والشّعر والقرآن الكريم، ويبيّن الفرق في المعنى، ويبيّن أن من أغراض ذلك التّنبيه وغيره، ويورد الشّبهات ثمّ يفنّدها، ويردّ عن التّساؤلات المحتملة، وقد أفاد كثيرا باستطراده وشرحه، بحيث لم يقع فيما عابه على غيره من عدم التّنبيه على الغرض من التّقديم والتّأخير.

ففي هذا الفصل مادّة علميّة بلاغيّة تأصيليّة ثريّة ومفيدة، وشافية وكافية وظّفها الجرجانيّ في الموضوع المطروح في الفصل، يستفاد منها في بيان دلائل الإعجاز، كما يستفيد منها الباحث في الدّرس البلاغيّ، وتنير سبيل المتعامل مع النّصّ القرآنيّ.

– وفي الفصّل الرّابع عشر تكلّم عن تقديم النّكرة، وخصّه بعنوان: فصل، هذا كلام في النّكرة إذا قُدّمت على الفعل، أو قُدّم الفعل عليها. وقد تكلّم فيه كما تكلّم عن الفصل قبله، وإن كان أقلّ منه استطرادا.

وممّا تكلّم عنه في هذا الفصل، القول في الحذف، وهو من علم المعاني ويقابله الذّكر، وقال في أهمّيّته البلاغيّة: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترك الذّكر، أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن"[2].

وقد استطرد كثيرا في بيان الحذف وأهمّيّته، والتّمثيل له وشرح أمثلته، وردّ شبهاته،

---

[1] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 89.

[2] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 100.

وذكر تعليلاته، والإجابة عن المبهم من تساؤلاته، بحيث سوّد في ذلك خمس عشرة ورقة، ولم يكتف بذلك، بل في الفصل الذي يليه عقد فصلا لبيان زيادة شرحه والكلام فيه، فعنونه بـ: فصل في تحليل مثال آخر للحذف[1].

– وفي الفصل السّادس عشر تكلّم عن الخبر وتقسيماته ونكته، وقد سبق له التّكلّم عنه فيما حقّه التّقديم وما حقّه التّأخير، ويفرده بهذا الفصل لمزيد البيان، تحت عنوان: فصل، القول على فروق في الخبر. ثمّ يبيّنه قائلا: "أوّل ما ينبغي أن يعلم منه أنّه ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتمّ الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنّه زيادة في خبر آخر سابق له. فالأوّل خبر المبتدأ، كمنطلق في قولك: زيد منطلق، والفعل كقولك: خرج زيد، فكلّ واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة. والثّانيّ هو الحال: كقولك: جاءني زيد راكبا، وذاك لأنّ الحال خبر في الحقيقة، ومن حيث أنّك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدإ، وبالفعل للفاعل"[2].

وبعدها يستطرد كثيرا في الشّرح والبيان،...وخاصّة في مسألة الخبر الحال، حتّى أنّه زادها عنوانا خاصّا، يقول فيه: فروق في الحال لها فضل تعلّق بالبلاغة، وهو بهذا الاستطراد الكبير ينحو نفس منحى الفصول السّابقة، وفي كلّ هذا لا يغفل عن بيان المعاني والكشف عن الفوائد النّكت البلاغيّة.

وفي باب مستقلّ تكلّم عن الفصل والوصل، تحت مسمّى: القول في الفصل والوصل. وفرّعه لعدّة فروع. فأوضح من خلاله نظريّته في "الفصل والوصل"، ووضع لها الضّوابط والمصطلحات ثمّ تطورت بعده.

كما خصّ فصلا منه في أن معارضة الكلام في البلاغة بحسب معناه لا لفظه، وقد تكلّم عن ذلك في بدايات الكتاب فيما يتعلّق بمزيّة النّظم، وقد ذكرنا ذلك. ونفس الشّيء في الفصل الذي يليه، فصل: لا يكون لإحدى العبارتين مزيّة على الأخرى حتّى يكون لها في المعنى تأثير.

---

[1] – ينظر الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 116.

[2] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 117.

ثمّ عقد فصلا عن المجاز وأفرد بالحديث، وقال فيه: فصل هذا فنّ من المجاز لم نذكره فيما تقدّم[1]. وقد تكلّم عنه من قبل وخصّه للاستعارة والتّمثيل، وهنا استفاض في عموم المجاز واستطرد كثيرا واتّبع نفس الطّريقة في البيان.

كما أنّه عقد فصلا للكناية والتّعريض، وقال فيه: "هذا فنّ من القول دقيق المسلك، لطيف المأخذ، وهو أنّا نراهم كما يصنعون في نفس الصّفة بأن يذهبوا بها مذهب الكناية والتّعريض، كذلك يذهبون في إثبات الصّفة هذا المذهب. وإذا فعلوا ذلك، بدت هناك محاسن تملأ الطّرف، ودقائق تعجز الوصف، ورأيت هنالك شعرا شاعرا، وسحرا ساحرا، وبلاغة لا يكمل لها إلّا الشّاعر المفلق، والخطيب المصقع"[2].

ونرى هنا وفي بعض الفصول السّابقة بعض المباحث البيانيّة، منها الاستعارة والتّمثيل والمجاز والكناية والتّعريض... وهي من مباحث علم البيان، لكنّ ذكرها لعلاقتها بدلائل الإعجاز، وأيضا لأنّ التّقسيم المعروف لعلم البلاغة لم يحصل بعد، وإن كانت بوادره من حيث الاستقراء والتّأصيل في بعض مباحثه ظاهرة عند الجرجانيّ في هذا الكتاب وفي كتابه الآخر أسرار البلاغة.

وعقد فصولا أخرى يمكن اختزالها فيما يلي: عقده فصلا التّوكيد، وفصولا للكلام عن "إنّما" المفيدة للقصر والاختصاص، ورجع للحديث عن بعض ما تكلّم عنه في الفصول السّابقة، كحديثه عن اللّفظ والمعنى، وتصويب الغلط في الحقيقة والمجاز، والكلام في أنّ الفصاحة والبلاغة للمعاني، وفي الكشف عن شبهة جعل الفصاحة للألفاظ، وكلّها تكلّم عنها باستفاضة في أوائل فصول الكتاب.

وفي كلّ هذا لم يغفل عن منهجه في البيان ودحض الشّبهات، ولم ينس الإعجاز وعلاقته بالنّظم، فقد عقد لذلك فصولا ختاميّة، فصل في أنّ النّظم هو توخّي المعاني النّحوية، وفصل في تحليله للنّظم.

---

[1] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 191.

[2] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 199.

وبعد هذا البسط لمواطن توظيفه للدّرس البلاغيّ في مباحث الكتاب المختلفة، فإنّ الجرجانيّ لم يغفل ولم ينس فكرته الأساسيّة حول وجوه الإعجاز والتي تدور على النّظم، الذي يرتبط بالمعنى، وبتوخّي معاني النّحو، وهذا من بداية مقدّمة الكتاب، حين قال: "معلوم أن ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض"[1].

كما أنّ في الكتاب مادّة علميّة بلاغيّة كبيرة، وقد أصبغ عليها الجرجانيّ نظارة بأسلوبه الرّزين المتين، وأجملها بذوقه الرّفيع ورؤيته التّأصيليّة الثّاقبة، فجاء بها على شكل محاورة علميّة كلّ سؤال فيها يتبعه الجواب المدلّل والمعلّل، وفي ذلك ساق الأمثلة المتنوّعة وأزال معها الشّكوك والاحتجاجات بأدلّة مانعة ولغة قويّة ماتعة.

كما أنّ الشّاهد الشّعريّ كان له حضوره القويّ في تأصيل مباحثه البلاغيّة وبيان دلائل الإعجاز من خلاله، فعبد القاهر الجرجاني أكثر من الاستشهاد وتحليل الشّعر في كلّ مباحث كتابه دلائل الإعجاز تقريبا، وقد زادت شواهده عن أربعمائة شاهد شعريّ[2].

كما أنّ عبد القاهر الجرجانيّ عمد في الكتاب إلى البحث عن البلاغة ووجوهها وأساليبها للارتقاء بالذّوق البلاغيّ عند القارئ ومن ثمّ ليضع يده على موطن البلاغة في كلّ كلام بليغ سواء كان هذا الكلام شعرا أم نثرا أم خطبة. ويبرز وجه الحسن في الكلام من خلال أمثلة مختارة. وبعد ذلك يلتفت من خلال تلك المقدّمات والأمثلة إلى إعجاز القرآن الكريم ورأيه في ذلك.

وعندما حصر الجرجانيّ سرّ الإعجاز القرآنيّ في النّظم، فإنّه لا ينكر بقيّة الأدوات من أسباب الإعجاز، وإنّما يرفض أن تكون هذه الأدوات بنفسها قادرة على بيان وجه الإعجاز، لأنّها لا تملك في رأيه القدرة على أن تشتمل القرآن كلّه، بينما النّظم الذي هو

---

[1] – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 7.

[2] – ينظر عبد الرّحمن بن معاضة الشّهري: الشّاهد الشّعري في تفسير القرآن الكريم أهمّيّته، وأثره، ومناهج المفسّرين في الاستشهاد به، مكتبة دار المنهاج للنّشر والتّوزيع، الرّياض – المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، 1431هـ، ص: 899.

توخّي معاني النّحو في معاني الكلم يملك ذلك. ويستطيع أن يهيمن على تلك الأدوات كلّها.

والارتباط بين علم البلاغة وقضيّة الإعجاز القرآنيّ قد أفرز تلك الدّراسات والمباحث الجليلة في فهم قضيّة الإعجاز ومحاولة تعليلها تعليلاً لغويًّا وبلاغيًّا كما هو ظاهر من صنيع عبد القاهر الجرجانيّ، ولكنّه أفرز في الوقت نفسه غموضًا ومسالك صعبة في علم البلاغة بسبب الاهتمام الزّائد بمجادلة الخصوم ومحاولة إقناعهم وإفحامهم، ولذلك عِيبَ على عبد القاهر أسلوبه الجافّ الذي يميل إلى التّعقيد أحيانًا كثيرة، ولعلّ السّبب في ذلك كما يرى محمود شاكر أنّه كان مهتمًا بنقض آراء القاضي عبد الجبار صاحب المغني وطائفة من المعتزلة في مسألة اللّفظ.

ومن باب الإفادة فإنّ بعض العلماء سعى إلى تيسير بلاغة عبد القاهر وترتيبها ترتيبًا جديدًا، كما هو حال الإمام الرّازيّ (المتوفّى: 606هـ) الذي سنتناول كتابه "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" في المحور الموالي.

ومع كلّ ما ذكرنا يبقى للجرجانيّ سبقه في مجال التّأسيس للبلاغة والنّظم، وقد شهد له بهذه الجدّة والأسبقيّة صاحب الطّراز الإمام يحيى بن حمزة العلوي (المتوفّى:749هـ)، حيث قال: "وأوّل من أسّس من هذا العلم قواعده. وأوضح براهينه وأظهر فوائده. ورتّب أفانينه: الشّيخ العالم النّحرير علم المحقّقين عبد القاهر الجرجانيّ. فلقد فكّ قيد الغرائب بالتّقييد، وهدَّ من سور المشكلات بالتّسوير المَشيد، وفتح أزهاره من أكمامها، وفتق أزراره بعد استغلاقها واستبهامها، فجزاه الله عن الإسلام أفضل الجزاء، وجعل نصيبه من ثوابه أوفر النّصيب والإجزاء، وله من المصنفات فيه كتابان، أحدهما: لقَّبه بـ (دلائل الإعجاز) والآخر لقَّبه بـ (أسرار البلاغة)"[1].

[1] – يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطّالبي الملقّب بالمؤيّد بالله (المتوفّى: 745هـ): الطّراز المتضمّن أسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العنصريّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1423هـ، 6/1.

المحور الرابع

التوظيف البلاغي في كتاب:
نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرازي

توطئة

الإمام فخر الدّين الرّازيّ من أعلام المائة السّادسة، وقد ألّف كتابه "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" في الرّبع الأخير منها، وتوفّي في بدايات المائة السّابعة، وهذه المزيّة تجعل الرّازيّ محلا للدّراسة في هذا الكتاب كونه حلقة مهمّة بين حلقات الدّرس البلاغيّ والإعجاز القرآنيّ، فكما نعلم أنّ بدايات ظهور المؤلّفات – ممّا وصل إلينا في الإعجاز – بدأت في المائة الرّابعة، وقد درسنا منها الرّمانيّ والباقلاّنيّ، وهؤلاء يمثلّون لبنة مهمّة في التّأليف لهذا الفنّ، ثمّ في المائة الخامسة كان الجرجانيّ الذي يعدّ طفرة في التّأسيس للبلاغة والإعجاز، وقبل أن يأتي دور السّكّاكيّ في التّقنين للدّرس البلاغيّ كانت حلقة الرّازيّ واسطة بينه وبين الجرجانيّ، لهذا كانت دراسة كتابه من الأهمّيّة بمكان كونه جمع بين مرحلة التّأسيس ومرحلة التّقنين للدّرس البلاغيّ والإعجاز القرآنيّ، وهذا من أهمّ أسباب اختيارنا له ضمن هذه القراءة في مؤلّفات الإعجاز القرآنيّ.

مقدّمة

هذه هي القراءة الرّابعة في مؤلّفات كتب الإعجاز القرآنيّ والتي خصّصناها لكتاب "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" للإمام فخر الدّين الرّازيّ، وهي تعطينا التّسلسل التّاريخيّ لمسألة الإعجاز ومسألة الدّرس البلاغيّ على حدّ سواء، فهما - أي البلاغة والإعجاز - مسألتان متلازمان لا يفترقان، بل حتّى السّكّاكيّ لمّا ألّف المفتاح لم يكن كلامه عن البلاغة وتقعيدها بمعزل عن الكلام في الإعجاز، وهذا التّرابط بين البلاغة والإعجاز من جهة، وبين مؤلّفاتهما من جهة أخرى يجعلنا نتخيّر من تلك المؤلّفات ما يكون له الدّور البارز في هذه القضيّة.

لذا كان كتاب الرّازيّ المذكور هو محلّ القراءة في هذا المحور، مع أنّ هناك غيره ممّن عاصر الرّمانيّ والباقلاّنيّ والجرجانيّ وعاصره أيضا، إلّا أنّ اختيارنا كان من وجهتين، إمّا يكون على سبيل الاكتفاء بالتّمثيل عن المرحلة المختارة، أو بمن له لفتة بارزة في هذا الجانب، ويمثلّ الوجهة الأولى الرّمانيّ والباقلاّنيّ، ويمثّل الوجهة الثّانية الجرجانيّ والرّازيّ، وقد تكلّمنا في التّوطئة عن سبب هذا الاختيار له.

وسوف تكون قراءتنا للكتاب وفق العناصر التّالية:

أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام فخر الدّين الرّازيّ؛

ثانيّا – نبذة موجزة عن كتاب نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز؛

ثالثا – منهج الرّازيّ في عرضه لمادّة الكتاب؛

رابعا – أهمّ ما استثمره الرّازيّ من المباحث البلاغيّة في الكتاب؛

خامسا – مواطن توظيف الرّازيّ للبلاغة في الكتاب.

****

أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام فخر الدّين الرّازيّ

هو الإمام محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيمي، البكري، أبو عبد الله، قرشيّ النّسب، أصله من طبرستان، مشهور بفخر الدّين الرّازيّ، الأشعريّ، الشّافعيّ، الفقيه، الأصوليّ، المفسّر، اللّغويّ، الأديب، الفيلسوف، الطّبيب، مشارك في كثير من العلوم الشّرعيّة والعربيّة، والحكميّة، والرّياضيّة[1]، وقد كان يتوقّد ذكاءً.

ولد بالرّيّ في الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمائة (544هـ)[2]، والرّيّ مدينة مشهورة تقع بين جرجان وطبرستان في منطقة الجبل، شمال إيران وجنوب بحر قزوين، وإليها نسبته على غير قياس، ويقال له: (ابن خطيب الرّيّ).

رحل الرّازيّ إلى خوارزم وما وراء النّهر وخراسان[3]، وقد كان واعظاً بارعاً في اللّغتين العربيّة والفارسيّة، وبسببه رجع خلق كثير من الكراميّة وغيرهم إلى السّنّة، وقد شُدّت إليه الرّحلة من الآفاق[4] للنّهل من علمه، كيف لا وهو أستاذ المتكلّمين[5] وسلطانهم. وقد

---

[1] – ينظر عمر رضا كحالة: معجم المؤلّفين، مكتبة المثنى، ودار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، 79/11.

[2] – ينظر قاسم بن عبد الله القونوي (المتوفّى: 978هـ): أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، المحقّق: يحيى مراد، دار الكتب العلميّة، الطّبعة : 2004م- 1424هـ، ص: 18.

[3] – ينظر الزّركليّ: الأعلام، 313/6.

[4] – ينظر محمّد بن الحسن الثّعالبيّ الجعفريّ الفاسيّ (المتوفّى: 1376هـ): الفكر السّامي في تاريخ الفقه الإسلاميّ، دار الكتب العلميّة –بيروت–لبنان، الطّبعة: الأولى – 1416هـ- 1995م، 400/2.

[5] – ينظر شمس الدّين أبو المعالي الغزي (المتوفّى: 1167هـ): ديوان الإسلام، المحقّق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1411هـ – 1990م، 338/2.

اشتغل بالعلم على والده، ضياء الدّين المعروف بخطيب الرّيّ، عليه تلقى أصول الفقه، وكان أيضا من تلاميذ الإمام البغويّ، ولازم الكمال السّمعاني، ومجد الدّين الجبلي، وأخذ مادّته الكلاميّة من كلام أبي المعالي الجوينيّ والشّهرستانيّ، ومن كلام أبي الحسين البصريّ، ومادّته الفلسفيّة من كلام ابن سينا والشّهرستانيّ أيضاً. وغيرهم.

وقد كان – رحمه الله تعالى – متنوّع المشارب، موسوعيّ الثّقافة، برع في شتّى العلوم[1]، حيث درس العلوم الدّينيّة والعلوم العقليّة، فتعمّق في المنطق والفلسفة، وبرز في علم الكلام، وله في هذا كلّه الكتب والشّروح والتّعليقات، حتّى عدّوه من فلاسفة عصره، ولا تزال كتبه مراجع مهمّة للفلاسفة الإسلاميّين[2].

وقد أقبل النّاس على كتبه في حياته يتدارسونها[3]، وكان درسه حافلا بالأفاضل من الملوك والعلماء، وكان أينما ذهب لقي التّعظيم والإجلال، وبنيت له المدارس؛ ليلقي فيها دروسه، وكان يحسن الفارسيّة، ويقول بها الشّعر، ومن المصنّفات له نحو مائتي مصنّف، منها: "التّفسير الكبير" المشهور بمفاتيح الغيب، والمحصول في علم الأصول، وأسرار التّنزيل وأنوار التّأويل، وإحكام الأحكام، والبرهان في قراءة القرآن، ودرّة التّنزيل وغرّة التّأويل في الآيات المتشابهات، وشرح الإشارات والتّنبيهات لابن سينا، وإبطال القياس، وشرح القانون لابن سينا، والبيان والبرهان في الرّد على أهل الزيّغ والطّغيان، وتعجيز الفلاسفة، ورسالة الجوهر، ورسالة الحدوث، وكتاب الملل والنّحل، ومحصّل أفكار المتّقدمين والمتأخّرين من الحكماء والمتكلّمين في علم الكلام، وشرح المفصل للزّمخشري، وشرح وجيز الغزاليّ في الفقه، وشرح سقط الزّند للمعري، وغيرها في الطّب والحكمة

[1] – ينظر تاج الدّين عبد الوهاب بن تقي الدّين السّبكيّ (المتوفّى: 771هـ): طبقات الشّافعية الكبرى، المحقّق: د. محمود محمد الطّناحي د. عبد الفتاح محمّد الحلو، هجر للطباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة: الثّانية، 1413هـ، 81/8.

[2] – ينظر مناع بن خليل القطّان (المتوفّى: 1420هـ): مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الثّالثة 1421هـ- 2000م، ص: 396.

[3] – ينظر الزّركليّ: الأعلام، 313/6.

والعربيّة وغير ذلك[1]. وقد توفّي في مدينة هراة بعد أن استقرّ بها، وذلك يوم الأثنين سنة ستّ وستمائة (606هـ).

ثانيًا – نبذة موجزة عن كتاب نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز

اسم الكتاب كما ذكره المؤلّف، فخر الدّين الرّازيّ في مقدّمته، هو: "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"، وهو كتاب يجمع بين علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن، وقد ألّفه في أواخر القرن السّادس الهجريّ، والذي دفعه لتّأليفه أنّه بعدما قرأ كتابيّ الجرجانيّ؛ "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، بدا له أنّ الجرجانيّ أجاد وأفاد كثيرا في الكتابين، وجاء بعلم غزير وأصيل في بابه، فمدحه على ذلك مدحا كبيرا، وأثنى عليه ثناء عطرا، فقال: "واستمرّ استيناس النّاس بهذه الوساوس إلى أن وفّق الله تعالى الإمام مجد الإسلام، أبا بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن النّحويّ الجرجانيّ تغمّده الله برحمته، وأفاض عليه عيون مغفرته حتّى استخرج أصول هذا العلم وقوانينه ورتّب حججه وبراهينه، وبالغ في الكشف عن حقائقه والفحص عن لطائفه ودقائقه، وصنّف في ذلك كتابين لقّب أحدهما بدلائل الإعجاز وثانيهما بأسرار البلاغة، وجمع فيهما من القواعد الغريبة، والدّقائق العجيبة، والوجوه العقليّة، والشّواهد النّقليّة، واللّطائف الأدبيّة، والمباحث العربيّة ما لا يوجد في كلام من قَبْلَه من المتقدّمين، ولم يصل إليها غيره أحدٌ من العلماء الرّاسخين"[2].

ولكنّه مع ذلك رأى بأنّه أهمل رعاية ترتيب الفصول والأبواب، وأطنب في الكلام كلّ الإطناب، فقال: "ولكنّه رحمه الله لكونه مستخرجا لأصول هذا العلم وأقسامه وشرائطه وأحكامه أهمل رعاية ترتيب الفصول والأبواب وأطنب في الكلام كلّ الإطناب"[3].

فكان ذلك دافعا للرّازيّ إلى أن يؤلّف كتابه نهاية الإيجاز ليرتّب وينظّم ويختزل ويزيد

---

[1] – ينظر مناع القطّان: مباحث في علوم القرآن، ص: 396. وعبد اللّطيف بن محمّد بن مصطفى المتخلّص بلطفي، الشّهير برِياض زَادَه، (المتوفّى: 1078هـ): أسماء الكتب، المتمّم لكشف الظّنون، المحقّق: محمّد التّونجي، دار الفكر – دمشق، الطّبعة: الثّالثة، 1403هـ/ 1983م، ص: 30.

[2] – محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيمي، أبو عبد الله، فخر الدّين الرّازيّ (المتوفّى: 606هـ): نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دار صادر، بيروت، الطّبعة الأولى: 1424هـ – 2004م، ص: 24.

[3] – الرّازيّ: نهاية الإيجاز، ص: 24.

ويفيد على ما ذكره الجرجانيّ في الدّلائل والأسرار. لذلك يقول في مقدّمته: "ولمّا وفّقني الله لمطالعه هذين الكتابين التقطت منهما معاقد فوائدها، ومقاصد فرائدها، وراعيت التّرتيب مع التّهذيب، والتّحرير مع التّقرير، وضبطّت أوابد الاجمالات في كلّ باب بالتّقسيمات اليقينيّة، وجمعت متفرّقات الكلم في الضّوابط العقليّة، مع الاجتناب عن الاطناب المملّ، والاحتراز عن الايجاز المخلّ، وسمّيته: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"[1].

فبهذا يعتبر الكتاب مرجعا في البلاغة، حيث أظهر فيه الرّازيّ ملامح التّجديد والتّقعيد والتّلخيص، وقد كانت البلاغة وإلى زمن عبد القاهر الجرجانيّ مبنيّة على الذّوق السّليم والفراسة، مصادرها اللّغة الفصيحة الواردة من شعر العرب ونثرهم، والمستخلصة من نتاج الإبداع الصّافي من كلّ دخيل، والمنبثقة عن الحسّ العربيّ الأصيل، ولما انتهت للرّازيّ تأثّرت بالمنطق، والفلسفة، والعلوم العقليّة، وتجرّدت من الطّبع حتّى غدت عبارة عن قواعد مقنّنة ملخّصة.

وعلى كلّ حال فالكتاب في مجمله عبارة عن دراسة نقديّة تحليليّة للبلاغة في مورد الإعجاز، حاول الرّازيّ من خلالها أن يهذّب جهد الجرجانيّ المفرّق في كتابيه المذكورين في كلامنا السّابق، ويخرجه في ثوب جديد، يغلب عليه التّرتيب والتّنظيم، ويخلو من التّكرار والتّطويل، وفي ذات الوقت يردّ عن الشّبهات والآراء المخالفة بالحجج المنطقيّة والعقليّة، لينتهي بحثه بإعطاء صورة جديدة للبلاغة القرآنيّة، ممزوجة من جهد السّابقين وإبداعات المتأخّرين، وبهذا تكون أفضل إيجازا، وأقوى حجّيّة، وأنجع تقعيدا، وأبعد اضطرابا، وأكثر انضباطا، وفي قراءتنا سنرى ذلك من خلال "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز".

ثالثا – منهج الرّازيّ في عرضه لمادّة الكتاب

من حيث العموم يكاد منهج الجرّجانيّ في الدّلائل هو نفسه منهج الرّازيّ في نهاية الإيجاز، ومع ذلك هناك فروقات في بعض الأشياء، ما يدفعنا لذكر بعض معالم منهج

[1] – الرّازيّ: نهاية الإيجاز، ص: 25.

الرّازيّ، ومن غير تكرار لما ذكرناه في الدّلائل.

1 - الامام الرّازيّ في كتابه نهاية الإيجاز في دراية الاعجاز حاول أن يرتّب ويوجز وينظّم ما تكلّم عنه الجرجانيّ في كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، وهذا هو عموم منهجه في سائل الكتاب.

فهو قد وضع لنفسه ضابطين من بداية تأليفه للكتاب، وألزم بهما نفسه، وهما: تلخيص ما جاء في "دلائل الإعجاز"، و"أسرار البلاغة"، وترتيب وتهذيب وتقسيم المباحث الواردة فيهما، وجمعت متفرّقات الكلم في الضّوابط العقليّة، وقد أوفى بذلك، وأحسن فيما فعل.

2 - كما أنّه قسّم كتابه نهاية الإيجاز في دراية الاعجاز إلى مقدّمة وقسمين، ثمّ قسمهما إلى فصول وأبواب، وتكلّم عن مفردات الكلام لوحدها، وتكلّم عن الجملة لوحدها (النّظم)، وقد جعل خاتمة جمع فيها أمورا متفرّقة، ومنها بعض الشّبهات، وقسّمها لأربعة فصول، وهو في كلّ ذلك يسعى ليكون الكتاب منهجيّا في طرحه ومرتّبا في فكره حسب الموضوعات.

3 - من شدّة إيجازه أنّه لم يذكر كلّ أوجه الإعجاز، بل اكتفى بما ذكره الجرجانيّ تقريبا، وسار على منواله في الرّدّ عن الشّبهات وتفنيدها، وإبداء رأيه في القضايا المطروحة بوجهة ظاهرة.

4 - الإيجاز الذي سلكه الرّازيّ في الكتاب جعل العديد من الفصول قصيرة، قد لا يتعدّى بعضها نصف الصّفحة، وبعضها الصّفحة، وبعضها عدّة صفحات، ونفس الشّيء من حيث الشّواهد، فإنّه في بعض الفصول لا تجد الشّواهد، وتجد فقد الشّبهات والرّدود عليها بأدلّة عقليّة ومنطقيّة.

5 - الرّازيّ رتّب حديثه عن الإعجاز، فبدأ بالكلام عن الفصاحة ثمّ البلاغة وبعدهما تكلّم عن النّظم، ولم يبدأ بعرض وجوه الإعجاز والرّد عليها أو ذكر رأيه فيها، لهذا لم يذكر العديد من وجوه الإعجاز التي كانت موجودة من قبله.

6 - الكتاب يظهر فيه جهد الرّازيّ واضحا وجليّا، سواء من حيث الأسلوب والسّلاسة في العرض، أم من حيث التّهذيب والتّنقيح الذي جعله يترك الكثير من الاستطراد في الشّواهد والرّدود والتّكرار الحاصل في الدّلائل بسبب عدم التّرتيب.

كذلك من حيث التّقسيم والتّبويب الذي يمتاز به الرّازيّ، فقد وهبه الله من قوّة القريحة، وشحذ الهمّة، وتوقّد الذّاكرة، ما جعله يحسن التّقسيم والتّفريع ومن غير اختلاط ولا اضطراب، كما نرى ذلك في تفسيره وغيره من كتبه الأخرى.

7 - في القضايا التي تحتاج للاستشهاد بالشّعر والقرآن الكريم نجده قد استطرد نوعا ما في ذلك، سواء بسبب تعدّد الشّبهات أم بسبب تفرّع المسألة المطروحة، كما فعل ذلك مع الحروف، نظرا لتفرّعاتها المختلفة، سواء داخل الكلمة أم داخل التّركيب أم من حيث عيوبها التي تطرأ عليها.

رابعا – أهمّ ما استثمره الرّازيّ من المباحث البلاغيّة في الكتاب

لا ريب أنّ الرّازيّ قد استثمر الكثير من المباحث البلاغيّة في الكتاب، وندرك ذلك من خلال كلامه الذي نقلناه في العنصر السّابق الذي بيّن فيه أنّه أعاد ترتيب وتنظيم وتبويب ما جاء في كتابي الجرجانيّ، الدّلائل والأسرار، وهذا وحده كاف على أنّه استثمر الدّرس البلاغيّ في الكتاب.

وأيضا من خلال قراءة الكتاب ندرك أنّه أخذ على عدد كبير من علماء البلاغة، وقد أشار لذلك في طيّات الكتاب، من ذلك أنّه نقل في كثير من أبواب كتابه نهاية الإيجاز عن كتاب رشيد الدّين محمّد بن محمّد الوطواط، المسمّى: "حدائق السّحر في دقائق الشّعر"، وقد أخذ عنه المباحث البديعيّة، كذلك استفاد ممّا كتبه الزّمخشريّ، وهو معروف في الكشّاف بأنّه تلقّف ما كتبه الجرجانيّ في أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز وجعل من الكشّاف وجهة عمليّة تطبيقيّة لنظريّة الجرجانيّ في الإعجاز، كما استفاد الرّازيّ ممّا كتبه الرّمانيّ في كتابه الشّهير الذي تكلّمنا عنه في البداية: "النّكت في إعجاز القرآن"، واستفاد أيضا من كتابه الآخر: "معاني الحروف"، كما أنّه نقل عن الإمام الخليل بن أحمد

الفراهيدي، وألمح كذلك إلى أحمد بن يحيى الشّيبانيّ المشهور بثعلب، فذكر كتابه "الفصيح"، وكذلك ذكر إمام النّحاة؛ الإمام سيبويه فنقل عنه كذلك، وذكر القاضي عبد الجبار الهمداني، كذلك ردّ الرّازيّ في هذا الكتاب على إبراهيم النّظّام، وناقش رأيه في الصّرفة، وأفاد كذلك من بعض العلماء الآخرين الذين كتبوا في البلاغة والإعجاز وقضيه النّظم، من أمثال أبي عمرو الجاحظ، وأبي الفتح عثمان بن جنّيّ، وأبي بكر الباقلانيّ الذي تكلّمنا عنه كذلك، وغيرهم.

وبهذا الصّنيع أوسع الرّازيّ من الاستفادة من الدّرس البلاغيّ في بيان الإعجاز القرآنيّ، واعتُبِر بذلك حلقة وصل بين بلاغة عبد القاهر الجرجانيّ وبلاغة أبي يعقوب يوسف السّكّاكيّ.

ونرجع لمادّة الكتاب الموزّعة على فصوله، فإنّ الرّازيّ بنى الكتاب على مقدّمة وجملتين، وقد قسّم المقدّمة إلى فصلين، تحدّث في الفصل الأوّل عن السّر في اعجاز القرآن، وعرض فيه لآراء المذاهب في ذلك، وفنّدها ونقضها جميعا، والمذهب الذي هو صحيح عنده هو تعليل إعجاز القرآن بفصاحته، وترجع الفصاحة عنده إلى الألفاظ والمعاني، وبذلك ترادف البلاغة.

وأمّا في الفصل الثّاني فقد تحدّث فيه عن شرف علم الفصاحة، ومضى يقول إنّ الفصاحة إمّا أن تكون راجعه إلى مفردات الكلام، وإمّا أن تكون راجعه الى تأليفه وتركيبه، ومن أجل ذلك رتّب الكتاب على جملتين؛ جملة خاصّه بالمفردات، وجملة خاصّه بالنّظم أو التّأليف، ويبحث في الجملة الأولى طائفة من المحسّنات اللّفظيّة، بالإضافة إلى الصّور البيانيّة، ويبحث في الجملة الثّانية مجموعة القواعد الخاصّة بالنّظم كما صوّره عبد القاهر في دلائل الاعجاز، مع العناية بطائفه من المحسّنات المعنويّة، ونحن نعلم فيما سبق أن عبد القاهر الجرجانيّ لم يتكلّم عن علم البديع وتركه لغيره، واهتمّ بالتّأصيل لعلم البيان في إسرار البلاغة وعلم المعاني في دلائل الاعجاز، ولذلك لا نجد المحسنّات البديعيّة في دلائل الإعجاز إلّا نزرا وليست مقصودة للبديع وإنّما للبلاغة، ولكن الرّازي قد استفاد من الجرجانيّ واستفاد من غيره؛ كالرّمان والباقلاّنيّ وغيرهم من علماء البلاغة

والإعجاز، فذكر المحسّنات البديعيّة اللّفظيّة والمعنويّة.

وللعلم فإنّ الرّازيّ حين يذكر مصطلح علم المعاني وعلم البيان لم يعرّفهما، ولم يوضّحهما، ولم يحدّد موضوعاتهما، وكأنّه يقصد بذلك المعنى العامّ للبلاغة بصورتها الموسّعة وليس بصورتها التي حصرها عليها السّكّاكيّ، ونفهم من هذا كأن علم المعاني وعلم البيان عنده مرادفان للبلاغة.

وفي خاتمه الكتاب ذكر أربعة فصول، تحدّث في الفصل الأوّل منها عن وجه الإعجاز في سوره الكوثر، وفي الفصل الثّاني تحدّث عن المتّشابه في القرآن الكريم، ولخّصه من أبحاث المتكلّمين، وفي الفصل الثّالث ردّ عن بعض الملاحدة ممّن يزعمون أنّ في القرآن الكريم متناقضا، وفي الفصل الرّابع ردّ عن مطاعن هؤلاء الملاحدة في القرآن الكريم من جهة التّكرار والتّطويل، وبذلك ينهي الكتاب، وهذا ما ورد فيه إجمالا، أمّا من حيث الحصر والاختصار في المباحث البلاغية المستثمرة، فهي كالتّالي:

الفصاحة، البلاغة، علم المعاني، علم البيان، الحقيقة والمجاز، والاستعارة، والتّشبيه، والتّمثيل، والكناية، والتّقديم والتّأخير، الاستفهام، النّفي، والإيجاز، والحذف، والإضمار، والفصل والوصل، والتّجنيس، ردّ العجز على الصّدر، لزوم ما لا يلزم (الإعنات)، المزدوج، القصر والاختصاص، الخبر، الأغراض البلاغيّة، المطابقة، المقابلة، الاعتراض (الحشو)، الالتفات، الاقتباس، التّلميح، اللّفّ والنّشر، التّعديد، الإبهام، مراعاة النّظير، الموجّه، تأكيد المدح بما يشبه الذّمّ، تجاهل العارف، السّؤال والجواب (أسلوب الحكيم)، الجمع والتّفريق والتّقسيم؛ منفردة ومجتمعة، المتزلزل، التّعجّب، حسن التّعليل.. إلخ.

ولا نقول أنّه تناول جميع هذه الفنون البلاغيّة على حدّ سواء، ولكنّه تناولها في الكتاب، وكلّ بحسب ما اقتضاه المقام، فمنها ما جعله قواعد أو أبواب، ومنها ما جعله فصولا أو فروعا، ومنها ما اندرج تحت تلك التّقسيمات، وهكذا.

خامسا – مواطن توظيف الرّازيّ للبلاغة في الكتاب

من بداية الكتاب بدأ في توظيف الدّرس البلاغيّ في عرضه لوجوه الإعجاز، حيث نجده في الفصل الأوّل الذي خصّه بعنوان: "في أنّ القرآن معجز، وأنّ الإعجاز في فصاحته"، وهو واضح وجلّي في قوله بأنّ الفصاحة هي سرّ الإعجاز ودليله، وبدأ بها لأنّه في تصانيف القدامى يبدؤون بالفصاحة لعدّة اعتبارات، منها أنّ الفصاحة ترتبط باللّفظ، ومنها أنّ الفصاحة تقابل البلاغة، وبالتّالي تشمل المعنى أيضا، وهو ما سنراه في الفصل الثّاني من شمول الفصاحة عنده لكلّ علوم البلاغة، وهناك غيرها من الاعتبارات.

ودليله في ذلك أنّه أعجز العرب على أن يأتوا بمثله، وهم أرباب الفصاحة والبيان، ولهم من المكنة والقدرة على أن ينسجوا أبدع الأقوال، ومع ذلك وقفوا عاجزين وتركوا سلاح اللّسان ليذهبوا لسلاح السّنان.

ثمّ بيّن مذاهب العلماء في ذلك، وبدأ بالنّظام الذي يرى بأن القرآن غير معجز بفصاحته، والله صرف العرب عن ذلك وسلب علومهم به. وقد ردّ عنه من أوجه ثالثة. وذكر المذهب الثّاني القائل بأنّ الإعجاز بسبب مخالفة القرآن لأسلوب الشّعر والخطب والرّسائل، وقد فنّده وردّ عنه من خمسة أوجه. وهو بهذا المنهج كأنّه ذكر الأقوال في بيان وجه الإعجاز فيرجّح أوّلها ويفندّ باقيها.

ونجده في الفصل الثّاني يتكلّم عن شرف الفصاحة، تحت عنوان: "في شرف علم الفصاحة"، ففي هذا الفصل بدأ بالحديث على أنّ الفصاحة تكمن في أنّ العرب قد ثبت عنهم أنّهم عجزوا على أنّ يأتوا بمثل هذا القرآن، وذلك لما في نظم القرآن من البدائع التي راعتهم، والمقاطع التي أذهلتهم، وغيرها ممّا جاء في القرآن الكريم من خبر وعظه وتذكير، و... تجعل العاقل يبحث عن هاته المزايا، ولذلك يطرح بعض التّساؤلات: ما هي هذه المزايا والبدائع؟ وكم هي؟ وكيف هي؟

ثمّ يجيب بعدها مباشرة، فيقول: "ولا يمكن ذلك إلّا بالبحث عن حقية المجاز والحقيقة والاستعارة والتّشبيه والتّمثيل، وحقيقه النّظم والتّقديم والتّأخير والإيجاز

والحذف والفصل والوصل وسائر وجوه المحاسن المعتبرة في النّظم والنّثر"[1]. فهذا هو كلامه في بيان لماذا أنّ الفصاحة لها الشّرف، فهي من بدائع ومزايا نظم القرآن الكريم.

ثمّ يقول بعدها: "واذا ثبت ذلك كان العلم الباحثُ عن حقيقه الفصاحة، والكاشف عن ماهيتها، والمتفحّص عن أقسامها، والمستخرج لشرائطها وأحكامها، والمقرّر لمعاقدها وفصولها، والمحرّر لفروعها وأصولها، باحثا عن أشرف المطالب الدّينيّة، وأرفع المباحث اليقينيّة، وهو البحث عن جهة دلالة القرآن على صدق محمّد صلّى الله عليه وسلّم بالتّفصيل والتّحصيل ويكون صاحبه مترقّيا في ذلك من حضيض التّقليد إلى أوجه التّحقيق، وذلك ما لا شرف ورائه ولا رتبة فوقه"[2].

ثم بعدها يردّ الفصاحة إمّا أن تكون عائدة إلى مفردات الكلام، وإمّا أنّها عائدة إلى جملته، وبهذا يتكلّم عن مزايا الألفاظ على حسب دلالاتها العقليّة والوضعيّة، ليدخل بهذا في النّظم، فيقسّم الكلام في هذا لفصلين، الفصل الأوّل في أقسام دلاله اللّفظ على المعنى، وفي هذا يجلب الحجج العقليّة والحجج الوضعيّة على دلاله الألفاظ على المعاني التي هي موضوعه بإيزائها، كدلالة الحجر والجدار والسّماء والأرض على مسمّياتها، ويعطي نماذج على الدّلالة العقليّة، فيقول لفظ البيت على السّقف الذي هو جزء منه، فمفهوم البيت هنا يفهم بالدّلالة العقليّة.

وملخّصه في هذا الفصل بعد أن ذكر الدّلالة الوضعيّة والعقليّة، يقول "اعلم أن الكناية والمجاز والتّمثيل لا تقع إلّا في هذا القسم، وكأنّ الدّلالتين الأوّليّين غير معتبرتين في علم الفصاحة"[3].

ثمّ يذكر الفصل الثّاني، وقد عنونه بـ: "في حقيقه البلاغة والفصاحة"، ويعرّف البلاغة، فيقول: "البلاغة بلوغ الرّجل بعبارته كُنه ما في قلبه مع الاحتراز عن الإيجاز المخلّ والإطالة المملّة". ويعرّف الفصاحة كذلك بقوله: وأمّا الفصاحة فهي خلوص الكلام من

[1] – الرّازيّ: نهاية الإيجاز، ص: 29.
[2] – الرّازيّ: نهاية الإيجاز، ص: 29.
[3] – الرّازيّ: نهاية الإيجاز، ص: 31.

التّعقيد"[1].

ويعطي تحقيق الكلام في هذا الباب، فيقول: "اعلم إنّ المقصود من الكلام إفادة المعاني؛ وهذه الإفادة كما عرفت على وجهين: إفادة لفظيّة وإفادة معنويّة، فأمّا الإفادة اللّفظيّة فيستحيل تطرّق الكمال والنّقصان إليها، فإنّ السّامع للفظ إمّا أن يكون عالما بكونه موضوعا لمسمّاه أو لا يكون، فإن كان عالما به عرف مفهومه بتمامه، وإن لم يكن عالما به لم يعرف منه شيئا أصلا، فالألفاظ في دلالتها الوضعيّة إمّا أن تكون مفيدة مسمّياتها بالكمال أو لا تفيد شيئا منها أصلا ..."[2].

ثمّ نجده يعلّل ويذكر قوله في تحقيق هذا يأنّ الإيجاز والاختصار والتّطويل والإطناب والحذف والإضمار يستحيل تطرّقها إلى الدّلالات الوضعيّة، كون الدّلالات الوضعية ثابتة ومعلومة ومتعارف عليها، ولهذا السّرّ لم يستعمل في العلوم العقليّة إلّا الدّلالات الوضعيّة لعدم احتمالها للزّيادة والنّقصان الموقعين في الغلط والشّبهة.

وأمّا الإفادة المعنويّة فلأجل أنّ حاصلها عائد الى انتقال الذّهن من مفهوم اللّفظ إلى ما يلازمه من اللّوازم، واللّوازم كثيرة، قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة، بمعنى قد تكون على الحقيقة وقد تكون على المجاز، قد تكون على التّوسع والعدول، وهلم جرى من ذلك.

وأمّا البلاغة العائدة إلى النّظم والتّركيب فتحقيق القول فيها أنّ الكلام المنظوم لا محاله مركّب من المفردات، وتلك المفردات أمكن تركّبها على وجه يفيد ذلك المعنى المقصود، وأمكن تركّبها على وجه لا يفيد ذلك المقصود، ثمّ للتّركيب المفيد مراتب كثيرة، ولها طرفان وأوساط[3].

وهو بهذا يذكر أطراف البلاغة بين الوسط والأسفل والأعلى، كما ذكرها الإمام

---

[1] – الرّازيّ: نهاية الإيجاز، ص: 31.

[2] – الرّازيّ: نهاية الإيجاز، ص: 31.

[3] – ينظر الرّازيّ: نهاية الإيجاز، ص: 32.

الجرجانيّ، وكما ذكرها غيره من أرباب البلاغة كالباقلاّنيّ والرّمّانيّ والخطابيّ وغيرهم من علماء البلاغة، وينقل في ذلك قول الشّيخ عبد القادر الجرجانيّ في النّظم ويبيّن بأنّ النّظم في نظريّة الجرجانيّ هو عبارة عن توخّي معاني النّحو فيما بين الكلم، وفي هذا يعطي نماذج وأمثلة، ويبيّن فصاحة اللّفظ، ويبيّن كذلك المعنى، ويدلّل على ذلك بالأدلة العقليّة والأدلة النّقليّة، وكعادته فإنّ الإمام الرّازيّ يمتاز بقوّة قريحته في حصر الوجوه، ويضعها في نقاط وأقسام، وهذا ما خلص به بعد الكلام في هذا الفصل، قال: "إنّ المقصود من الأبحاث المتعلّقة بالدّلالة اللّفظيّة منحصر في أمرين: أحدهما استقصاء القول في أنّ البلاغة والفصاحة لا يجوز عودهما إلى الدّلالة اللّفظيّة، والآخر في بيان أنّ الفصاحة وإن كانت غير عائدة إلى الدّلالة اللّفظيّة لكن من الأمور العائد إلى جوهر اللّفظ وإلى دلالته الوضعيّة، ما يفيد الكلام كمالا وزينه وجمالا، ثمّ تعديد تلك الأمور وتفصيلها وتحصيلها"[1].

وبعد أن تكلّم الرّازيّ عن المقدّمة بفصليها، الأوّل والثّاني حيث تكلّم فيها عن الفصاحة والبلاغة، انتقل كذلك للجملة الأولى التي خصّها للكلام عن المفردات فتكلّم عنها في فصلين كذلك.

وبعدها انتقل للحديث عن القسمين الذين ذكرهما في المقدّمة، فبدأ بالقسم الأوّل وتمحور في الدّلالة اللّفظيّة، وقد قسّمه لأبواب، الباب الأوّل تكلّم فيه على أنّ البلاغة والفصاحة لا يجوز عودهما إلى الدّلالة اللّفظيّة، وهذا الباب قسّمه إلى خمسه فصول، تكلّم فيها عن إقامة الحجّة على أنّ الفصاحة لا يجوز عودها إلى الدّلالات الوضعيّة؛ لأن الدّلالة الوضعيّة متعارف عليها لا تعتبر فصيحة، وتحدّث عن الدّلالات الإلزاميّة، وتكلم في ذكر الشّبة المتعلّقة بهذا والتي أوردها الخصوم فأجاب عنها في ثلاثة فصول متتالية، كلّ مرّة يذكر بعض الشّبه ثمّ يردّ عليها، وفي الباب الثّانيّ تكلّم عن المحاسن والمزايا الحاصلة بسبب الألفاظ وما يتبعها ما دام أنّ الفصاحة لا تتعلّق باللّفظ لا بدلالته الوضعيّة، فتبقى هناك مزيّة للّفظ مهما كان، وذكر في هذا الباب الأركان المتعلّقة باللّفظ، فيما يكون منها بسبب الكتابة، وفيما يكون بسبب أمور عائدة إلى اللّفظ، وما يتعلّق بالدّلالة اللّفظيّة،

[1] – الرّازيّ: نهاية الإيجاز، ص: 34.

وهناك أمور كثيرة في هذا.

وبعد أن أنهى هذا القسم بهذه الأبواب انتقل بعد ذلك للحديث عن القسم الثّاني، وطبعا كلّ ما ذكرناه يدخل في البلاغة، وهو ضمن الكلام عن الفصاحة، والفصاحة كما قلنا يذكرها كأنّها مرادفه للبلاغة، وهذا كلّه من علوم البلاغة، ومن توظيف الدّرس البلاغيّ في بيان دلالة الإعجاز.

والقسم الثّانيّ خصّه للحديث عن أحكام الدّلالات المعنويّة وليس اللّفظيّة، وفي هذا القسم ذكر بعض القواعد، وتلكم القواعد قسّمها إلى فصول، وكانت أوّل هذه القواعد في هذا القسم تخصّ الدّلالات المعنويّة في أحكام الخبر، والخبر هو قسم من أقسام علم المعاني، كما نعلمه تحت مسمّى: "الخبر والإنشاء".

وقد ذكر فيه ستّة عشر فصلا ليتناول من خلالها كلّ الجزئيات والقضايا المتعلّقة بالخبر، منها الغرض الأصلي من وضع الألفاظ، والكلام في حدّ الخبر، وبيان أنّه لا دلالة للخبر على أعيان الموجودات، وأنّ الأخبار حكمها مقيّد بقيدين، وتحدّث في معنى إسناد الفعل إلى الفاعل، ومثل هذا يدخل في باب المسند والمسند إليه، وهما من مباحث علم المعاني، وخصّ فصلا للحديث عن الأفعال المتعدّية، وتكلّم في أنّ الإثبات إنّما يتقيّد بالمفعول الحقيقي لا بالمفعول به، وأنّ الفعل المتعدّي إلى جميع مفعولاته خبر واحد، وتكلّم عن الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة وعلاقه ذلك بالمعنى، وتحدّث عن حكم المبتدأ والخبر وحقيقتهما، وغيرها من القضايا المتعلّقة بقاعدة الخبر، كصدق الخبر وكذبه وغيرها.

والقاعدة الثّانيّة تكلّم عن الحقيقة والمجاز، وقد خصّهما بأربعة عشر فصلا، فبدأ بـ: متّى يكون اللّفظ مجازا؟ وتكلّم بعدها في الفرق بين المجاز وبين الكذب والدّعوة الباطلة، لأنّه ليس كلّ كذب مجازا، وليس كلّ مجاز كذبا؛ فالمجاز في حقيقته هو التّوسع في اللّفظ وإعطائه معانيه الأخرى، فهو ليس بكذب، وبعدها تكلّم في هذا المضمار عن أقسام المجاز، ومنها المجاز المثبت، والمجاز المفرد، وفي حدّ الحقيقة والمجاز، وفي أنّ المجاز في الإثبات أمر عقليّ، وأنّ الإثبات المجازيّ لا يخلو عن إثبات حقيقيّ، وتكلّم في الأمور

التي لا بدّ منها حتّى يحسن استعمال هذا المجاز، وتحدّث فيما به يفرق بين ما إذا كانت الجملة مجازيّة أو غير مجازيّة، وتكلّم في أنّ المجاز في المثبت اللّغويّ، وأنّ المجاز أعمّ من الاستعارة، ومتى يكون مجازا ومتى يكون استعارة، وكأنّه يومئ للكناية، وختم بفصلين أحدهما في المجاز الذي يكون بالنّقصان، وثانيهما في المجاز يكون بسبب الزّيادة وغيرها من القضايا المتعلّقة بالمجاز، والرّازيّ دائما من منهجه يبيّن الشّيء، ثمّ يورد الشّبهات، ثمّ يعلّل ويرد، ويسوق الشّواهد إن اقتضى الأمر، ويعطي رأيه واضحا صريحا في مثل هذه القضايا المتعلّقة بالإعجاز، والمجاز والحقيقة كما قلنا متعلقان بعلم المعاني.

ثمّ بعدها جاءت القاعدة الثّالثة، وهي في الحديث عن التّشبيه، وقد قسّمه إلى أبواب، وكلّ باب قسّمه إلى فصول، فالباب الأوّل – مثلا – تكلّم فيه عن المتشابهتين، والباب الثّاني فيما به التّشبيه، وهكذا هي التّقسيمات في كلّ أجزاء ومسائل التّشبيه.

فمثلا خصّ الباب الأوّل للحديث عن أقسام المشبّه والمشبّه به، وفي الاعتذار عمّا جاء في الأشعار من هذا الجنس، وفي تفسير القول، في تشبيه الموجود بالمتخيّل، وفي كيفية تشبيه الشّيئين بالشّيء الواحد.

والباب الثّاني فيما به التّشبيه، وتكلّم فيه عن أقسام ما به التّشبيه، وفي بيان أنّ التّشبيه بالوجه العقليّ أعمّ من الوجه الحسيّ، وفي أنّ التّشبيه بالوصف المحسوس أقوى من التّشبيه بالوصف المعقول، وفي أنّه لا بدّ من رعاية جهة التّشبيه، وفي تقسيم ما به المشابهة إلى المفرد والمركب، وغيرها من المسائل. وأورد بعض الشّبهات في ذلك ورد عليها شبهة شبهة، وقد قسّم الباب إلى ثلاثة عشر فصلا، وبالتّالي أعطى التّشبيه حقه من الكلام.

كذلك في الباب الثّالث: في الغرض من التّشبيه، حيث تعرّض للأغراض العائدة إلى المشبّه والمشبّه به، وتكلّم كذلك في الباب الرّابع عن التّشبيه، فبدأ بأنّ التّشبيه ليس من المجاز، وفي التّشبيه الذي يصحّ عكسه والذي لا يصحّ عكسه، وفي التّشبيه الواقع في الهيئات التي تقع عليها الحركات، وفي التّشبيه الواقع في الهيئات التي تقع عليها السّكنات، ثمّ تكلّم في مراتب التّشبيهات في الظّهور والخفاء، وتكلّم في التّمثيل؛ وهو من التّشبيه، وإن كان الأمر قد استقرّ بعد ذلك على أنّه يدخل في علم البديع، والتّشبيه يدخل في علم

البيان.

وخصّ القاعدة الرّابعة للحديث عن الاستعارة، حيث تكلّم عن حقيقتها وأحكامها في الباب الأوّل، فتكلّم عن حدّها، وتحدّث في أنّ المستعار هو اللّفظ أو المعنى، وفيما يظنّ أنّه استعارة ولا يكون كذلك، وفيما يصحّ دخول الاستعارة فيه، وفي كيفية وقوع الاسم المستعار، وفي أقسام كون الفعل مستعارا، وفي الفرق بين الاستعارة الأصليّة والتّبعيّة، وفي الفرق ما بين الاستعارة والتّشبيه، وغيرها من المسائل التي تتعلّق بالاستعارة وقد قسّمها إلى خمسة عشر فصلا، وتكلّم كذلك عن الاستعارة بالكناية والاستعارة وتجريدها، بمعنى سواء المرشحة أم المجرّدة، وفي الاستعارة الحسنة والقبيحة.

ثمّ خصّ بعد ذلك الباب الثّاني للحديث عن أقسام الاستعارة، فتكلّم عنها في استعارة اسم المحسوس للمحسوس بسبب المشاركة في وصف محسوس، واستعارة المحسوس للمحسوس لشبه عقليّ، وفي استعارة المحسوس للمعقول، واستعارة المعقول للمعقول، واستعارة المعقول للمحسوس، والاستعارة التّخييليّة.

وأمّا القاعدة الخامسة فقد حصّها للكناية، وقد قسّمها إلى فصول، فصل في حقيقة الكناية، وفصل في أنّ الكناية ليست من المجاز، وفصل في ترجيح الكناية على التّصريح وترجيح الاستعارة على التّصريح بالتّشبيه.

وهو في كلّ ما ذكرنا يعطي رأيه في المسألة، ويمثّل ويدلّل ويقسّم ويفرّع ويعطي رأي خصومه أو الشُّبه التي تذكر في القضيّة المطروحة، ثمّ بعد ذلك يفنّدها بالأدلّة العقليّة والمنطقيّة وهذا هو ديدن الإمام الرّازيّ رحمه الله تعالى، حيث امتاز أسلوبه بالتّقسيم والتّفريع، وهذا أسلوبه في هذا الكتاب، وكذلك في تفسيره، وهذا لقوّة قريحته، وشحاذة همّته، وصواب فكرته، ودقّة نظرته، وسرعة بديهته.

وبعد أن انتهى من الكلام في الجملة الأولى المتعلّقة بالكلام عن المفردات وما يتعلّق بذلك من مباحث تمّ ذكرها، انتقل للكلام عن الجملة الثّانية في ما يتعلّق بقضية النّظم، وبنفس منهجه فقد قسّمه لأبواب، وذكر ما يمكن فيه من مباحث، فتكلّم في البداية عن

النّظم، وحقيقة النّظم وأقسامه، ثمّ انتقل بعد ذلك إلى الباب الثّاني فخصّه للحديث عمّا يتعلّق بالنّظم من المعاني، وبالتّالي في هذا الباب الثّاني تكلّم مباشرة في علم المعاني، وهو لا يقصد علم المعاني كعلم معروف، ولكنّه يريد أنّ النّظم يرتبط بالمعنى، ثمّ ذكر جملة من القضايا المتعلّقة بالمعنى في التّركيب، من بينها: (في علم المعاني) في التّقديم والتّأخير، حيث خصّه بفصول متتالية حوالي أحدى عشر فصلا، ذكر فيها التّقديم والتّأخير وفوائده، وعلاقته بالاستفهام، وعلاقته بالنّفي، والخبر المثبت، والخبر المنفيّ، وفي ما يكون فيه تقديم الاسم كاللاّزم، وفي تقديم النّكرة على الفعل وتأخيرها عنه، وفي تقديم حرف السّلب على صيغة العموم وتأخيره عنها، وفي تقديم بعض المفعولات على بعض، في استيفاء أقسام التّقديم والتّأخير، وغيرها من القضايا.

ثمّ في الباب الثّالث الموالي لهذا الباب تكلّم عن قضيّه مهمّه مرتبطة بالنّظم وبالتّركيب، وهي كذلك قضيّة بلاغيّة، ألا وهي الفصل والوصل، فضبط ذلك في خمسة فصول، تحدّث فيها عن معاقد هذا الباب، وذكر أمثلة لذلك، وبيّن ما يجب أن يبيّن في هذا الباب، وتحدّث عن عطف الجمل بعضها على بعض، على أنّها تدخل في باب الوصل، ثمّ تكلّم عن الحال وتمييز ما يستدعي عمّا لا يستدعيها، لأنّ كلّ ذلك يرتبط بالانسجام في التّركيب، بمعنى أنّه يرتبط ارتباطا وثيقا بقضيّة الفصل والوصل، ومسألة الفصل والوصل من صميم علم المعاني، كما هو عند القزوينيّ وغيره.

وفي هذا المضمار كذلك تكلّم في الباب الرّابع عن قضايا مهمّة ترتبط بالتّركيب وبمكوّنات الجملة التي هي تمثّل النّظم، حيث تكلّم عن الحذف والإضمار والإيجاز، وبيّن بعض القضايا المتعلّقة بذلك في خمسة فصول، أوّلها في حذف المفعولات، وثانيها في الإضمار على شريطة التّفسير، وثالثها في أنّه قد تترك الكناية إلى التّصريح، ورابعها في حذف المبتدأ، وخامسها في الإيجاز، وفي ثنايا ذلك يتكلّم عن غيرها من المسائل التي تتعلّق بالحذف والإضمار والإيجاز، وكلّ ذلك يتعلّق تعلّقا واضحا وكبيرا بالجملة، أو بالنّظم، وكما نرى رغم حديثه عن النّظم إلّا أنّ القضايا التي تكلّم فيها تدخل ضمن علم المعاني في البلاغة العربيّة.

وفي الباب الخامس تكلّم عن "إنّ وإنّما" وهذا يدخل ضمن القصر والاختصاص، وقد تكلّم عن ذلك في ثلاثة عشر فصلا، وهو يذكر – طبعا – ما فصّله الإمام الجرجانيّ في كتابه دلائل الإعجاز، الذي تكلّمنا عنه في محور مستقلّ، فيتكلّم في مواقع "إنّ" وفوائدها، وتكلّم في حكاية المبرّد في "إنّ"، وتحدّث في بيان مواضع استعمال "إنّما"، وتحدّث أيضا في الخبر بالنّفي والإثبات، وتكلّم في فائدة "إنّما" وذِكْر العبارات التي تَقرب فائدتها منها، كما تكلّم في حكم الجملة المشتملة على المنصوب إذا دخل فيها صيغتا "ما" و"إلّا"، وخصّ فصلا في أنّ حكم المفعولين ما ذكره سابقا، وفصل في أنّ حكم المبتدأ والخبر أيضا، وفصل في تحقيق هذه الأحكام في "إنّما" وغيرها من المسائل المتعلّقة بالقصر والاختصاص، وهي كذلك من أحكام علم المعاني، لأنّ الكلام يكون مسندا ومسند إليه، وهناك متعلّقات الفعل، ثمّ الكلام قد يكون مفصولا أو موصولا، والكلام بعدها إمّا أن يكون بالاستثناء أو بغير الاستثناء، بمعنى بالقصر أو بغير القصر، ولذلك ندخل بهذا التّرتيب لنتكلّم عن هذه المباحث البلاغيّة في علم المعاني المتعلّقة بالتّركيب (الجملة والنّظم) وقد أجاد فيه الإمام الرّازيّ وأحسن طرحه في هذا الكتاب.

وفي الباب السّادس والأخير من الكتاب جعله بمثابة تطبيق لنماذج قرآنيّة في الإعجاز، وجمع بعض الشّبهات للرّدّ عليها، فخصّه بذلك وكأنّه خاتمه لهذا الكتاب، فأعطى من ذلك تفسير أوجه الإعجاز في سوره الكوثر، والأمر الآخر في وجه الحكمة في المتشابهات، والمتشابهات في القرآن معلومة، وهناك من يعدّ المتشابهات وجها من وجود الإعجاز، ولكنّه ذكرها هنا في الخاتمة، وذكر الحكمة منها، وذكر كذلك فصلا في الجواب عمّا قاله بعض الملحدين من أنّ القرآن فيه التّناقض، وأنّه كلام يناقض بعضه بعضا، وهذه آخر الشّبهات التي حاول أن يذكرها في الأخير؛ لأنّ هذا الكتاب المعجز وما ذكر قبلها من أوجه الإعجاز في المفردات وفي التّراكيب يدلّ على أنّه كلام الله تبارك وتعالى، وخاصّة عندما بدأ بالفصاحة وتكلّم عن اللّفظ والمعنى، ثمّ تكلّم بعد ذلك عن البلاغة، وأفاض بها لا يدعو للشّكّ أنّ العرب قد عجزت على أن تأتي بمثل هذا القرآن، وفضّلت حمل السّنان على رفع اللّسان، وباختصار عجزت على مجاراة القرآن الكريم.

وبالتّالي شبهات الملحدين هؤلاء مُدحضة، وقد دحضها الإمام الرّازيّ رحمه الله تعالى، ثمّ ختم ذلك ببيان فساد طعنهم في القرآن من جهة التّكرار والتّطويل، لأنّه كما نعلم من الشّبهات التي هي قويّة من القديم، وهي شبهة التّكرار الحاصل والإطناب الموجود في القرآن الكريم، وهذه طبعا شبة مردودة، ففي الكلام العربيّ الإيجاز والإطناب، ولكلّ مزيّته في موضعه، ومن بلاغة القرآن وفصاحته أنّه يوجز ويقتصر على المهمّ فيما هو سبيله ذلك، وإن كان الأمر يحتاج إلى التّفصيل أو التّقسيم، أو التّفريق، أو الذّكر،... فإنّه يأتي بذلك على سبيل الإطناب والتّطويل، وفي كلّ تلك المواطن يكون القرآن معجزا، ولو لم يكن كذلك لعابه الفصحاء من العرب وقت نزوله، كيف لا وهمّ أرباب الفصاحة ورهبان البيان، وقد آتاهم الله الملكة والذّوق وقوّة القريحة وسلامة الطّبع ما يجعلهم يميّزون الحسن من القبيح، وهذا ما تكلّم عنه الإمام الرّازيّ في الكتاب حين الرّد عن مثل هذه الشّبهات، وقد خصّ الحديث عن طعون هؤلاء في القرآن الكريم على أنّ فيه التّكرار والإطناب، وقد أجاد وأفاد بما ذكره من حجج وبما أصبغ عليها من أسلوبه المتين السّلس، ودقّة عبارته في الرّد.

وفي خاتمة هذا المحور، ونحن نتكلّم في هذه القراءة عن توظيف الرّازيّ للدّرس البلاغيّ في بيان إعجاز القرآن من خلال كتابه نهاية الإيجاز، نقول: أنّ الرّازيّ في الكتاب غلب عليه الدّرس البلاغيّ، حيث لا نرى ذكرا لغيره من وجوه الإعجاز الأخرى إلّا ما كان عرضا في طيّات الكلام عن مسألة فيدرج الوجه ضمن الشّبهات أو الأقوال التي سيردّ عليها كما فعل في القول بالصّرفة. بل إنّه حتّى عند كلامه عن النّظم فإنّه يكاد يكون جلّه يتعلّق بالمباحث البلاغيّة، كالتّقدير والتّأخير، والخبر، والفصل والوصل، والحذف، والإضمار، والإيجاز، والإطناب.. وغيرها من المباحث البلاغيّة التي وظّفها في حديثه عن قسم النّظم، وحتى ما بقي من قضايا نحويّة تتعلّق بالتّركيب فإنّها ترتبط بالمعنى أيضا، الذي هو لبّ علم المعاني من البلاغة العربيّة.

كما أنّ الرّازيّ في الكتاب يظهر عليه مسلك التّقنين والتّنظير والتّفريع البلاغيّ، كما هو واضح من تقسيماته وتفريعاته رغم تقيّده بكتابيّ الجرجانيّ، الدّلائل وأسرار البلاغة، إلّا

أنّ ذلك لم يمنعه من سلوك مسلك التّقنين، وبروز المصطلحات البلاغيّة المستخلصة من كلام السّابقين، والاستدلال بالأدلة العقليّة والمنطقيّة بدل تغليب الشّواهد وتحليل الظّاهرة البلاغيّة من خلال تلك الشّواهد.

ولهذا رأيناه يمتاز في تأليفه للكتاب بدقّة التّفكير، وقوّة المنطق، والقدرة على تشعيب المسائل وحصر أقسامها حصرا يحيط بها إحاطة تامّة من كلّ جوانبها، وقد صرّح بنفسه في المقدّمة بأنّه يسعى لتنظيم وتبويب كلّ ما كتبه عبد القاهر في صورة تنضبط فيها القواعد البلاغيّة، وتنحصر فيها فروعها وأقسامها حصرا تامّا. وبهذه الطّريقة اتجه في التّقنين للبلاغة باعتبارها مدار الإعجاز في القرآن، فكان من الذين بدأوا في التّلخيصات والتّحديدات البلاغيّة، ومن جاء بعده سلك مسلكه، وعليه إذا أردنا أن نلخّص ما تكلّم عنه الرّازيّ من وجوه الإعجاز بإجمال فإنّه لا يعدو الفصاحة والبلاغة والنّظم.

المحور الخامس

التوظيف البلاغي في كتاب:
الطراز المتضمن لأسرار البلاغة
وعلوم حقائق الإعجاز للعلوي

توطئة

القرآن الكريم كتاب خالد، يسعى الجميع لخدمته من الوجهة التي يكون بها معجزا، لذلك كثرت المُؤَلّفات وتعدّدت في بيان أوجه إعجازه، ولكلّ مُؤَلَّف منها طريقته وخاصيّته في حديثه عن مسائل بلاغة القرآن وإعجازه، وقد رأينا التّنوّع من خلالّا ما مرّ بنا في القراءات السّابقة، رغم أنّ الهدف واحد عند الجميع، وهو إبراز معجزة القرآن، إلّا أنّ التّناول والآراء والطّريقة تختلف من مُؤَلِّف لآخر، وفي هذه القراءة سنرى مصنّفا من مصنّفات المائة الثّامنة، سعى صاحبه ليجمع فيه خلاصة ما توصّل إليه من جهابذة هذا الفنّ الذين سبقوه، وقد أصبغ عليه من ملكاته العلميّة وذوقه الفنّي ليكون بذلك مميّزا عن غيره، حيث أراده ميسورا سهلا، لا هو بالإيجاز المخلّ، ولا بالإطناب المملّ، خالي من التّكرار والاضطراب، وبعيدا عن التّعقيد والغموض، هذا الكتاب هو "الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز" ليحيى بن حمزة العلويّ المتوفّى (745هـ)، فهل نال هذه المزيّة التي كان يرجوها وعمل لها؟ ذلك ما سنعرفه في هذه القراءة الخامسة.

مقدّمة

الفصاحة والبلاغة هما أعظم آلية، وأجلّ وسيلة لإدراك بلاغة القرآن وفصاحته، ومنهما يرتقي الطّالب لبلوغ وجوه إعجاز القرآن الكريم، وقد أدرك هذه الحقيقة يحيى بن حمزة العلويّ، وعمل كتابه الذي بين أيدينا من أجل تقريرها، وقد بقي في كلّ جنبات الكتاب يدندن حولها، من بداية الكتاب وإلى نهايته، لذا يقول بيقين: "ومن أحاط علما بالفصاحة، وتغلغل فكره في إحراز أسرارها، عرف أنّ بين ما ورد في التّنزيل، وبين ما أثر عن العرب فيما أوردناه من المثال في الفصاحة والبلاغة، بونا لا تدرك غايته، وبعدا لا يحصر تفاوته، ولهذا فإنّه من كان من المفسّرين نظره في تفسير كلام الله مقصورا على معرفة المعاني الإعرابيّة، وبيان مدلولات الألفاظ الوضعيّة لا غير، من غير بيان ما تضمّنه من أنواع الفصاحة والبلاغة، وتقرير مواقعها الخاصّة. فإنّه يعدّ مقصّرا في تفسيره لكونّه قد أخلّ بمعظم علومه، وأهملها وأعرض عن أجلّ مقاصده وتركها. وهو معرفة الإعجاز، لأنّه موقوف على ما ذكرناه من معرفة الفصاحة والبلاغة جميعا. ومن اعتمد في

تفسير كلام الله على ملاحظة جانب الفصاحة والبلاغة، ونزّل المعاني القرآنيّة عليها، سلم عن أكثر التّأويلات النّادرة، وبعد عن حمله على المعاني الرّكيكة التي وقع فيها كثير من المفسرين كما هو مذكور في كتبهم"[1].

وهذا ما سنعرفه من خلال قراءتنا لكتابه "الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز"، وكيف كان جهده منصبّا على إبراز الدّرس البلاغيّ في التّدليل على أهمّ علم، وهو علم حقائق الإعجاز القرآنيّ.

وهذه القراءة ستكون وفق العناصر التّالية:

أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام يحيى بن حمزة العلويّ؛

ثانيّا – نبذة موجزة عن كتاب الطّراز المتضمِّن لأسرار البلاغة؛

ثالثا – منهج العلويّ في عرضه لمادّة الكتاب؛

رابعا – أهمّ ما استثمره العلويّ من المباحث البلاغيّة في الكتاب؛

خامسا – مواطن توظيف العلويّ للبلاغة في الكتاب.

****

أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام يحيى بن حمزة العلويّ

هو يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن محمد بن إدريس بن علي بن جعفر، الحسيني العلويّ الطّالبي اليمني، المكنّى بأبي إدريس، وأبي الحسن، والملقّب بالمؤيّد بالله، والمؤيّد بربّ العزّة، والمؤيّد الزّيديّ.

وتميّز يحيى بن حمزة العلويّ بالزّهد، وحسن الخلق، والعدل والإنصاف، وسلامة الصّدر، والذّبّ عن أعراض المسلمين، والدّفاع عن أكابر علماء الطّوائف الإسلاميّة عموما، والصّحابة الكرام رضي الله عنهم على وجه الخصوص[2].

---

[1] – العلويّ: الطّراز، 14/1.

[2] – ينظر الزّركلي: الأعلام، 143/8. وينظر رحمة عوض صالح آل ناشر القحطاني: استدراكات يحيى بن حمزة العلوي على ابن الحاجب في كتابه المفصّل في شرح أسرار المفصّل، المجلّة العلميّة، جامعة الأزهر، كليّة اللّغة العربيّة بأسيوط، العدد 43، ج5، للعام 1446هـ – 2024م، نوفمبر 2024م، ص: 4676.

ويعتبر يحيى بن حمزة من أكابر الزّيديّة وعلمائهم في اليمن، ولد بمدينة صنعاء يوم السّابع والعشرين من شهر صفر، سنة تسع وستين وستمائة (669هـ)، وتوفّي في حصن هرّان، سنة خمس وأربعين وسبعمائة (745هـ)، ونقل إلى مدرسة ذِمار فدفن فيها[1]. وقيل: إنّ وفاته كانت سنة تسع وأربعين وسبعمائة (749هـ).

وقد تتلمذ الإمام يحي بن حمزة العلويّ على عدد كبير من كبار علماء عصره، منهم: الإمام أبو عبد الله محمّد بن خليفة بن سالم بن محمّد بعقوب الهمداني، المتوفّى سنة (675هـ)، كان فقيها كبيرا متورّعا، ما قرأ عليه أحد إلّا انتفع بعلمه، وقد قرأ عليه العلويّ علم الكلام، وكذلك تتلمذ على الشّيخ عماد الدّين يحيى بن محمّد بن أحمد بن عبد الله بن الحسن سراج الدّين، وهو المعروف بالسّراجيّ كان أعمى، توفّي سنة (696هـ)، وأخذ عنه العلويّ كتاب السّيرة لابن هشام، وتتلمذ أيضا على الإمام المطهّر بن يحيى بن المرتضى بن المطهّر بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل المتوفّى سنة (697هـ)، وأخذ عنه العلوي كتاب "أصول الأحكام" لأحمد بن سليمان، وكذلك تتلمذ على الشّيخ الفقيه علي بن سليمان البصير، المتوفّى (ق8هـ)، وقد أخذ عنه العلويّ كتب الأئمّة، وكذلك الشّيخ رضي الدّين إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم الطّبريّ، المتوفّى سنة، (722هـ) وقد أجاز العلويّ قراءة وسماعا في كتب عديدة، منها: كتاب البخاريّ، والتّرمذي، ومسلم، ومن أساتذته أيضا الإمام محمّد بن المطهّر بن يحيى بن المرتضى بن المطهّر المتوفّى سنة، (729هـ) صاحب "المنهاج الجليّ في فقه زيد بن علي"، و"عقود العقيان"، والشّيخ محمّد بن محمّد بن أحمد الطّبريّ، المتوفّى سنة (730هـ) وقد أخذ عنه العلويّ القرآن والحديث[2]، وغيرهم.

فهو إمام مجتهد، وأحد أعلام الفكر الإسلاميّ، وقد اشتهر بعلوم النّحو والبلاغة وأصول الفقه، وغيرها، وقد صنّف في الفقه وأصوله، والفرائض، وعلم الكلام، والنّحو،

---

[1] – ينظر عادل نويهض: معجم المفسّرين، قدّم له: مُفتي الجمهوريّة اللّبنانيّة الشَّيْخ حسن خالد، مؤسّسة نويهض الثّقافيّة للتّأليف والتّرجمة والنّشر، بيروت، ط:3، 1409هـ – 1988م، 2/728.

[2] – ينظر رحمة عوض: استدراكات يحيى بن حمزة العلوي على ابن الحاجب، ص: 4676.

والبلاغة، والمواعظ، وغيرها من العلوم، ويدلّنا على ذلك كثرة مؤلّفاته التي ذكرتها المصادر، حتّى قال عنه الشّوكانيّ: "وتبحَّر في جميع العلوم، وفاق أقرانه، وصنّف التّصانيف الحافلة في جميع ...حتّى قيل أنَّها بلغت مائة جلد، ويُروى أنَّها زادت كراريس تصانيفه على عدد أيَّام عمره"[1].

فمن تصانيفه الكثيرة، الانتصار الجامع لمذهب علماء الأمصار، وهو موسوعة فقهيّة تصل إلى ثمانية عشر مجلدا، حيث يعتبر الكتاب من أهمّ الكتب الشّرعيّة والقانونيّة للزّيديّين، وإكليل التّاج وجوهرة الوهّاج، والأزهار الصّافية شرح مقدّمة الكافية، والمنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ، ومشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنيّة الأشرار، والمحصّل في كشف أسرار المفصّل، والحاصر لفوائد مقدّمة طاهر، ونهاية الوصول إلى علم الأصول، والتّمهيد لأدلّة مسائل التّوحيد، والطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز – الذي هو محلّ دراستنا هذه – والإيجاز لأسرار كتاب الطّراز، وتصفية القلوب عن أدران الأوزار والذّنوب، واللّباب في محاسن الآداب، والإيضاح لمعاني المفتاح للفضّل بن أبي السّعد العصيفري، والأنوار المضيّة في شرح الأخبار النّبويّة، والإفحام لأفئدة الباطنيّة الطّغام[2]،..وغيرها من الكتب المفيدة والجامعة التي لقيت القبول والاستحسان عند أهل العلم، قال الشّوكانيّ: "وله غير ذلك من المصنّفات الكثيرة حتّى قيل أنهّا بلغت إلى مائة مجلد، ويروى أنّها زادت كراريس تصانيفه على عدد أيام عمره"[3]. والكثير منها لا يزال مخطوطا ولم يطبع بعد.

ثانيّا – نبذة موجزة عن كتاب الطّراز المتضمِّن لأسرار البلاغة

اسم الكتاب الكامل، هو: "الطّراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز"، فهو كما نرى مركّب من مضمونين، أوّلهما أسرار البلاغة، وثانيهما حقائق الإعجاز،

---

[1] – محمّد بن علي بن محمّد بن عبد الله الشّوكانيّ اليمنيّ (المتوفّى: 1250هـ): البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السّابع، دار المعرفة، بيروت، 2/ 331- 332 .

[2] – ينظر الزّركلي: الأعلام، 8/ 143. وينظر رحمة عوض: استدراكات يحيى بن حمزة العلويّ على ابن الحاجب، ص: 4677.

[3] – الشّوكاني: البدر الطّالع، 2/ 332.

وصاحبه مدرك لهذا، كونه هو الذي سمّاه بذلك ليحقّق به غرضا ومقصدا، يقول عنه: "سمّيته بكتاب الطّراز. المتضمِّن لأسرار البلاغة، وعلوم حقائق الإعجاز؛ ليكون اسمه موافقا لمسمّاه ولفظه مطابقا لمعناه"[1].

وقد ألّفه الإمام يحيى بن حمزة العلويّ في القرن الثّامن الهجريّ، وانتهى منه في ثمان وعشرين وسبعمائة (728هـ)، وطُبع أوّل طبعة بمطبعة المقتطف بالقاهرة، سنة 1914م، وهو في ثلاثة أجزاء، وقد أملاه على أصحابه بعد أن قرأوا تفسير الكشّاف، فطلبوا منه أن يملي عليهم في إعجاز القرآن كتابًا، فأملاه عليهم[2].

وقد بيّن الغرض من تأليفه لهذا الكتاب، فقال: "واعلم أنّه يراد لمقصدَيْن: المقصد الأوّل منها مقصد دينيّ، وهو الاطّلاع على معرفة إعجاز كتاب الله، ومعرفة معجزة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، إذ لا يمكن الوقوف على ذلك إلّا بإحراز علم البيان، والاطّلاع على غوره، فإنّ هذا العلم لمن أشرف العلوم في المنقبة، وأعلاها في المرتبة، وأنورها سراجا وأوضحها منهاجا، وأجمعها للفوائد، وأحواها للمحامد"[3].

ثمّ قال عن: "المقصد الثّاني: مقصد عامّ، لا يتعلّق به غرض دينيّ وهو الاطّلاع على أسرار البلاغة والفصاحة في غير القرآن، في منثور كلام العرب ومنظومه، فإنّ كلّ من لا حظّ له في هذا العلم لا يمكنه معرفة الفصيح من الكلام، والأفصح، ولا يدرك التّفرقة بين البليغ والأبلغ، والمنثور من كلام العرب أشرف من المنظوم، لأمرين، أمّا أوّلا: فلأنّ الإعجاز إنّما ورد في القرآن بنظمه وبلاغته، ولم يرد بطريقة نظم الشّعر أسلوبه. وأمّا ثانيا: فلأنّ الله تعالى شرّفه عن قول الشّعر ونظمه، وأعطاه البلاغة في المنثور من الكلام وما ذاك إلّا بفضل المنثور على المنظوم، فهذا ما أردنا ذكره من هذه المقدّمة"[4].

---

[1] – العلويّ: الطّراز، 7/1.

[2] – ينظر فهد بن عبد الرّحمن بن سليمان الرّوميّ: اتّجاهات التّفسير في القرن الرّابع عشر، طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلميّة والافتاء والدّعوة والإرشاد في المملكة العربيّة السّعوديّة، برقم 951/ 5، وتاريخ 1406/8/5، الطّبعة: الأولى 1407هـ- 1986م، 875/3.

[3] – العلويّ: الطّراز، 20/1.

[4] – العلويّ: الطّراز، 20/1.

كما أنّ يحيى بن حمزة العلويّ في مقدّمة هذا الكتاب يقف بنا على حقيقتين: الأوّلى أنّ من ألّفوا في البلاغة إمّا مطيل مملّ، وإمّا موجز مخلّ، والحقيقة الثّانية أنّه لم يطّلع إلّا على أربعة كتب ممّا كتبه البلاغيون قبله، وهي: "المثل السّائر" لابن الأثير، وكتاب "التّبيان في علم البيان" لعبد الواحد الزّملكاني الدّمشقيّ، وكتاب "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" للفخر الرّازيّ، وكتاب "المصباح في المعاني والبيان والبديع" لبدر الدّين بن مالك[1].

والكتاب في مجمله عبارة عن بحث في تيسير البلاغة وقواعدها، سواء ما اتّصل منها بالمعاني أم البيان أم البديع، وقد وزّعه على مقدّمات ومقاصد وتكملات، وسمّى كلّ فرع من هذه الفروع فنّا، وفنّ المقدّمات عنده يتناول علم البيان والبلاغة والفصاحة والحقيقة والمجاز، وسلك في الفصاحة والبلاغة علمي المعاني والبيان.

وقد صدَّر العلويّ الكتاب برجاء، مفاده أن يكون متميّزاً عن سائر الكتب المصنّفة في هذا العلم، فقال: "وأرجو أن يكون كتابي هذا متميّزا عن سائر الكتب المصنفة في هذا العلم بأمرين: أحدهما اختصاصه بالتّرتيب العجيب، والتّلفيق الأنيق، الذي يطلع النّاظر من أوّل وهلة على مقاصد العلم، ويفيده الاحتواء على أسراره. وثانيهما اشتماله على التّسهيل والتّيسير، والإيضاح والتّقريب. لأنّ مباحث هذا العلم في غاية الدّقة، وأسراره في نهاية الغموض"[2].

ثمّ يعلن منهجه في ذلك، فيقول: "ولمّا كان كلّ علم لا ينفكّ عن مبادئ ومقدّمات تكون فاتحة لأمره ومقاصد تكون خلاصة لسره وتكملات تكون نهاية لحاله، لا جرم اخترت في ترتيب هذا الكتاب أن يكون مرتّباً على فنون ثلاثة، ولعلّها تكون وافية بالمطلوب محصّلة للبغية بعون الله، الأوّل منها مرسوم المقدّمات،.. والثّاني مرسوم المقاصد اللاّئقة،.. والثّالث يكون جارياً مجرى التّتمة والتّكملة لهذه العلوم الثلاثة"[3].

---

[1] – ينظر عبد العزيز عتيق (المتوفّى: 1396هـ): علم البديع، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، دط، دت، ص: 55.

[2] – العلويّ: الطّراز، 7/1.

[3] – ينظر العلويّ: الطّراز، 8/1.

ثالثا – منهج العلويّ في عرضه لمادّة الكتاب

وبعد ذكرنا لبعض معالم منهجه في نبذة عن الكتاب، يمكن تلخيص منهجه في النّقاط التّالية:

1 - العلويّ جمع في الكتاب بين المدرسة الأدبيّة التّحليليّة متمثّلة في ابن الأثير، والمدرسة الكلاميّة التّقعيديّة المتمثّلة في الرّازيّ والسّكّاكيّ، وهذا يرجع لسببين:

أوّلهما أنّ العلويّ استفاد من علوم عصره، والتي منها علم الكلام، وعلم الأصول، وعلوم اللّغة، وعلوم الشّريعة، هذه المعارف المختلفة جعلت درسه البلاغيّ يتميّز بهذا المزيج المتنوّع.

وثانيهما تقسيمه الكاب لقسمين؛ ففي القسم الأوّل تحدّث عن كلام العرب وأسس نقده، وهو مقصد من مقاصده كما سبق في ذلك كلامه، وفي القسم الثّاني تكلّم عن حقائق الإعجاز القرآنيّ.

2 - العلويّ لم يخل منهجه في الكتاب من التّأثّر بالمنهج الكلاميّ، وقد تمثّل ذلك في تصنيفه لعلوم البلاغة إلى ثلاثة فنون، تتفرّع إلى تقسيمات عديدة، مثل: المقدّمة، والباب، والبحث، والفصل، والمطلب، والضّرب، والمسألة، والمقصد، والإشارة، والتّنبيه، والنّوع، والمرتبة، والصّنف، والفائدة، والقانون، والطّرف، والمثار، والوظيفة، فهو وإن حاول الخروج على طريقة المدرسة السّكّاكيّة بطريقته في التّناول والتّحليل؛ فإنّه لم يستطع التّخلص من ذلك لتأثّره بالسّكّاكيّ.

3 - العلويّ في الكتاب يكاد تكون مادّته هي مادّة وطريقة الرّازيّ وبنفس المنهج، لكن ابتعدت عن تكرار واضطراب الجرجانيّ في الدّلائل الذي اختصره الرّازيّ مع الأسرار، وفي ذات الوقت خالفت طريقته إيجاز الرّازيّ في نهاية الإيجاز، وبذلك تحاشى التّكرار والإيجاز وأعاد التّقسيم الكبير في الفنون الثّلاثة، المقدّمات والمقاصد والتّكملات، وحافظ على جوهر المادّة المعروضة مع الإضافة إليها في المضمون والشّواهد، ولذا لم نره قد رتّب المادّة العلميّة البلاغيّة على التّتريب البلاغيّ الذي سار بعد السّكّاكيّ.

4 – اتبع العلويّ منهج التّيسير والتّسهيل، حيث يسعى في ذلك إلى تيسير البلاغة وإبعادها عن التّقعيد المعقّد المؤدّي للغموض، وكلامه في ذلك واضحا، حيث يقول: "وثانيهما اشتماله على التّسهيل والتّيسير، والإيضاح والتّقريب. لأنّ مباحث هذا العلم في غاية الدّقة، وأسراره في نهاية الغموض. فهو أحوج العلوم إلى الإيضاح والبيان، وأولاها بالفحص والإتقان، فلمّا صغته على هذا المصاغ الفائق، وسبكته على هذا القالب الرّائق، سميّته بكتاب الطّراز. المتضمِّن لأسرار البلاغة، وعلوم حقائق الإعجاز؛ ليكون اسمه موافقا لمسمّاه ولفظه مطابقا لمعناه"[1]. فهذه إشارات واضحة لبلاغيّين مشهورين إلى قضية الغموض والتّعقيد التي تسرّبت إلى مباحث البلاغة.

وعند الاستقراء والقراءة في تاريخ الدّراسات البلاغيّة، نلحظ أنّ العلويّ أحدَ أبرز الذين دعوا وسعوا إلى تيسير علوم البلاغة في القديم، وهو الأمر الذي ميّز منهجه في الطّراز عمّا سبقه من كتب البلاغة، ومع ذلك لم يوفّق كلّ التّوفيق في ذلك، كما قلنا في العنصر السّابق.

5 - غلب على منهجه الجانب الأدبيّ التّحليليّ، فقد استند العلويّ في تحقيقه لمقصد التّيسير والتّسهيل على الإكثار من تحليل الأمثلة والشّواهد والنّصوص وشرحها، والتي منها الشّواهد القرآنيّة، والحديث النّبويّ الشّريف، ومن كلام الإمام علي رضي الله عنه، ومن الشّعر الجاهلي، والأموي، والعباسي، وقد نالت بعض النّصوص الكثير من الشّرح والتّحليل المتذوّق، خاصّة نصوص القرآن الكريم لتعلّقها بحقائق الإعجاز.

6 - من منهج العلويّ في الكتاب ترتيبه للشّواهد، وهذا من السّمات الواضحة والبارزة في منهجه البلاغيّ، حيث يظهر اهتمامه الكبير بالشّواهد البلاغيّة وترتيبها، وقد اتّسع هذا الباب ليشمل نماذج متنوعة من الشّواهد التي تأتي في سياق شرح المصطلحات البيانيّة، ومناقشتها وتوضيحها، وقد اختار العلويّ منهجًا فريدًا قائمًا على اختيار الشّاهد القرآنيّ أوّلاً، ثمّ الشّاهد من الحديث النّبويّ الشّريف ثانيًا، ثمّ- الشّاهد من كلام الإمام علي بن أبي طالب ثالثا، ثمّ رابعا الشّواهد من كلام العرب نثرًا وشعرًا كما ذكرنا في العنصر

[1] – العلويّ: الطّراز، 7/1.

السّابق.

والملاحظ أنّه جعل كلام الإمام علي – رضي الله عنه، وكرّم الله وجهه – في مرتبة ثالثة بعد القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف، وذلك لفضل عليّ رضي الله عنه في مكانته الدّينيّة واللّغويّة، لإيمانه ويقينه ببراعته في الفصاحة والبيان. وقد صرّح بنفسه على ذلك، حيث يقول: "وما قصدت بنقل طرف من كلام أمير المؤمنين إلّا لغرضين، الغرض الأوّل التّنبيه على عظم قدره... الغرض الثّاني الإعلام بأنّ أهل البلاغة ألهب النّاس حشا، وأعطشهم أكبادا..."[1]. وكذا لمحبّته الشّديدة لآل البيت الذين ينتسب إليهم، وهو ما عليه كذلك مذهب الزّيديّة الذي ينتمي إليه.

7 - أضاف العلويّ العديد من الشّواهد والتّحليلات، فهو لم يتوقّف عند الشّواهد والأمثلة النّثريّة والشّعريّة التي ساقها من قبله، بل أضاف إليها، مع المناقشة والتّحليل، وقد قدّمها وفق رؤية واضحة عنده لتحقّق مقصده، فكان منهجه في ذلك كالتّالي:

أوّلاً: قدّم العلويّ شواهد النّثر على شواهد الشّعر، لحاجته لكثير من الأقوال في معرض التّدليل والنّقد والتّحليل.

ثانيًا: ذكر العلويّ نماذج أخرى من النّصوص التي لم يذكرها غيره من البلاغيين في الاستشهاد وتوضيح المسائل، وقد كان العلويّ مجدّدًا في هذا الجانب، حيث أضاف إلى درسه البلاغيّ ما رآه محقّقا للتّيسير والوضوح.

ثالثا: لم يكتف العلويّ بإيراد هذه الشّواهد، بل قام بتحليلها تحليلا أدبيّا، للكشف عن بلاغتها وحقيقة إعجازها، وهو بعمله هذا يختلف عن كثير من البلاغيين المعاصرين له.

وهذا المنهج في حقيقته فيه تأثّر بطريقة شيخ البلاغيّين عبد القاهر الجرجانيّ الذي ذاع صيته بمنهجه البارع في اختيار الشّواهد وتحليلها، والسّعي من خلالها إلى استجلاء مواطن الجمال فيها.

[1] – العلويّ: الطّراز، 115/1.

ومنهج العلويّ هذا ينسجم تمامًا مع دعوته إلى تيسير البلاغة، حيث يتطلّب منه اختيار النّصوص بعناية، وتذوّق البلاغة فيما استحدث من فنون أدبيّة، ثمّ تحليل تلك النّصوص تحليلا أدبيّا بعيدا عن التّقعيد والغموض، قريبًا إلى الفطرة والطّبع، لإدراك ما فيها من قيم معنويّة، وفوائد بلاغيّة، كلّ ذلك من العناصر الأساسيّة في تيسير البلاغة عند العلويّ.

وقد وُفّق العلويّ إلى حدّ كبير في مسعاه ومنهجه، على الرّغم من سيطرة النّزعة الكلاميّة، وأسلوب الخطاب السّائدين في عصره على جوانب من كتاباته، فقواعد البلاغة معروضة بصورة هي أفضل ترتيبا وأسلوبا ومنهجا ممّا نجده عند السّكّاكيّ، والقزوينيّ، ومن سار على نهجهما من الشّرّاح والملخّصين.

رابعا – أهمّ ما استثمره العلويّ من المباحث البلاغيّة في الكتاب

بداية الكتاب من عنوانه يظهر أنّ البحث فيه مقسّم إلى قسمين، قسم يتناول المباحث البلاغيّة، يمثّله: (الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة) وقسم يتضمَّن علوم حقائق الإعجاز، ويمثّله: (الطّراز المتضمّن لعلوم حقائق الإعجاز) وهذا يوضّح بجلاء أنّ العلويّ قد وظّف الدّرس البلاغيّ في الإعجاز القرآنيّ، وهي نفس طريقة الجرجانيّ الذي قسّم ذلك على كتابيه؛ الأسرار والدّلائل، ويظهر تأثّر العلويّ به في هذا الصّنيع وإن صرّح أنّه لم يقرأ الكتابين، لكنّه قرأ عنه ممّن تكلّموا فيه وأخذوا عنه، كالإمام الرّازيّ الذي سخّر جهده لإيجاز الكتابين في كتاب واحد الذي سمّاه: "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" ولا ريب أنّ العلويّ قد قرأ للرّازيّ وتأثّر به، وأيضا تأثّر بالزّمخشريّ الذي بدوره تأثّر بالجرجانيّ، وجعل من تفسيره الكشّاف ميدانا لتطبيق ما جاء به الجرجانيّ.

وفي عموم وإجمال ما استثمره العلويّ من المباحث البلاغيّة في الكتاب يمكن استجلاء ذلك من خلال ترتيبه لمّادة الكتاب، والتي جعلها في ثلاثة فنون:

الفنّ الأوّل: في المقدّمات، وجعلها خمسة، المقدّمة الأولى في تفسير علم البيان وبيان ماهيّته، والثّانية في تقسيم الألفاظ بالإضافة إلى ما تدلّ عليه من المعاني، والثّالثة في ذكر الحقيقة والمجاز وبيان أسرارهما، والرّابعة في ذكر مفهوم الفصاحة والبلاغة

وبيان التّفرقة بينهما، والخامسة في حصر مواقع الغلط في اللّفظ المفرد والمركّب. وتحت هذه المقدّمات تتفرّع مطالب وتقسيمات ومسائل.

والفنّ الثّانيّ من علوم هذا الكتاب وهو فنّ المقاصد اللاّئقة، فتكلّم عنه وبيّن أنّ المقصود من الكلام إنّما هو إفادة المعاني، ثمّ أعطى تنبيها يزيل شبهة أنّ المعاني تابعة للألفاظ وإن كانت الأخيرة دالّة على الأولى، وبعدها تكلّم عن مراتب المعاني، وقد ذكرها في ثلاث مراتب، المرتبة الأولى أن يكون مقتضيها على جهة الابتداء من نفسه من غير أن يكون مقتديا بمن قبله، المرتبة الثّانية ما يوردونه من غير مشاهدة حال، المرتبة الثّالثة ما يكون واردا على جهة الاحتذاء.

وبعدها بدأ في شرح تلك المقاصد، وقد لخّص ما سيقول فيها بقوله: "فلنذكر ما يتعلّق بذكر علوم البيان من مواقع المجاز في البلاغة، ثمّ نردفه بما يتعلّق بالمعاني الإفراديّة وهو المعبّر عنه بعلم المعاني، ثمّ نذكر على أثره ما هو منه وهو ما يتعلّق بمراعاة أحوال التّأليف وهو المعبّر عنه بعلوم المعاني أيضا، ثمّ نذكر خاتمة الفنّ فيما يتعلّق بمجموع الإفراد والتّركيب، وهو المعبّر عنه بعلم البديع فهذه أبواب أربعة"[1]. بمعنى أنّه تكلّم فيها عن علوم البلاغة كلّها، علم البيان وعلم المعاني وعلم البديع.

وقد ألحق بالمقاصد بعض التّتمّات، وهي المباحث المكمّلة لعلوم البلاغة، وقد استغرقت جلّ الفنون البلاغيّة، وتناولها في أربعة أبواب، تتمّة الباب الأوّل في كيفيّة استعمال المجاز وذكر مواقعه في البلاغة، والباب الثّاني في ذكر الدّلائل الإفراديّة وبيان حقائقها، والباب الثّالث في مراعاة أحوال التّأليف وبيان ظهور المعاني المركّبة، والباب الرّابع من فنّ المقاصد في ذكر أنواع علم البديع وبيان أقسامه.

ففي هذه التّتمّات ذكر التّيسير في قواعد البلاغة، وتبسيط مسائلها ومصطلحاتها، وترتيب أبوابها وفنونها، وشرح شواهدها وأمثلتها، كما سعى إلى الوقوف عند كثير من المسائل البلاغيّة لاستجلاء فكرة الإعجاز في القرآن الكريم، فضلا عن كتابته

[1] – العلويّ: الطّراز، 102/1.

لفصول أخرى عن السّرقات الشّعريّة وقضيّة الإعجاز في نهاية الكتاب.

والملاحظ أنّه تناول علوم البلاغة كلّها في فنّ المقاصد بعد أن قدّم لها بمقدّمات تتناول دلالة الألفاظ على المعاني، وقضيّة الحقيقة والمجاز، ثمّ ختم المباحث بدراسة الإعجاز القرآنيّ الذي يعدّ الهدف الأوّل من درسه البلاغيّ.

والفن الثّالث: من علوم هذا الكتاب في ذكر التّكملات اللاّحقة، قال فيها: "اعلم أنّ ما يتعلّق بالأسرار البيانيّة، والعلوم البلاغيّة، قد ذكرناه ورمزنا إلى أسراره ومقاصده، والذى نريد ذكره في هذا الفنّ هو الكلام فيما يتعلّق بأسرار القرآن، ونحن وإن ذكرناه على جهة التّتمّة والتّكملة، فهو في الحقيقة المقصود، والغرض المطلوب، فنذكر فصاحته وأنّه قد وصل الغاية التي لا غاية فوقها، وأن شيئا من الكلام وإن عظم دخوله في البلاغة والفصاحة، فإنّه لا يدانيه، ونذكر كونه معجزا للخلق، وأنّ أحدا لا يأتي بمثله، نذكر وجه إعجازه، ثمّ نذكر أقاويل العلماء في ذلك، ثمّ نردفه بذكر المختار، فهذه أربعة فصول قد اشتمل عليها هذا الفنّ، نفصّلها ونذكر ما تضمّنته من الأسرار والتّفاصيل، والله الموفق للصّواب"[1].

هذه الفصول الأربعة، هي: الفصل الأوّل في بيان فصاحة القرآن. الفصل الثّاني في بيان كون القرآن معجزا. الفصل الثّالث في بيان الوجه في إعجاز القرآن. الفصل الرّابع في إيراد المطاعن التي يزعمونها على القرآن والجواب عنها.

تلكم هي المباحث البلاغيّة على سبيل العموم والإجمال، أمّا على سبيل الذّكر والحصر فقد تكلّم عن المباحث التّالية: علم البيان، علم المعاني، علم البديع، الفصاحة، البلاغة، الحقيقة والمجاز، الاستعارة، الكناية، التّمثيل (ويقال له التّشبيه)، التّعريض، الفصل والوصل، التّقديم والتأخير، الإيجاز والحذف (ويقال له الإشارة)، الإبهام والتّفسير، الالتفات، الاعتراض (الحشو)، التّأكيد (ويقال له التّكرير)، الحصر والاختصاص، التّجنيس (ويقال له الجناس)، التّرصيع، التّطبيق (ويقال له التّضاد، والتّكافؤ، والطّباق،

[1] – العلويّ: الطّراز، 119/1.

والمقابلة)، ردّ العجز على الصّدر، ولزوم ما لا يلزم (ويقال له الإعنات)، اللّف والنّشر، التّخييل، الاستطراد، التّسجيع، التّصريع، الموازنة، المعاظلة، التّورية، التّوشيح، التّجريد، التّدبيج، تجاهل العارف، التّرديد، التّفويف، التّنبيه، التّوشيع، التّطريز، الاطّراد، القلب، التّسميط، كمال البيان ومراعاة حسنه، الإيضاح، التّتميم، الاستيعاب، الإكمال، التّذييل، التّفسير، المبالغة، الإيغال، التّفريع، التّوجيه، التّعليل، التّفريق والجمع والتّقسيم، الائتلاف، التّرجيع في المحاورة، الاقتسام، الإدماج، التّعليق، التّهكم، الإلهاب والتّهييج، التّسجيل، المواردة، التّلميح، الحذف، الخيف، حسن التّخلص، الاختتام، السّرقات الشّعريّة.

خامسا – مواطن توظيف العلويّ للبلاغة في الكتاب

بما أنّ العلويّ قد ألّف كتابه بعد استقرار علوم البلاغة بتقسيماتها وتفريعاتها، وبعد تأليف السّكّاكيّ للمفتاح، وقد قرأه وتأثّر به، فإنّه يظهر عليه تقسيم السّكّاكي لعلوم البلاغة؛ المعاني والبيان والبديع، وقد ذكر ذلك بنفسه حين تكلّم عن الفنّ الثّاني المتعلّق بالمقاصد، فقال: "الفن الثّانيّ منها مرسوم المقاصد اللاّئقة. نذكر منه ونشير فيه إلى ما يتعلّق بالمباحث المتعلّقة بالمعاني وعلومها. ونردفه بالمباحث المتعلّقة بعلوم البيان وأقسامها. ونشرح فيه ما يتعلّق به من المباحث بعلم البديع، ونذكر فيه خصائصه وأقسامه وأحكامه اللاّئقة به بمعونة الله تعالى ولطفه"[1].

ومع ذلك لم يعرض العلويّ المباحث البلاغيّة بمنهج البلاغيّين بالتّرتيب المعروف الذي ذكره، المعاني ثمّ البيان ثمّ البديع، وإنّما عرضها بطريقة منهج التّأليف في الإعجاز كما هي طريقة الجرجانيّ والرّازيّ، ونحن في قراءتنا هذه سنقسّم مواطن توظيفه للبلاغة على حسب علوم البلاغة الثّلاثة، لكن قبل ذلك نذكر ما يتعلّق بالمفاهيم البلاغيّة التي هي كمقدّمات للبلاغة، منها: الفصاحة والبلاغة.

ففي الفنّ الأوّل من علوم الكتاب في ذكر المقدّمات، وفي المقدّمة الرّابعة تكلّم عن

[1] – العلويّ: الطّراز، 8/1.

ذكر مفهوم الفصاحة والبلاغة وبيان التّفرقة بينهما، وقد بدأ ببيان ما يتعلّق بالفصاحة، فعرّفها، وتكلّم عن مراعاة المحاسن المتعلّقة بأفراد الحروف، وبيان ما يجب مراعاته من حسن التّركيب، كما تحدّث عن مراعاة المحاسن المتعلّقة بمفردات الألفاظ، وهو في هذا يمثّل وبيّن ويحلّل ويذكر الشّواهد القرآنيّة، كما أنّه ختمها بالحديث عن مراعاة المحاسن المتعلّقة بمركّبات الألفاظ.

وبعد حديثه عن الفصاحة انتقل للكلام عن البلاغة وما يتعلّق بها، حيث بدأها ببيان موقع البلاغة، فبيّن المراتب الأربع للأشياء في التّحقّق والثّبوت، وبعدها تكلّم عن مراتب البلاغة: وسط، وأعلى، وأسفل، ومنها تحدّث في حكم البلاغة، وفي نهاية كلامه عن البلاغة عرض الكلام في بيان ما يكون على جهة الاشتراك بين الفصاحة والبلاغة، وقد نشر ذلك في تقريرين: التّقرير الأوّل في إظهار التّفرقة بينهما؛ من جهة العموم والخصوص، ومن جهة الإفراد والتّركيب، ومن جهة مجرى الأوصاف اللّفظيّة، وأمّا التّقرير الثّاني: فكان الكلام عنه بيان الشّواهد على أسرار الفصاحة وعجائب البلاغة، فقال: "وهما كما يردان في المنظوم، يردان في المنثور، وأحسن مواقعهما ما ورد في المنثور، ولهذا لم يكن المعجز إلّا نثرا وما ورد عن الله تعالى، وعن رسوله، وعن أمير المؤمنين كرّم الله وجهه، وعن العرب، من النّثر في المحافل من الخطب أكثر من أن يعدّ ويحصى، فلا جرم رتّبنا إيراد الشّواهد على قسمين تمييزا لأحدهما عن الآخر"[1].

والقسمان هما، القسم الأوّل: في إيراد الشّواهد المنثورة، وهي: الآي القرآنيّة، وقد مثّل لذلك وأعطى سبعة تنبيهات، ثمّ الأخبار النّبويّة، ومثّل لها من المواعظ والخطب، ومن الحكم والآداب، ومن الأدعية والتّضرّعات، ثمّ ذكر الشّواهد من كلام أمير المؤمنين علي كرّم الله وجهه، ومثّل لها من الخطب والمواعظ، ومن الحكم والآداب، والمثال الثّالث في كتبه، وبتمامه تمّ كلامه على ما أورده من التّنبيه على الشّواهد المنثورة. أمّا القسم الثّاني ففي بيان الشّواهد المنظومة، وهي تتعلّق بالاستعارة والكناية والتّمثيل - والأصل مكانها في علم البيان وليس هنا - وقد قال فيها: "ونورد من ذلك ما يتعلّق بالاستعارة والكناية

[1] – العلويّ: الطّراز، 74/1.

والتّمثيل، فهذه معظم أودية المجاز، وهى ضروب ثلاثة، نذكر شواهدها بمعونة الله"[1].

وهو قد أورد الفصاحة والبلاغة ضمن علم البيان، لكن فصلناهما عنه لأنّهما يعتبران من مقدّمات علوم البلاغة في الدّرس البلاغيّ، وقد قال في بداية المقدّمة الخامسة: "في حصر مواقع الغلط في اللّفظ المفرد والمركّب"، ما نصّه: "اعلم أنّا قد أسلفنا فيما سبق أنّ موضوع علم البيان، إنّما هو الفصاحة والبلاغة، وقرّرنا أنّ الفصاحة من عوارض الألفاظ، وأنّ البلاغة من عوارض المعاني، وأكثر علماء البيان على أنّ الفصاحة والبلاغة لا فرق بينهما، وأنّهما من الألفاظ المترادفة، وإلى هذا يشير كلام الشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ، وقد أوضحنا المختار فيه فلا وجه لتكريره"[2].

وقد ذكر من ضمن فروع المقدّمة الخامسة أثناء الحديث عن المرتبة الرّابعة: "تحقّق علم الفصاحة والبلاغة". وبعد أن ذكر علم اللّغة وعلم التّصريف وعلم الأعراب، وبيّن فوائدها، قال: "ولكن أرسخها أصلا وأنسقها فرعا، وأنورها سراجا وأكرمها نتاجا، وأقواها قاعدة، وأجزلها فائدة، علم البيان، فإنّه هو المطّلع على حقائق الإعجاز، وهو من العلوم بمنزلة الشّامة والطّراز، وقد نجز غرضنا من هذه المقدّمات وبتمامه يتمّ الكلام في الفنّ الأوّل وهو فنّ السّوابق"[3].

كما نجده في الفنّ الثّالث من علوم هذا الكتاب في ذكر التّكملات اللاّحقة، وقد خصّه لبلاغة القرآن وفصاحته، قال فيه: "اعلم أنّ ما يتعلّق بالأسرار البيانيّة، والعلوم البلاغيّة، قد ذكرناه ورمزنا إلى أسراره ومقاصده، والذى نريد ذكره في هذا الفنّ هو الكلام فيما يتعلّق بأسرار القرآن، ونحن وإن ذكرناه على جهة التّتمة والتّكملة، فهو في الحقيقة المقصود، والغرض المطلوب، فنذكر فصاحته وأنّه قد وصل الغاية التي لا غاية فوقها، وأنّ شيئا من الكلام وإن عظم دخوله في البلاغة والفصاحة، فإنّه لا يدانيه، ونذكر كونه معجزا للخلق، وأنّ أحدا لا يأتي بمثله، نذكر وجه إعجازه، ثمّ نذكر أقاويل العلماء في

---

[1] – العلويّ: الطّراز، 91/1.

[2] – العلويّ: الطّراز، 95/1.

[3] – العلويّ: الطّراز، 96/1.

ذلك، ثمّ نردفه بذكر المختار، فهذه أربعة فصول قد اشتمل عليها هذا الفنّ، نفصّلها ونذكر ما تضمّنته من الأسرار والتّفاصيل، والله الموفق للصّواب"[1].

1- توظيفه لعلم المعاني في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ

في فنّ المقدّمات أثناء كلامه عن الفصاحة والبلاغة تكلّم في ثنايا ذلك عن المعاني، ولكنّه لا يقصد فنون علم المعاني، وإنّما في حديثه عن معاني الألفاظ، وأين تكمن البلاغة والفصاحة، أفي اللّفظ أم في المعنى؟ وقد تكلّم في طيّات ذلك عن المعاني.

وفي الفنّ الثّاني من علوم هذا الكتاب، وهو فنّ المقاصد اللاّئقة، تكلّم عن المعاني، في بداية الحديث عنها، لكونها تتعلّق بفنون علم البيان، فقال: "دقيقة اعلم أنّ المعاني بالإضافة إلى كيفيّة حصولها من أهل البلاغة والفصحاء على ثلاث مراتب"[2].

المرتبة الأولى أن يكون مقتضيها على جهة الابتداء من نفسه من غير أن يكون مقتديا بمن قبله، والمرتبة الثّانية ما يوردونه من غير مشاهدة حال، المرتبة الثّالثة ما يكون واردا على جهة الاحتذاء، وقد مثّل لذلك من الشّواهد الشّعريّة وبيّن ما فيها من المعانيّ البديعة.

وما يدلّ على أنّه يقصد منها علم المعانيّ هنا أنّه قال بعدها: "ونشرع الآن في شرح مقاصده... ثمّ نردفه بما يتعلّق بالمعاني الإفراديّة وهو المعبّر عنه بعلم المعاني، ثمّ نذكر على أثره ما هو منه، وهو ما يتعلّق بمراعاة أحوال التّأليف، وهو المعبّر عنه بعلوم المعاني أيضا"[3].

وفي فنّ المقاصد، في الباب الثّاني: في ذكر الدّلائل الإفراديّة وبيان حقائقها، وبالضّبط في الجزء الثّاني، في الفصل الثّالث منه تكلّم عن الفصل والوصل، المعنون بـ: "في أحوال الفصل والوصل". وهذا الفنّ من علم المعاني ويتعلّق بالجمل (التّركيب). وقد قسّمه لبحثين، البحث الأوّل فيما يتعلّق بالأحرف العاطفة، والبحث الثّاني في ذكر ما يتعلّق

---

[1] – العلويّ: الطّراز، 119/3.

[2] – العلويّ: الطّراز، 98/1.

[3] – العلويّ: الطّراز، 102/1.

بالأحرف الجارّة، وقد مثّل لذلك من القرآن الكريم.

ومن نفس الباب في الفصل الرّابع تكلّم عن التّقديم والتّأخير، وقال فيه: "اعلم أنّ الألفاظ تابعة للمعاني كما سنقرره في خاتمة هذا الكتاب بمعونة الله تعالى، والمعاني لها في التّقديم أحوال خمسة: الحالة الأوّلى تقدّم العلّة على معلولها عند القائلين بها.. الحالة الثّانية التّقدّم بالذّات.. الحالة الثّالثة التّقدّم بالشّرف.. الحالة الرّابعة التّقدّم بالمكان.. الحالة الخامسة التّقدّم بالزّمان.. فإذا تمهّدت هذه القاعدة فلنذكر ما يجب تقديمه، ولو أخّر لفسد المعنى، وتغيّر، ثمّ نذكر ما يجوز تقديمه، ولو أخّر لم تفسد المعنى، فهذان تقريران"[1].

وقد تكلّم في التّقريرين، ففي الأوّل تحدّث عن ما يجب تقديمه ولو تأخّر لفسد معناه، من ذلك تقديم المفعول على فعله، وتقديم خبر المبتدأ عليه، وتقديم الظّرف وتأخيره، وتقديم الحال، والاستثناء، وفي التّقرير الثّاني تكلّم في بيان ما يجوز تقديمه ولو أُخّر لم يفسد معناه، وقد مثّل لذلك من القرآن الكريم.

ومن نفس الباب في الفصل السّادس تكلّم عن الإيجاز والحذف، ويقال له: الإشارة، حيث عرّفه لغة واصطلاحا ومثّل له، وبيّن الأقوال في الكلام، وبيّن قسميه، القسم الأوّل في بيان الإيجاز بحذف الجمل، وقد ذكر ضروبه، ووجوه تلك الضّروب، وفي القسم الثّاني تكلّم عن بيان الإيجاز بحذف المفردات، وقد بيّن أنواعه السّبعة، وذكر صورها ووجوهها، وفي القسم الثّالث تحدّث عن بيان الإيجاز من غير حذف فيه، وذكر له ضربين، وفي كلّ ما سبق يمثّل ويستشهد، ويحلّل تلك الشّواهد بإيجاز.

وفي الفصل الثّاني عشر من الباب ذاته تكلّم في بيان المفردات التي خرجت عن هذه الفصول العشرة التي ذكرها، حيث قسّم الفصل لأصناف، وفي الصّنف الثّالث الذي خصّه للحروف تكلّم عن صورة "إنّما" وفي الصّورة السّادسة عن: "ما"، و"إلّا"، التي هي جميعا من مباحث الحصر والاختصاص، وفي الصّورة الثّانية تكلّ عن حرف الإثبات "أنّ"، وفي الصّورة السّابعة في بيان فوائد "إنّ" وهما من المؤكّدات للجملة الابتدائيّة، وفي

[1] – العلويّ: الطّراز، 2/33 –37.

الصّورة الثّالثة تكلّم عن همزة الاستفهام التي هي من ضمن مباحث الإنشاء، وفي الصّورة الرّابعة كان الحديث عن حروف النّفي، وهى: "ما، ولن، ولا، ولم"، وهي من الإنشاء أيضا، وفي الصّورة الخامسة تكلّم عن لو الشّرطيّة التي تدخل ضمن فنون الجملة الخبريّة، وفي كلّ ذلك تجده يستشهد بالقرآن الكريم وبالكلام المنظوم ويبيّن ويشرح، ويحلّل ويعلّل.

2- توظيفه لعلم البيان في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ

في الفنّ الأوّل من علوم الكتاب في ذكر المقدّمات، تكلّم في المقدّمة الأولى عن تفسير علم البيان وبيان ماهيته، وقال في ذلك: "ولأجل ما ذكرناه لم يكن بدّ من بيان معقوله، ومعرفة ماهيته. فإذا تمهّدت هذه القاعدة فلنذكر معناه وبيان موضوعه ومنزلته من العلوم الأدبيّة، وثمرته وكيفيّة الوصول إليه. فهذه مطالب خمسة"[1].

وقد ذكر له ثلاثة تعريفات، وردّ على شبهة أو تساؤل لماذا هذه التّعريفات المختلفة؟ ثمّ أجاب عن ذلك، كما بيّن أنّ موضوع علم البيان هو علم الفصاحة والبلاغة. وقد ردّ عن شبهة مفادها أن الفصاحة والبلاغة وإن افترقا فقد اشتركا في تعليقهما بالتّركيب، ثمّ تطرّق لمنزلة علم البيان من العلوم وموقعه منها، فقال: "علم البلاغة والفصاحة وهما يأخذان من العلوم الأدبيّة صفوها، ويقعان منها مكان الواسطة من عقدها، فإذا تمهّدت هذه القاعدة فنقول: العلم المعبّر عنه بعلم البيان هو علم الفصاحة. وعلم المعاني هو المعبّر عنه بعلم البلاغة... فظهر بما ذكرناه أنّ موقع علم البيان من العلوم الأدبيّة موقع الإنسان من سواد الأحداق. ومن ثمّ لم يستقل بدركه وإحراز أسراره إلّا كلّ سباق"[2].

وتكلّم في بيان الطّرق الموصلة إليه، وقد رتّبها على ثلاث مراتب، وهي: ما يفتقر إليها، وما لا يفتقر إليها، ما يكون متوسّطا بين المرتبتين السّابقتين، وقد مثّل لكلّ مرتبة بعلومها، ثمّ قال: "اعلم أنّا وإن أوجبنا على من أراد الخوض في علوم البيان وإحرازها أن يحصل على ما ذكرناه من هذه العلوم الأدبيّة، فلسنا نريد أن يكون محيطا بأسرارها مستوليّا

[1] - العلويّ: الطّراز،1/9.

[2] - العلويّ: الطّراز،1/14.

على جميع دقائقها، فذلك متعذر، بل ربما يستغرق الإنسان عمره في واحد منها.. ولكن يحرز لنفسه قدرا من الفضل فيها يمكنه به الخوض في علومها، ويعرف مصطلحاتهم فيطلب حاجته من كتبهم وأوضاعهم، فمتى حصل على هذه الحالة أمكنه السّلوك لطرائقهم، وأن يرد مواردهم ويستعين بالله"[1].

وختمه بالمطلب الخامس: في بيان ثمرته، وبيّن أنّه يراد لمقصدين: الأوّل منها: مقصد دينيّ، وهو الاطّلاع على معرفة إعجاز كتاب الله، ومعرفة معجزة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، والثّاني: مقصد عامّ، وهو الاطّلاع على أسرار البلاغة والفصاحة في غير القرآن.

وتكلّم في المقدّمة الثّالثة عن ذكر الحقيقة والمجاز وبيان أسرارهما، وقد قال: "اعلم أنّ هذه المقدّمة من أعظم قواعد علم البيان ومن مهمّات علومه، وسرّ جوهره، لا يظهر إلّا باستعمال المجازات الرّشيقة والإغراق في لطائفه الرّائقة، وأسراره الدّقيقة الفائقة كالاستعارة، والكناية، والتّمثيل، وغيرها من أنواع المجاز، وكلّما كان المجاز أوقع فالفصاحة والبلاغة أعلى وأرفع"[2].

وقد تكلّم بداية على من ينكر المجاز في القرآن الكريم، ثمّ تحدّث عن الحقيقة وما يتعلّق بها، وبيّن حدّها ومفهومها، وذكر تعريفات العلماء لها، وذكر أنواعها، وهي: اللّغويّة والعرفيّة، والشّرعيّة، وبعدها بيّن أحكام الحقائق. ورجع للحديث عن المجاز وما يتعلّق به، وبيّن حدّه ومفهومه، وذكر تعريفات العلماء له، وذكر أقسامه، وهي: المجازات المفردة، والمجازات المركّبة، والمجازات الواقعة في المفردات والتّركيب، وقد فصّل في ذلك وبين ما يندرج تحتها من أنواع ومسائل ومثّل لها من القرآن الكريم، وبعدها بيّن الأحكام المجازيّة، وقد ذكر تلك الأحكام وبيّن المقاصد المتعلّقة بها، ونبّه على الأحكام المشتركة بين الحقيقة والمجاز، وقد حصرها في خمسة أحكام.

وفي كلّ ما ذكرنا في هذه المقدّمة الثّالثة فإنّه رغم التّيسير والتّسهيل الذي رأيناه واضحا

---

[1] – العلويّ: الطّراز،1/20.

[2] – العلويّ: الطّراز،1/27.

في عرضه إلّا أنّه لم يتخلّص من التّقسيمات والتّفريعات، رغم التّمثيل بالشّواهد القرآنيّة والتّحليل والتّبسيط للمفاهيم، كما أنّه يمزج ذلك أحيانا بعلم الأصول وما يتعلّق بدلالات الألفاظ، والحقيقة والمجاز، وغيرها من المسائل التي تتعلّق بالأصول.

وفي المقدّمة الرّابعة تكلّم عن ذكر مفهوم الفصاحة والبلاغة وبيان التّفرقة بينهما، حيث قسم ذلك لقسمين تكلّمنا عن الأوّل في البداية قبل الكلام عن علم المعانيّ، حيث تحدّث فيه عن الشّواهد المنثورة للبلاغة والفصاحة، وفي القسم الثّاني الذي عنونه، بـ "في بيان الشّواهد المنظومة". هو الذي يهمّنا هنا لأنّه يتعلّق بعلك البيان، حيث تكلّم فيه عن شواهد الاستعارة والكناية والتّمثيل، وقد قال فيها: "ونورد من ذلك ما يتعلّق بالاستعارة والكناية والتّمثيل، فهذه معظم أودية المجاز، وهي ضروب ثلاثة، نذكر شواهدها بمعونة الله"[1].

فالضّرب الأوّل فيما يتعلّق بالاستعارة، وقد ذكر فيه من الشّواهد الشّعريّة، والضّرب الثّاني فيما يتعلّق بالتّشبيه (التّمثيل) وأورد له من الشّواهد الشّعريّة كذلك، والضّرب الثّالث فيما يتعلّق بالكناية، وذكر بعض الشّواهد الشّعريّة أيضا، ولم يُطِل ولم يفصّل لكونه أرجأ التّفصيل والتّحليل والشّرح والبيان لفنّ المقاصد بعد ذلك، وقد أشار لهذا بقوله: "ولنقتصر على هذا القدر في إيراد الأمثلة والشّواهد، ففيه كفاية لمقصدنا، وستكون لنا عودة بأكثر من هذا عند الكلام في فنّ المقاصد، وذكر تفاصيل الاستعارة والتّشبيه والكناية وأحكامها، فأمّا الآن فليس مقصدنا إلّا المثال لا غير، وبتمامه يتمّ الكلام على المقدّمة الرّابعة وبالله التّوفيق"[2].

وفي الفنّ الثّاني من علوم هذا الكتاب، وهو فنّ المقاصد اللاّئقة، تكلّم عن مباحث علم البيان، حيث تكلّم في الباب الأوّل عن كيفيّة استعمال المجاز وذكر مواقعه في البلاغة، فقال: "اعلم أنّ جميع ما أسلفناه في المجاز إنّما هو كلام في بيان ماهيّته وذكر أقسامه وأحكامه، والذي نذكره الآن إنّما هو كلام من وراء ذلك ممّا له تعلّق بعلم البلاغة،

[1] – العلويّ: الطّراز،1/ 91.
[2] – العلويّ: الطّراز،1/ 94.

وذكر مواقعه العجيبة وأسراره الغريبة وله قواعد أربع "[1].

القاعدة الأولى في ذكر الاستعارة، بيّن فيها ماهية الاستعارة وبيان التّفرقة بينها وبين التّشبيه، فذكر التّعريفات في ذلك لكلّ من الرّمانيّ وابن الأثير والرّازيّ، ثمّ ختمها بالتّعريف المختار وشرحه ومثّل لذلك من الشّعر، وذكر الأقوال في هذا وبين الحجج، وهو في هذا يذكر أسماء العلماء بأعيانهم، وبعدها خصّص مبحثا للشّواهد، تحت مسمّى: "في إيراد الأمثلة فيها"، قال فيه: "اعلم أنّ الأمثلة هي تلو الماهيات في تقرير الحقائق وبيانها، فلأجل هذا أوردناها على إثر كلامنا في الماهية ليتّضح الأمر فيما نريده من ذلك، وجملة ما نورده من أمثلة الاستعارة أنواع خمسة "[2].

وهي: الاستعارات القرآنيّة، والاستعارة في الأخبار النّبويّة، والاستعارة المأخوذة من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه، والاستعارة الواردة عن البلغاء وأهل الفصاحة، والاستعارات الشّعريّة، وهو في كلّ ذلك يذكر الشّواهد ويحلّلها.

ثمّ بعد الشّواهد انتقل للحديث عن أقسام الاستعارة؛ الأوّل باعتبار ذاتها إلى حقيقيّة وخياليّة، والثّاني منها باعتبار اللاّزم لها إلى مجرّدة وموشّحة، والثّالث باعتبار حكمها إلى حسنة وقبيحة، والرّابع باعتبار كيفيّة الاستعمال للاستعارات، وفي كلّ هذا يكثر من الشّواهد المختلفة الشّعريّة والقرآنيّة ويبيّن ويشرح ما يتعلّق بالقسم المذكور.

كما أنّه تكلّم في أحكام الاستعارة، وحصرها في سبعة أحكام: هل المستعار هو اللّفظ، أو المعنى؟ والثّاني في المجاز بالاستعارة، هل يكون عقليّا أو لغويّا؟ والحكم الثّالث في بيان محلّ الاستعارة ومكانها، والرّابع في بيان موقع الاستعارة، والخامس في التّفرقة بين الاستعارة والتّشبيه، السّادس في التّفرقة بين الاستعارة المجرّدة، والموشّحة، والسّابع في التّفرقة بين الاستعارة المحقّقة وبين الخياليّة، وهو في كلّ ذلك يمثّل بالشّواهد ويحلّلها.

ثمّ بعد الكلام عن الاستعارة انتقل للكلام عن التّشبيه في القاعدة الثّانية، تحت

---

[1] – العلويّ: الطّراز،1/103.

[2] – العلويّ: الطّراز،1/110.

مسمّى: "من قواعد المجاز في ذكر التّشبيه وحقائقه". قال فيه: "واعلم أنّا قبل الخوض في أسرار التّشبيه وذكر حقائقه، نقدّم التّنبيه على أمور أربعة تكون كالتّمهيد والتّوطئة لما نريد ذكره من ذلك"[1].

التّنبيه الأوّل في بيان ماهية التّشبيه، والتّنبيه الثّاني في بيان الصّفة الجامعة بين المشبّه والمشبّه به، والتّنبيه الثّالث في بيان ثمرة التّشبيه وفائدته، والتّنبيه الرّابع في بيان مراتب التّشبيهات في الظّهور والخفاء، والقرب والبعد، والزّيادة والنّقصان، وغير ذلك من أحوالها التي تعرض لها، والتّنبيه الخامس خصّه للحديث عن اكتساب وجه التّشبيه، وهو في كلّ ذلك كعادته في العرض، حيث تراه يقسّم ويفرّع، ويستشهد ويدلّل، ويشرح ويبيّن، ويحلّل ويعلّل، ويذكر الأقوال والتّعريفات.

ثمّ بعدها قال: "فإذا تمهّد ذلك، فلنذكر أقسام التّشبيه، ثمّ نردفه بذكر الأمثلة، ثمّ نذكر كيفيّة التّشبيه، ثمّ نذكر أحكامه، فهذه مطالب أربعة نفصّلها بمعونة الله تعالى"[2].

وقد فصّل هذه المطالب الأربعة، فبدأ بأقسام التّشبيه، باعتبار ذاته إلى مفرد ومركّب، وباعتبار حكمه إلى قبيح وحسن، وباعتبار صورته وتأليفه إلى الطّرد والعكس، وباعتبار أداته، وقد ذكر أضرب ومراتب وصور هذه الأقسام، ومثّل لها من القرآن والشّعر والحديث، ثمّ بعدها خصّ المطلب الثّاني لبيان الأمثلة الواردة في التّشبيه، وكعادته يبدأ بأمثلة الآيات القرآنيّة، وقد ذكر نماذج كثيرة على تلك الأقسام ولم يحلّلها واكتفى بخلاصة في آخرها، ثمّ انتقل لأمثلة الأخبار النّبويّة، وفعل نفس الشّيء معها، وبعدها ساق الأمثلة من كلام أمير المؤمنين علي كرّم الله وجهه، وقد حلّلها بشيء من الإيجاز، ثمّ ختم بالأمثلة فيما ورد من التّشبيه في كلام البلغاء، وفعل معها مثل ما فعل مع كلام علي رضي الله عنه، ثمّ ذكر فيما ورد من التّشبيه من المنظوم، وقد ذكر له أمثلة من الشّعر من غير تحليل ولا تفصيل.

وفي المطلب الثّالث تحدّث عن كيفيّة التّشبيه، وقال فيه: "اعلم أنّ التّشبيه لكثرة وقوعه

---

[1] – العلويّ: الطّراز،1/135.

[2] – العلويّ: الطّراز،1/147.

في الكلام، وتوسّع أهل البلاغة في طرقه يكاد أن تكون كيفيّة وقوعه غير منحصرة لما ذكرناه من الاتّساع، ولكنّا نشير من ذلك إلى كيفيّات خمس بمعونة الله تعالى"[1].

هذه الكيفيّات الخمس، هي: أنّ الغرض بالتّشبيه ومقصوده إنّما هو الإبانة والإيضاح، وأنّ المتشابهين من الأشياء متى كانت المباعدة بينهما أتمّ كان التّشبيه أعجب، وإن المعاني العقليّة وإن كانت ثابتة مقطوعا بها متيقّنة خلا أنّ التّمسك بالمحسوسات والتّعويل عليها في المشابهة أولى وأحقّ، وأنّ العادة جارية والأساليب مطردة في تشبيه الأدنى بالأعلى، والأقل بالأكثر، والفاضل بالأفضل، وأنّ التّشبيه كما يقع في المفرد فهو واقع في المركّب، وقد بيّن هذه الكيفيّات ومثّل لها مع الاختلاف بين كيفيّة وأخرى.

والمطلب الرّابع في ذكر أحكام التّشبيه، والتي هي: أنّه لا بدّ من رعاية جهة التّشبيه، وأنّ الأمر الذي يقع به التّشبيه منقسم إلى ما يمكن إفراد أحد أجزائه بالذّكر، وإلى ما يتعذّر ذلك فيه، وأنّ من التّشبيه ما يحضر في الذّهن ويسهل إدراكه، ويسمّى القريب، ومنه ما يحتاج إلى نوع فكرة وتأمّل، ويسمّى الغريب، وأنّ كلّ تشبيه على جميع أنواعه، فلا بدّ فيه من اشتماله على أركان أربعة، المشبّه، والمشبّه به، والوصف الجامع بينهما، وكيفيّة التّشبيه في قربه وبعده، وكونه مفردا ومركّبا، ونادرا ومألوفا، إلى غير ذلك[2].

وأنّ من جملة التّشبيهات المركّبة ما يظنّ لكثرة اتصاله أنّه لا يمكن فصل بعضه عن بعض، وليس الأمر كذلك، وكعادته يمثّل لذلك ومن غير إكثار ويكتفي بما يبيّن المقصود.

وأمّا القاعدة الثّالثة فقد خصّها لذكر حقائق الكناية، وقد فصّلها في فصول، قال في بدايتها: "اعلم أنّ الكناية واد من أودية البلاغة، وركن من أركان المجاز، وتختصّ بدقّة وغموض، ومن أجل ذلك حصل الزّلل لكثير من الفرق، لسبب التّأويلات،.. لما يحصل فيها من الفوائد الكثيرة، والنّكت الغزيرة، ولنذكر ماهية الكناية، ثمّ نردفه بالفرق بين الكناية، والتّعريض، ثمّ نذكر أقسامها وأمثلتها، فهذه فصول أربعة نفصلها بمعونة الله

[1] – العلويّ: الطّراز،1/176.

[2] – العلويّ: الطّراز،1/183.

تعالى"[1].

فخصّ الفصل الأوّل لتفسير لفظ الكناية وبيان معناها، وقد بيّن استعمالاتها في اللّغة، والعرف، والاصطلاح، وقال: "اعلم أنّ أكثر علماء البيان على عدّ الكناية من أنواع المجاز خلافا لابن الخطيب الرّازيّ، فإنّه أنكر كونها مجازا"[2].

والفصل الثّاني في بيان ماهية التّعريض، وذكر التّفرقة بينه وبين الكناية، وقد بيّن استعماله اللّغويّ والاصطلاحيّ، وبيّن مراتب معانيه، ومثّل له من القرآن والنّثر، ثمّ انتقل للكلام عن مقاصده، وكان المقصد الأوّل في بيان أمثلته، حيث قال: "اعلم أنّ كثيرا من علماء البيان لا يميّزون بين التّعريض والكناية في الماهية، وقد ميّزنا كلّ واحد منهما بحدّه، وكثيرا ما يخلطون أمثلة هذا بهذا وهما مفترقان كما أشرنا إليه، ونقتصر من الأمثلة على ضروب خمسة"[3].

الضّرب الأوّل منها ما ورد في القرآن الكريم، والضّرب الثّاني ما ورد من السّنّة النّبويّة، والضّرب الثّالث من كلام أمير المؤمنين علي كرّم الله وجهه، والضّرب الرّابع ما ورد في كلام البلغاء من التّعريض، والضّرب الخامس فيما ورد من التّعريضات الشّعريّة، وهو في كلّ ذلك يشرح ويحلّل ويبيّن التّعريض من المثال.

والمقصد الثّاني في بيان التّفرقة بين التّعريض والكناية، ويشتمل على تنبيهات ثلاثة: التّنبيه الأوّل في أنّ التّعريض ليس معدودا من باب المجاز، التّنبيه الثّاني في بيان موقعه، والتّنبيه الثّالث في بيان التّفرقة بينه وبين الكناية، وقد بيّن كلّ ذلك ومثّل له بشيء من الإيجاز.

وأمّا الفصل الثّالث ففي بيان أمثلة الكناية، وذكر شواهدها، وكعادته مع التّشبيه والاستعارة فقد ذكر أمثلتها من جهة الكتاب، والسّنّة، وكلام أمير المؤمنين، وكلام

---

[1] – العلويّ: الطّراز،1/185.

[2] – العلويّ: الطّراز،1/190.

[3] – العلويّ: الطّراز،1/195.

البلغاء، والكنايات الشّعريّة، وهو في كلّ ذلك يذكر الشّواهد ونكتها ويحلّلها بشيء من الاستفاضة.

وفي الفصل الرّابع تكلّم في بيان أقسام الكناية، وذكر طرف من أحكامها الخاصّة، وقد خصّ منها ثلاثة، هي: باعتبار ذاتها إلى مفردة، ومركّبة، باعتبار حالها إلى قريبة وبعيدة، باعتبار حكمها إلى حسنة وقبيحة، وقد مثّل لكلّ ذلك مع البيان والتّحليل. كما تكلّم عن أحكامها فبيّنها، ويختمها بقوله: "فإذا تمهّدت هذه القاعدة فاعلم أنّ الكناية لها في البلاغة موقع عظيم، فإنّها تفيد الألفاظ جمالا، وتكسب المعاني ديباجة وكمالا، وتحرّك النّفوس إلى عملها، وتدعو القلوب إلى فهمها،.. فهي كما ترى واقعة من البلاغة في أعلى المراتب، وحائزة من الفصاحة أعظم المناقب، وقد نجز غرضنا فيها بحمد الله تعالى"[1].

والقاعدة الرّابعة من قواعد المجاز في ذكر أسرار ومعناه، وهي بمثابة تتمّة للباب الأوّل في كيفيّة استعمال المجاز وذكر مواقعه في البلاغة، وقد خصّ هذه القاعدة للاختلاف الوارد في التّشبيه، هلّ هو تبع للمجاز أو منفصل عنه؟ وذكر في ذلك قولين، قول من لم يفصّل بينهما، وجعلهما بابا واحدا، والقول الثّاني فرّق بينهما، والمختار عند العلويّ ما كان مضمر الأداة فهو من باب الاستعارة، وما تظهر فيه الأداة فإنّه معدود من جملة التّشبيه، وقد مثّل لرأيه وبين ذلك من خلال تحليله للشّواهد. وللملاحظة فهو لا يفرّق بين التّشبيه والتّمثيل. ويختم الحقيقة والمجاز بقوله: "اعلم أنّ أرباب البلاغة وجهابذة أهل الصّناعة مطبقون على أنّ المجاز في الاستعمال أبلغ من الحقيقة، وأنّه يلطّف الكلام، ويكسبه حلاوة، ويكسوه رشاقة"[2].

وفي الباب الثّالث من فنّ المقاصد الذي خصّصه للكلام عن مراعاة أحوال التّأليف وبيان ظهور المعاني المركّبة، تكلّم في القاعدة الثّانية منه عن مراعاة ما يقتضيه اللّفظ من الحقيقة والمجاز، ورغم أنّه تكلّم عنه من قبل إلّا أنّه أراد شيئا آخر منه عند حديثه عن التّركيب، فقال فيه: "يجب عليهما مراعاة ما يقتضيه اللّفظ من الحقيقة والمجاز، واعلم أنّ

[1] – العلويّ: الطّراز،219/1.

[2] – العلويّ: الطّراز، 6/2.

المجاز يدخل دخولا أوّليّا، وله مدخل عظيم، وهو أحقّ بالاستعمال في باب الفصاحة والبلاغة، وقد شرحنا قوانينه فيما سبق فأغنى ذلك عن الإعادة، والذى نريد ذكره ههنا هو أنّ فائدة الكلام الخطابي إنّما يكون لإثبات الغرض المقصود في نفس السّامع، وتمكّنه في نفسه على جهة التّخيل والتّصوّر، حتّى يكاد ينظر إليه عيانا"[1].

3- توظيفه لعلم البديع في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ

علم البديع كذلك كان له حظّه من التّوظيف عند العلويّ في الطّراز، من ذلك ما نراه في فنّ المقاصد، في الباب الثّاني: في ذكر الدّلائل الإفراديّة وبيان حقائقها، وبالضّبط في الجزء الثّاني، الفصل الخامس تكلّم عن الإبهام والتّفسير، قال فيه: "اعلم أنّ المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهما فإنّه يفيده بلاغة، ويكسبه إعجابا وفخامة، وذلك لأنّه إذا قرع السّمع على جهة الإبهام، فإنّ السّامع له يذهب في إبهامه كلّ مذهب"[2]. وقد مثّل له من القرآن الكريم والسّنّة النّبويّة، ومن شعر العرب، وحلّل أمثلته بشيء من الإطناب، وبيّن أضربه.

وفي الفصل السّابع من نفس الباب الثّاني تكلّم عن بيان الالتفات، وقد قال فيه: "اعلم أنّ الالتفات من أجلّ علوم البلاغة وهو أمير جنودها، والواسطة في قلائدها وعقودها، وسمّي بذلك أخذا له من التفات الإنسان يمينا وشمالا، فتارة يقبل بوجهه وتارة كذا، وتارة كذا، فهكذا حال هذا النّوع من علم المعاني، فإنّه في الكلام ينتقل من صيغة إلى صيغة، ومن خطاب إلى غيبة، ومن غيبة إلى خطاب إلى غير ذلك من أنواع الالتفات"[3].

وقد ذكر ثلاثة أقوال في سببه، وشرح ذلك، وبيّن بعدها أضربه الثّلاث؛ الضّرب الأوّل ما يرجع إلى الغيبة، والخطاب، والتّكلّم، والضّرب الثّاني مختصّ بالأفعال، الالتفات من الأفعال الخبريّة إلى الأفعال الإنشائيّة، والضّرب الثّالث مختصّ بالأفعال كالأوّل، الالتفات من الأفعال الخبريّة إلى الأفعال الإنشائيّة، وقد وزّع بينهما الأفعال الماضي والأمر

---

[1] – العلويّ: الطّراز، 119/2.

[2] – العلويّ: الطّراز، 44/2.

[3] – العلويّ: الطّراز، 71/2.

والمضارع، كالانتقال من الماضي إلى المضارع، والانتقال من المضارع إلى الماضي، وهكذا، وفي ذلك يذكر الأوجه ويمثّل لها من القرآن الكريم، ويحلّل ويشرح بما يبيّن المقصود، كعادته في التّمثيل.

وفي الفصل العاشر من الباب الثّاني ذاته تكلّم عن الاعتراض، وبعضهم يسمّيه الحشو، وقد عرّفه بقوله: "أمّا الاعتراض فهو كلّ كلام أُدخل في غيره أجنبيّ بحيث لو أُسقط لم تَختل فائدة الكلام، وأمّا المعترض فيه فهو كلّ كلام أُدخل فيه لفظ مفرد أو مركّب بحيث لو أُسقط لبقى الكلام على حاله في الإفادة"[1].

وقد جعل له مدخلين، الثّاني منها يتعلّق بالبلاغة والفصاحة، وهو على ضربين، الضّرب الأوّل ما يكون دخوله من أجل الفائدة التي تليق بالبلاغة، وقد مثّل له من القرآن الكريم والشّعر، والضّرب الثّاني من الاعتراض هو الذى يأتي لغير فائدة، وهو على وجهين، الوجه الأوّل منهما أن يكون غير مفيد لكنّه لا يكسب الكلام حسنا ولا قبحا، والوجه الثّاني أن يكون من غير فائدة، لكنّه يكون قبيحا لخروجه عن قوانين العربيّة وانحرافه عن أقيستها، وقد مثّل لتلك الأوجه من الشّعر الغربيّ.

وفي الفصل الحادي عشر من ذات الباب الثّاني تكلّم عن التّأكيد، ويسمّى أيضا بـ:(التّكرير)، لذا يختلف عن المؤكّدات الخبريّة من علم المعاني، وقد قال فيه: "اعلم أنّ التّأكيد تمكين الشّيء في النّفس وتقوية أمره، وفائدته إزالة الشّكوك وإماطة الشّبهات عمّا أنت بصدده، وهو دقيق المأخذ، كثير الفوائد، وله مجريان"[2].

المجرى الأوّل عامّ، وهو ما يتعلّق بالمعاني الإعرابيّة، المجرى الثّاني خاصّ يتعلّق بعلوم البيان، ومن هنا كان موازيا للتّكرير، وقد قال فيه: "ويقال له التّكرير أيضا، وليس يخفى موقعه البليغ ولا علو مكانه الرّفيع، وكم من كلام هو عن التّحقيق طريد، حتّى يخالطه صفو التّأكيد، فعند ذاك يصير قلادة في الجيد، وقاعدة للتّجويد"[3].

---

[1] – العلويّ: الطّراز، 2/89.

[2] – العلويّ: الطّراز، 2/94.

[3] – العلويّ: الطّراز، 2/94.

ولذا أدخلناه ضمن علم البديع وليس البيان، لأنّ التّكرير قد استقرّ في مباحث البديع. وقد قسّمه إلى قسمين، القسم الأوّل ما يكون تأكيدا في اللّفظ والمعنى جميعا، والقسم الثّاني من التّكرير في المعنى دون اللّفظ، وقد بيّن أضربه ومثّل لها من القرآن الكريم والكلام المنظوم كعادته. وختمه قائلا: "وهذا الذي ذكرناه هو الذي يشير إليه كلام ابن الأثير في كتابه المثل السّائر وبتمامه يتمّ الكلام في التّوكيد"[1].

وفي الباب الرّابع من فنّ المقاصد خصّه لذكر أنواع علم البديع وبيان أقسامه، وقد تكلّم فيه عن ستّة أصناف من علم البديع، وهو يذكرها على قول أهل البيان لكن لا يريد علم البيان بل يريد علماء الفصاحة، لذا يقول: "فإذا عرفت هذا فلنذكر ما يتعلّق بالفصاحة اللّفظيّة من علم البديع، وهو مشتمل على أصناف عشرين، نذكرها بأمثلتها بمشيئة الله تعالى"[2].

وهذه الأصناف البديعيّة التي اختارها، هي: الصّنف الأوّل التّجنيس (ويسمّى هذا النّوع جناسا)، وهو على أقسام كما ذكرها؛ التّجنيس التّام، ويقال له المستوفى، والكامل، ومثاله من كتاب الله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ ما لَبِثُوا غَيْرَ ساعَةٍ**﴾[3]. وليس في القرآن من التّجنيس الكامل إلّا هذه الآية، فالسّاعة الأولى عبارة عن القيامة، والسّاعة الثّانية هي واحدة السّاعات، لكنّهما اتّفقا لفظا فلهذا كان جناسا تاما[4]، كما مثّل له من السّنة النّبويّة، والشّعر العربيّ، وأمّا القسم الثّاني منه فهو التّجنيس النّاقص، وهو ما تطرّق إليه الاختلاف بوجه من الوجوه، ويأتي على أضرب عشرة، المختلف، المطلق، المركّب، المذيّل، المزدوج، المصحّف، المضارع، المشوّش، المعكوس، تجنيس الإشارة، وقدّ ذكر مفهومها كلّها، ومثّل لها جميعا من الشّعر، وذكر في بعضها من أمثلة القرآن الكريم أو السّنّة النّبويّة، كما بيّن أوجه بعضها.

---

[1] – العلويّ: الطّراز، 2/101.

[2] – العلويّ: الطّراز، 2/184.

[3] – الرّوم: 55.

[4] – ينظر العلويّ: الطّراز، 2/188.

والصّنف الثّاني التّرصيع، وهو ما كان ألفاظ الفصل الأوّل فيه مساوية لألفاظ الفصل الثّاني في الأوزان واتّفاق الأعجاز، ويكون على وجوه، الوجه الأوّل منها أن يكون كاملا، الوجه الثّاني ويقال له النّاقص، وقد بيّنها ومثّل لها بإيجاز من القرآن الكريم ومنظوم الشّعر.

والصّنف الثّالث التّطبيق، ويقال له التّضاد، والتّكافؤ، والطّباق والمقابلة، وهو أن يؤتى بالشّيء وبضدّه في الكلام، وهو على ضروب، الضّرب الأول في مقابلة الشّيء بضدّه من جهة لفظه ومعناه، والضّرب الثّاني في مقابلة الشّيء بضدّه من جهة معناه دون لفظه، والضّرب الثّالث في مقابلة الشّيء بما يخالفه من غير مضادّة، والضّرب الرّابع المقابلة للشّيء بما يماثله، وكلّها بيّنها وذكر أوجه بعضها، ومثّل لها من القرآن الكريم ومن الشّعر.

والصّنف الرّابع ردّ العجز على الصّدر، وقد بيّنه وذكر رؤية أرباب البيان فيه، وهو على أضرب، الضّرب الأوّل أن يكون الصّدر والعجز متّفقين في الصّورة، والضّرب الثّاني أن يتّفقا صورة ويختلف معناهما، والضّرب الثّالث أن يتّفقا في المعنى ويختلفا صورة، والضّرب الرّابع أن يتّفقا في الاشتقاق ويختلفا في الصّورة، والضّرب الخامس أن لا يلتقيا في الاشتقاق ويتّفقا في الصّورة، والضّرب السّادس أن يقع أحد اللّفظين في حشو المصراع الأوّل من البيت ثمّ يقع الآخر في عجز المصراع الثّاني، والضّرب السّابع أن تقع إحدى الكلمتين في آخر المصراع الأوّل موافقة لما في عجز المصراع الثّاني، والضّرب الثّامن أن يلاقى أحد اللّفظين الآخر في الاشتقاق ويخالفه في الصّورة، والضّرب التّاسع أن يقع أحدهما في أوّل المصراع الثّاني موافقا لما في عجزه صورة ومعنى، والضّرب العاشر أن يكونا مشتبهين في الاشتقاق لفظا، والمعنى بخلافه. وهو كعادته في كلّ ضرب يبيّنه ويمثّل له من القرآن إن كان في القرآن، وإلّا مثّل له من الكلام المنظوم.

والصّنف الخامس هو: لزوم ما لا يلزم، ويقال له الإعنات، ويرد في المنظوم والمنثور من الكلام، ومعناه في لسان علماء البيان أن يلتزم النّاظم قبل حرف الرّوي حرفا مخصوصا، أو حركة مخصوصة من الحركات قبل حرف الرّوي أيضا[1]، وقد أكثر العلويّ

[1] – ينظر العلويّ: الطّراز، 2/209.

من أمثلته القرآنيّة، كما ذكر أمثلته من السّنّة النّبويّة، ومن الشّعر العربيّ، ومع ذلك تراه يحلّل ويبيّن ما يكفي بالغرض من تلك الأمثلة.

والصّنف السّادس في ذكر اللّف والنّشر، وهو في لسان علماء البيان عبارة عن ذكر الشّيئين على جهة الاجتماع مطلقين عن التّقييد ثمّ يوفّى بما يليق بكلّ واحد منهما اتّكالا على أنّ السّامع لوضوح الحال يرد إلى كلّ واحد منهما ما يليق به، وهو في الحقيقة جمع ثمّ تفريق[1]، وقد ذكر أمثلته وحلّلها وبيّن منها مواطن اللّف والنّشر، وقد كانت من القرآن الكريم، ومن الحديث النّبويّ الشّريف، ومن كلام الإمام عليّ كرّم الله وجهه، ومن الكلام المنظوم (الشّعر العربيّ).

وفي الجزء الثّالث من الكتاب، المتعلّق بتتمّة الفنّ الثّاني من علوم هذا الكتاب وهو فنّ المقاصد اللاّئقة، خصّ تتمّة هذا الباب الرّابع من فنّ المقاصد المتعلّق بأنواع البديع وبيان أقسامه، أتمّه بأصناف أخرى من البديع، وهي:

الصّنف السّابع التّخييل، قال فيه: "اعلم أنّ هذا النّوع من علم البديع من مرامي سهام البلاغة المسدّدة، وعقد من عقود لآليه وجمانه المبدّدة، كثير التّدوار في كتاب الله تعالى، والسّنّة الشّريفة، لما فيه من الدّقّة والرّموز، واستيلائه على إثارة المعادن والكنوز"[2]، وقد ذكر له ثلاثة تعريفات، ومثّل له من القرآن الكريم، والسّنّة النّبويّة، ومنظوم الشّعر، وحلّل بعضها وبيّنها.

والصّنف الثّامن الاستطراد، والصّنف التّاسع التّسجيع، والصّنف العاشر التّصريع، والصّنف الحادي عشر الموازنة، والصّنف الثّاني عشر في تحويل الألفاظ واختلافها، بالإضافة إلى كيفيّة استعمالها، والصّنف الثّالث عشر في المعاظلة، والصّنف الرّابع عشر في بيان المنافرة بين الألفاظ ومراعاة حسن مواقعها، والصّنف الخامس عشر في التّورية، والصّنف السّادس عشر في التّوشيح، والصّنف السّابع عشر في التّجريد، والصّنف الثّامن عشر التّدبيج، والصّنف التّاسع عشر التّجاهل، والصنف الموفي عشرين وهو التّرديد.

---

[1] – ينظر العلويّ: الطّراز، 212/2.

[2] – العلويّ: الطّراز، 3/3.

وبعد أنّ أتمّ المحسّنات البديعيّة اللّفظيّة نجده بعدها مباشرة في النّمط الثّاني من أنواع البديع وأصنافه تكلّم عمّا يتعلّق بالفصاحة المعنويّة، ويقصد بها المحسّنات البديعيّة المعنويّة، وقد فرّق بين النّمطين، فقال: "اعلم أنّا قد اخترنا إيراد أنواع البديع على هذين النّمطين وهما في الحقيقة متقاربان، لأنّه لا بدّ من اعتبار اللّفظ والمعنى فيهما جميعا، خلا أنّ الأوّل الغرض فيه الاعتماد على فصاحة الألفاظ وعلى هذا يكون المعنى تابعا، النّمط الثّاني المقصود منه هو الاعتماد على بلاغة المعاني وتكون الألفاظ تابعة، وعلى هذا يعقل التّغاير بين النّمطين، وكلّ ما ذكرناه خوض في علم البديع وبيان أنواعه، ويشتمل هذا النّمط على خمسة وثلاثين صنفا نوردها الأوّل فالأوّل"[1].

وقد سلك معها مثل ما سلك في النّمط الأوّل، ولذا نذكرها بإيجاز من غير تفصيل لها، وهي: التّفويف، التّنبيه، التّوشيع، التّطريز، الاطّراد، القلب، التّسميط، كمال البيان ومراعاة حسنه، الإيضاح، التّتميم، الاستيعاب، الإكمال، التّذييل، التّفسير، المبالغة، الإيغال، التّفريع، التّوجيه، التّعليل، التّفريق والجمع والتّقسيم، الائتلاف، التّرجيع في المحاورة، الاقتسام، الإدماج، التّعليق، التّهكم، الإلهاب والتّهييج، التّسجيل، المواردة، التّلميح، الحذف، الخيف، حسن التّخلص، الاختتام، السّرقات الشّعريّة.

وقد ختمها بثلاثة تنبيهات تتعلّق بالبديع، فقال: "ولنختم كلامنا في الباب الرّابع الذي رسمناه لبيان أصناف البديع ومعرفة أسراره بذكر تنبيهات ثلاثة هي لائقة ههنا حيث لم تذكر في صدر الباب: لبيان معنى البديع، وتقرير أقسامه على جهة الإجمال، وبيان مواقعه، فهذه تنبيهات لا غنى عن ذكرها لمن أراد الخوض في علم البديع"[2]. وقد بيّن هذه الوجوه وذكر أمثلتها وبين ضروبها وما تحويه من تقارير.

وبعد أن أكملنا قراءتنا للكتاب، ووصلنا إلى ما وصلنا إليه، فإنّه في خاتمة قراءتنا يمكن أن نخرج بالنّقاط، هي:

- أنّ يحي بن حمزة العلويّ استفاد من غيره استفادة كبيرة، أثمرت عنده هذا السّفر

[1] - العلويّ: الطّراز، 48/3.

[2] - العلويّ: الطّراز، 115/3.

العظيم الذي يعتبر مرجعا مهمّا في البلاغة العربيّة وفي الإعجاز القرآنيّ، وقد جعله ذلك يوظّف الدّرس البلاغيّ على النّصّ القرآنيّ بكل اقتدار ومكنة، ما أسفر عن هذا الكمّ الهائل للمباحث البلاغيّة المختلفة والمؤيّدة بالشّواهد القرآنيّة والمختتمة ببلاغة القرآن الكريم وبيان فصاحة وجوه إعجازه.

– كما أنّ يحي بن حمزة العلويّ في الفنّ الثّالث من علوم هذا الكتاب الذي ذكر فيه التّكملات اللاّحقة، وقد تكلّم فيها عن بلاغة القرآن وفصاحته، وما يتعلّق بها من وجوه الإعجاز، كما ختمها بجملة من المطاعن في القرآن الكريم والرّدّ عليها.

وقد رتّب هذه التّكملات اللاّحقة على أربعة فصول، الفصل الأوّل في بيان فصاحة القرآن، والفصل الثّاني في بيان كون القرآن معجزا، والفصل الثّالث في بيان الوجه في إعجاز القرآن، والفصل الرّابع في إيراد المطاعن التي يزعمونها على القرآن والجواب عنها.

فكما نرى جميعها يتعلّق بعلوم البلاغة وعلاقتها ببلاغة القرآن وإعجازه، وقد جعلها تتمّة لما ذُكر في الكتاب من مقاصد، فصارت التّكملات كأنّها تطبيق لما سلف من كلامه عن أسرار البلاغة وحقائق الإعجاز.

وعلى العموم فالكتاب فيه خير كثير، وعلم كبير، وفوائد جمّة، وترتيب جيّد، وتنظيم محكم، ومع ذلك لا تبدو فيه طريقة مميّزة لصاحبه، وإنّما هو موزّع بين طريقة السّكّاكيّ، وطريقة الرّازي، وطريقة ابن الأثير ومباحثهم وما أصّلوه من قواعد البلاغة. وقد بناه على مقدّمات ومقاصد وتكملات، وسمّى كلّ جانب من هذه الجوانب فنّا.

المحور السادس

التوظيف البلاغي في كتاب:
معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي

توطئة

هذا المحور كغيره من المحاور السّابقة يعالج ثنائيّة البلاغة والإعجاز القرآنيّ من خلال توظيف السّيوطيّ للدّرس البلاغيّ في كتابه "معترك الأقران في إعجاز القرآن" والهدف من ذلك معرفة كيفيّة استثمار البلاغة وتوظيفها في ميدان العلوم الشّرعيّة بمختلف تخصّصاتها تماشيا ومتطلّبات الدّرس اللّغويّ الحديث، وقد تناولنا الموضوع في عناصر كسابقاته، نبذة عن السّيوطيّ وكتابه معترك الأقران، وذكر منهجه في عرضه لمادّة الكتاب، وعرض أهمّ ما استثمره من المباحث البلاغيّة في الكتاب، مع تحليل مواطن توظيفه للبلاغة في عرضه لوجوه الإعجاز القرآنيّ، وعند الاستقراء فإنّ السّيوطيّ وظّف قدرا معتبرا من وجوه الإعجاز البلاغيّة، تبلغ ثلث الوجوه ويزيد، ما يجعل كلّ علوم البلاغة قابلة أن تكون قواعد قادرة على استجلاء وجوه الإعجاز من النّصّ القرآنيّ، كما أنّه اتّبع طريقة التّقعيد والتّأصيل لا طريقة الاستنباط والاستكشاف، وهذه الطّريقة تنقل الإعجاز من مجرّد استنتاجات عابرة غير منضبطة إلى قواعد معياريّة قابلة للتّطبيق على كلّ النّصّ القرآنيّ.

مقدّمة

يعلم المتخصّصون أنّ أجمع الكتب في الإعجاز، وأحسنها ترتيبا ودقّة في القرون العشرة الهجريّة الأولى هو كتاب "معترك الأقران في إعجاز القرآن" لمؤلّفه جلال الدّين السّيوطيّ الذي جمع فيه ما توصّل له السّابقون وزاد عليهم ممّا رآه يصلح أن يكون من وجوه الإعجاز، وصبغ عليه من الفوائد والقواعد والتّنبيهات وجمال التّرتيب وحسن الرّصف والانتقاء والتّصفيف ما جعله موسوعة زمانه، لهذا كان الكتاب جامعا في بابه فاخترناه مدونة ليكون من ضمن قراءات كتابنا هذا.

وللعلم فإنّ الجمع والإبداع في الإعجاز يكاد يكون قد خُتم بهذا الكتاب، ومن جاء بعده فإنّما هو في مظلّة هذه الموسوعة العلميّة، بل إنّ التّأليف في الإعجاز ندر بعد السّيوطيّ، إلّا ما رأيناه في القرن الرّابع عشر الهجري من صدور بعض المؤلّفات، ككتاب الرّافعيّ "إعجاز القرآن والبلاغة النّبويّة"، مع أنّ الحديث عن الإعجاز بقي مستمرا مع

تفسير القرآن الكريم ولم يتوقّف لعصرنا هذا، لذا اخترنا الختام بكتاب السّيوطيّ.

وعلى كلّ حال سنتناول الموضوع في العناصر التّالية:

أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام جلال الدّين السّيوطيّ؛

ثانيّا – نبذة موجزة عن كتاب معترك الأقران في إعجاز القرآن؛

ثالثا – منهج السّيوطيّ في عرضه لمادّة الكتاب؛

رابعا – أهمّ ما استثمره السّيوطيّ من المباحث البلاغيّة في الكتاب؛

خامسا – مواطن توظيف السّيوطيّ للبلاغة في الكتاب.

****

أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام جلال الدّين السّيوطيّ

هو الإمام جلال الدّين عبد الرحّمن بن أبي بكر السّيوطيّ، الشّافعيّ المصريّ، وِلُد في رجب سنة (849هـ)، أصله من أسيوط، ونشأ بالقاهرة يتيما. ولمّا بلغ الأربعين سنة تجرَّد للعبادة، وانقطع إلى الله تعالى، وأعرض عن الدّنيا وأهلها، وترك الإفتاء والتّدريس، واعتذر عن ذلك في مُؤلَّف له سمَّاه بـ: "التّنفيس"، وأقام في روضة المقياس ولم يتحوَّل عنها إلى أن مات. وله مناقب وكرامات كثيرة. وله شعر كثير جيّد، أغلبه في الفوائد العلميّة، والأحكام الشّرعيّة[1]. وقد كان السّيوطيّ نادرة من نوادر الإسلام في القرون الأخيرة حفظا واطّلاعا ومشاركة وكثرة في التّآليف، قال عنه ابن العماد الحنبلي في "السّبائك" والشّعراني في "الطّبقات الصّغرى": "كان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه رجالا وغريبا ومتنا وسندا واستنباطا للأحكام منه"[2].

تتلمذ السّيوطيّ على كبار العلماء في عصره، مثل علم الدّين البلقيني، ومحي الدّين الكافيجي، وشرف الدّين المناوي، وجلال الدّين المحلّي، وتقي الدّين الشّمني، والزّين

1 – محمّد السّيد حسين الذّهبي (المتوفّى: 1398هـ): التّفسير والمفسّرون، مكتبة وهبة، القاهرة، 180/1.

2 – ينظر محمّد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمّد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفّى: 1382هـ): فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، المحقّق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطّبعة: 2، 1982م، 1011/2.

العقبي، وتقي الدّين الشّبلي، وشيخ الحنفية الأقصرائي، والعزّ الكناني الحنبلي، والمرزباني، ومن العالمات آسية بنت جار الله بن صالح، وكمالية بنت محمّد الهاشميّة، وأمّ هانئ بنت أبي الحسن الهرويني، وأمّ الفضل بنت محمّد المقدسي، وغير هؤلاء كثير. وقد ذكر تلميذه الدّاوودي في ترجمته أسماء شيوخه إجازة وقراءة وسماعا مرتّبين على حروف المعجم، فبلغت عدّتهم أحدا وخمسين نفسا[1].

ومع كلّ هذا لم يبق حبيس مصر بل ارتحل في طلب العلم إلى بلاد الحجاز، ومكث في مكّة سنة كاملة، ورحل لبلاد الشّام واليمن والهند والمغرب الإسلاميّ وموريتانيا وغينيا (وتسمّى يومها التّكرور)، وغيرها.

كما أنّه استوعب مصنّفات الأوّلين في كثير من العلوم، فحفظ كتاب العمدة للإمام عبد الغني النّابلسي، وألفية ابن مالك في النّحو، وكتاب منهاج الوصول للبيضاوي، ومنهاج النّووي وغيرها من الكتب، ناهيك عن حفظه للقرآن والحديث والمتون، ما جعله غزير العلم، وقد بلغ مرتبة الاجتهاد، فهو إمام حافظ ومؤرّخ ولغويّ وأديب، ولذا تراه قد كتب في الكثير من الفنون، التّفسير وعلومه، والحديث وعلومه، والشّروح، واللّغة، والنّحو، والبلاغة، وعلوم القرآن، والإعجاز، والجدل والعقيدة، والفقه والأصول، والتّاريخ.. وقد ترك مؤلّفات كثيرة تفوق الخمسمائة كتاب، اشتهر أكثرها في حياته، وكان في سرعة الكتابة والتّأليف آية كبرى من آيات الله تعالى. قال تلميذه الشّمس الدّاوودي: "عاينت الشّيخ، وقد كتب في يوم واحد ثلاثة كراريس تأليفا وتحريرا، وكان مع ذلك يملي الحديث، ويجيب عن المتعارض منه بأجوبة حسنة، وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه، ورجاله، وغريبه، واستنباط الأحكام منه"[2].

وكانت وفاته – رضي الله تعالى عنه – في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى

---

1 – عبد الحي بن أحمد بن محمّد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفّى: 1089هـ): شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، حقّقه: محمود الأرناؤوط، خرّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1406هـ – 1986م، 76/10.

2 – نجم الدّين الغزّي (المتوفّى: 1061هـ): الكواكب السّائرة بأعيان المئة العاشرة، المحقّق: خليل المنصور، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1418هـ – 1997م،228/1.

سنة إحدى عشرة وتسعمائة (911هـ) في منزله بروضة المقياس بعد أن تمرّض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر، وقد استكمل من العمر إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوما[1].

ثانيّا – نبذة موجزة عن كتاب معترك الأقران في إعجاز القرآن

الكتاب هو "معترك الأقران في إعجاز القرآن" فهذا هو اسمه المعروف به، ويُسمَّى أيضا (إعجاز القرآن ومعترك الأقران) كما ذكره السّيوطيّ نفسه في الكتاب، حيث قال: "فاشْدد بكلتا يديك على هذا الكتاب المسمّى بإعجاز القرآن ومعترك الأقران"[2].

وهو غير كتابه "معترك الأقران في مشترك القرآن" فالإعجاز متأخّر عن المشترك، كونه ذكره في الاتقان، فقال: "وقد أفردت في هذا الفنّ كتابا سمّيته معترك الأقران في مشترك القرآن"[3] وذكر الإتقان في الإعجاز، فقال: "وقد أودعنا أكثره في كتابنا الإتقان في علوم القرآن"[4]. كما يظهر أنّه لخّص ما في المشترك في الإعجاز عند حديثة عن المشترك اللّفظي. فقد خصّص الوجه الأخير للحديث عن مشترك القرآن.

والكتاب – بلا ريب – له قيمة علميّة كبيرة، فهو كتاب جامع ومفيد في فنّه، وقد وضع فيه السّيوطيّ خلاصة جهده ممّا وصل إليه، وزيّنه بالآثار والبراهين والأمثلة والأقوال والنّقود، ووضع فيه ما يمكن لأمثاله من إبداعه، فكان بحقّ موسوعة علميّة تقع في ثلاثة مجلدات كبيرة.

وقد رتّبه الإمام السّيوطيّ على خمسة وثلاثين وجهاً من وجوه الإعجاز ضمّها الجزء الأوّل منه، ثمّ خصّ الجزأين الباقيين للحديث عن المشترك والمبهمات والأسماء وغيرها

---

1 – ينظر الغزّي: الكواكب السّائرة،1/231.

2 – عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (المتوفّى: 911هـ):معترك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة: الأولى 1408هـ – 1988م،1/388.

3 – عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (المتوفّى: 911هـ): الإتقان في علوم القرآن، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، الطّبعة: 1394هـ/ 1974م، 2/144.

4 – السّيوطيّ: معترك الأقران، 2/200.

حسب ترتيب الحروف، وقد جمع فيه السّيوطيّ آراء وأقوالا مستفيضة حول إعجاز القرآن وعلومه المختلفة. قال في مقدمته: "وقد أفرد علماؤنا رضيَ الله عنهم بتصنيف إعجاز القرآن، وخاضوا في وجوهِ إعجازِه كثيراً، منهم الخطابي، والرمّاني، والزَّمْلَكاني، والإمام الرّازي، وابن سراقة، والقاضي أبو بكر الباقلاّني، وأنهى بعضهم وجوه إعجازه إلى ثمانين. والصّواب أنّه لا نهاية لوجوه إعجازه كما قال السّكّاكيّ في المفتاح"[1].

ثالثا – منهج السّيوطيّ في عرضه لمادّة الكتاب

بعد قراءة الكتاب واستقراء ما فيه من مادّة علميّة فقد ظهر لي المنهج العامّ الذي سلكه السّيوطيّ في الكتاب، ويمكن تلخيصه في النّقاط التّالية:

1 – يذكر السّيوطيّ وجه الإعجاز وبعدها يبيّنه بما يجلّي إبهامه.

2 – يسوق السّيوطيّ أقوال العلماء بذكر أسمائهم أو يذكرهم أحيانا بالإبهام، كقوله قيل أو قال غيره، أو قال بعضهم، وهكذا، وقد يناقش تلك الأقوال أو يرجّح بينها. وفي بعض الأحيان لا يتعقّبها، وفي بعضها يتعقّبها بالإضافة أو بالنّقد أو بذكر رأي له.

3 – يتكلّم السّيوطيّ عن الخلاف في المسألة إن كان فيها خلاف بين العلماء، كتسميّة الفاصلة بالقافية أم لا؟ وكاستعمال السّجع في القرآن من عدمه؟ وغير ذلك. ويدلّ على هذا الجزء الأوّل من العنوان وهو لفظ "معترك الأقران" الذي يوحي بمعركة علميّة خاضها السّيوطيّ وهؤلاء الأقران على ساحة هذا الكتاب، وقد انتجت مادّة علميّة دسمة في مجالها تغني عن مراجعة الكثير من المؤلّفات السّابقة.

4 – يذكر السّيوطيّ – بكلّ أمانة وعلميّة – بعض المؤلّفات التي كُتِبَت من غيره في الموضوع المطروح، ويذكر كذلك مؤلّفاته الشّخصيّة إن كان له في الموضوع مصنّف، وفي بعض المواضع يعتمد على تلك المؤلّفات في الأخذ.

5 – يفصّل السّيوطيّ فيما يحتاج للتّفصيل؛ وخاصّة إذا كان في الموضوع خلاف، أو فيه

1 – السّيوطيّ: معترك الأقران، 1/5.

تفريعات وتقسيمات، ويُجمل فيما لا يحتاج للتّفصيل، حتّى أنّك ترى بعض الوجوه تتعدّى العشرات من الصّفحات، وبعضها لا يتجاوز الصّفحة أو بعض الأسطر، وهو الأقل في الكتاب.

6 – كلّ وجوه الإعجاز التي يذكرها السّيوطيّ يمثّل لها من القرآن الكريم بما يفي بالغرض منها، وأحيانا لا يطيل التّمثيل وأحيانا يستكثر من الشّواهد القرآنيّة حسب وجه الإعجاز وأهمّيّته.

7 – يظهر من كلام السّيوطيّ أنّ بعض وجوه الإعجاز لم يُسبق لها – وإن ذُكِرت من قبله بطريقة ما – فهو مبتكرها بالوجه الذي عرضها به في الكتاب.

8 – الاستفاضة في بعض الجزئيّات التي تحتاج للاستقراء أو إبداء الرّأي حتّى كأنّك في كتاب لا يتحدّث عن الإعجاز، بل يبحث عن التّفسير أو معاني القرآن أو في تأصيل مسألة قرآنيّة ..إلخ.

9 – السّيوطيّ حاول في الكتاب أن يجمع ما كُتِب قبله في الإعجاز ويضيف إليها ما أملته عليه قريحته، حتّى أنّك تراه يسوق بعض الوجوه ولا علاقة لها بالإعجاز لكنّه يُطوّعها لتكون مادّة يستفيد منها القارئ في مجال الإعجاز، وقد صرّح بنفسه على ذلك، فقال: "وإن كانت بعض الأوجه لا تعدّ عن إعجازه فإنّما ذكرتها للاطّلاع على بعض معانيه، فيثلج له صدرك، وتبتهج نفسك"[1]. ولهذا تراه يضيف إلى وجوه الإعجاز مباحث أخرى فقهيّة ولغويّة وأصوليّة ومن علوم القرآن والسّيرة وغيرها من تخصّصات علوم اللّغة والشّريعة، ويكيّفها ويجعلها من وجوه الإعجاز أو من روافده.

10 – الكتاب حسب ما أشار السّيوطيّ وبيّن أنّه مجموع من أمرين:

أوّلهما: مؤلّفات من سبقه في الإعجاز التي جعلها عمدته في الكتاب، وقد ذكر أهمّها وبيّن الاعتماد عليها، فقال: "وقد أفرد علماؤنا – رضي الله عنهم – بتصنيف إعجاز القرآن، وخاضوا في وجوه إعجازه كثيراً، منهم الخطّابيّ، والرمّانيّ، والزَّمْلَكاني، والإمام

1 – السّيوطيّ: معترك الأقران، 1/11.

الرّازيّ، وابن سراقة، والقاضي أبو بكر الباقلاّنيّ، وأنهى بعضهم وجوه إعجازه إلى ثمانين. والصّواب أنّه لا نهاية لوجوه إعجازه كما قال السّكّاكيّ في المفتاح"[1]. ثمّ يقول بعد ذلك: "لكنّا نذكر بعضها تَطَفلاً على من سبق، فإن كنتُ لا ممّن أجول في ميدانهم، ولا أُعَدّ من فرسانهم لعَمْرك إنّ دار كريم أبناء الدّنيا تتحمّل من تطفّل عليه، فكيف بأكرم الأكرمين وأرحم الرّاحمين"[2].

ثانيهما: اعتمد على عدّة كتب له، منها "معترك الأقران في مشترك الأقران"، و"الإتقان في علوم القرآن"، و"مفحمات الأقران في مبهمات القرآن"، و"التّحبير في علم التّفسير"، و"أسرار التّنزيل"، و"الإكليل في استنباط التّنزيل"، حتّى أنّك ترى بعض وجوه الإعجاز مستخلصة من كتاب واحد له.

وقبل ختام هذا العنصر ننبّه على أنّ ما ذكرناه هو المنهج العامّ في الكتاب، ليس بالضّرورة أن يكون بنفس العناصر في كلّ وجه من وجوه الإعجاز، فالسّيوطيّ قد يقدّم وقد يؤخّر، وفي بعضها تجد أغلب ما ذكرنا وفي البعض تجد بعض ما ذكرنا، وذلك يرجع لنوع وجه الإعجاز من حيث الطّول والقصر، ومن حيث غزارة المادّة من عدمها، لكنّ المنهج العامّ في مجموع الكتاب ما ذكرناه.

رابعا – أهمّ ما استثمره السّيوطيّ من المباحث البلاغيّة في الكتاب

السّيوطيّ في الكتاب رغم عدم تنويهه بالتّركيز على البلاغة في بيان وجوه الإعجاز، وجعلها كباقي العلوم الأخرى التي تشاركها في تكوين وجوه الإعجاز إلّا أنّك عند الاستقراء تجده قد استثمر علوم البلاغة استثمارا كبيرا، وأخذت من الكتاب حيزا معتبرا، يلحظها كلّ قارئ مهتمّ أو باحث متخصّص.

وقد ذكر السّيوطيّ في الكتاب خمسة وثلاثين وجها من وجوه الإعجاز، ولبيان ذلك إليك أهمّ المباحث البلاغيّة التي استثمرها مفرّقة في طيّات الكتاب وعلى حسب أوجه

1 – السّيوطيّ: معترك الأقران، 5/1.
2 – السّيوطيّ: معترك الأقران، 11/1.

الإعجاز فيه، نذكرها من غير إطالة ولا تفصيل[1]: السّجع، الفاصلة، المناسبة، التّمكين، التّصدير، التّوشيح، التّشريع (التّوأم)، الالتزام (لزم ما لا يلزم)، حسن التّخلّص، الاستطراد، براعة الاستهلال، حسن الانتهاء، التّقديم والتّأخير، الحصر (القصر) والاختصاص، الحذف، التّشبيه، الاستعارة، الكناية، التّعريض، التّأكيد، التّكرير، الحقيقة والمجاز، الإيجاز وأنواعه، والإطناب وأقسامه: كالبدل والعطف بأنواعه..، الإيضاح بعد الابهام، التّفسير، الإيغال، التّذييل، الطّرد والعكس، التّكميل، التّتميم، الاستقصاء، الاعتراض (الحشو)، التّعليل، الإيهام (التّورية)، الالتفات، الإطراد، الانسجام، الافتنان، الاقتدار، ائتلاف اللّفظ مع اللّفظ وائتلافه مع المعنى، الاستدراك والاستثناء، الاقتناص، الإبدال، تأكيد المدح بما يشبه الذّم، التّفويف، التّقسيم، التّدبيج، التّنكيت، التّجريد، التّعديد، التّرديد، التّضمين، الجناس، الجمع، الجمع والتّفريق، الجمع والتّقسيم، الجمع والتّفريق والتّقسيم، المؤتلف والمختلف، حسن النّسق، عتاب المرء نفسه، العكس، العنوان، الفرائد، القَسم، اللّف والنّشر، المشاكلة، المزاوجة، المبالغة، المطابقة، المواربة، المراجعة، النّزاهة، الإبداع، الخبر والإنشاء، الأمثال، إرسال المثل.

خامسا – مواطن توظيف السّيوطيّ للبلاغة في الكتاب

عرض السّيوطيّ – كما ذكرنا – خمسة وثلاثين وجها من وجوه الإعجاز مختلفة المشارب، ووظّف فيها ما أمكنه من العلوم الشّرعيّة واللّغويّة وغيرهما، فمنها ما يتعلّق بفقه اللّغة، ومنها ما يتعلّق بالنّحو، ومنها ما يتعلّق بعلوم القرآن كالنّاسخ والمنسوخ، والمكيّ والمدنيّ، ومنها ما يتعلّق بأصول الفقه، كحديثه عن الخاصّ والعامّ والمجمل والمبيّن... ومن تلك العلوم الموظّفة نجد علوم البلاغة بمختلف مباحثها.

لذا نجده يشير لذلك في الوجه الأوّل الّذي تكلّم فيه عن جمع القرآن للعلوم والمعارف ما لم يجمعه كتاب آخر، كان من بين تلك العلوم علوم البلاغة، ومن كلامه في ذلك، قوله: "...واستنبط قوم ممّا فيه من أصول التّعبير"[2]. وقال أيضا: "ونظر الكُتَّابُ والشّعراء إلى ما

1 – نذكرها مختصرة ومن غير تقديم لأوجهها من الكتاب على خلاف ما عملنا في القراءات السّابقة.
2 – السّيوطيّ: معترك الأقران، 16/1.

فيه من جزالة اللّفظ، وبديع النّظم، وحُسْن السّياق، والمبادي والمقاطع، والخالص، والتّلوين في الخطاب، والإطناب والإيجاز، وغير ذلك، فاستنبطوا منه المعاني والبيان والبديع"[1].

ومع ذلك ننبّه على أنّ السّيوطيّ لم يلتزم في توظيفه للبلاغة بالتّرتيب المعروف في المباحث البلاغيّة، ولكنّه وظّفها حسب ما جاء في وجوه الإعجاز، رغم أنّه كان بالإمكان ترتيب الوجوه المتعلّقة بالبلاغة وهي عديدة ومهمّة، إلّا أنّه لم يفعل ذلك رغم مكانة البلاغة في الإعجاز – كما أشرنا في المقدّمة – والظّاهر أنّ همّه ذكر أهمّ الوجوه لا ترتيبها بحسب أهميّتها أو حجمها من التّأليف ولا موضوعها.

وعليه فنحن في عرضنا سنعرضها مرتّبة في عمومها حسب ترتيب علوم البلاغة؛ المعاني ثمّ البيان ثمّ البديع، وفي تفصيلها حسب كلّ علم نذكرها على ترتيبها في الكتاب.

1 – توظيفه لعلم المعاني في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ

كان لعلم المعاني نصيب معتبر من التّوظيف في وجوه الإعجاز، حيث خصّه السّيوطيّ بخمسة وجوه من وجوه الإعجاز، أهمّ ما تحدّث عنه من المباحث فيها، ما يلي: التّقديم والتّأخير، الحصر (القصر) والاختصاص، الإيجاز والإطناب، الخبر والإنشاء، أقسام القرآن وعدّها من الإنشاء على ما يراه السّيوطيّ نقلا عن القرافي، وبهذا نراه قد وظّف جلّ مباحث علم المعاني، وإليك تفصيل ذلك:

– في الوجه الحادي عشر من وجوه الإعجاز وظّف السّيوطيّ مبحث التّقديم والتّأخير، وهو من المباحث المهمّة في علم المعاني، به تتعلّق مسألة العدول وأغراضها البلاغيّة، ما يعطي المعنى توسّعا بحسب الأهمّيّة لكونه يرتبط أساسا بالمسند والمسند إليه ومتعلّقات الفعل، فالسّيوطيّ بهذا الصّنيع يلفت النّظر لظاهرة مهمّة من الظّواهر القرآنيّة لها مزيّتها العظمى في الإعجاز القرآنيّ، إذ يمكن من خلال توظيفها إظهار الكثير من وجوه الإعجاز في القرآن الكريم.

1 – السّيوطيّ: معترك الأقران، 17/1.

لذا نجد أوّل شيء قام به السّيوطيّ أنّه بيّن أساب التّقديم والتّأخير لأهمّيّتها في بناء المعنى، ثمّ تعرّض للأقسام ودلّل عليها، وساق الأقوال في ذلك، وذكر من ألّف في هذا الفنّ، فقال: "وقد ألّف فيه العلامة شمس الدّين بن الصّائغ كتابه "المقدّمة في سرّ الألفاظ المقدّمة"، قال فيه: الحكمة الشّائعة الذّائعة في ذلك الاهتمام، كما قال سيبويه في كتابه، كأنّهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ، وهُمْ ببيانه أعنى، قال: هذه الحكمة إجماليّة. وأمّا أسباب التّقديم وأسراره فقد ظهر لي منها في الكتاب العزيز عشرة أنواع"[1]. وقد نقلها السّيوطيّ وختمها بذكر سبب آخر لبيان أنّ هناك غيرها من الأسباب، وبهذا يعطينا منهجا عمليّا في كيفيّة معرفة وتوظيف التّقديم والتّأخير في بيان وجوه الإعجاز.

– وفي الوجه الثّاني عشر من وجوه الإعجاز وظّف السّيوطيّ مبحث أسلوب القصر، تحت مسمّى "الحصر واختصاصه"، وهو من أهمّ مباحث علم المعاني الثّمانية[2]، إذ الإسناد والتّعلّق، كلّ واحد منهما يكون إمّا بقصر أو بغير قصر[3]، ولا ثالث لهما، لذا كان من الأهميّة بمكان توظيف أسلوب القصر والاعتداد به في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ.

وفي هذا ذكر السّيوطيّ أقسام القصر بحسب اعتباراته، ودلّل عليها، وذكر بعض الأقوال والآراء فيها، وطرح الاختلاف الوارد في بعض الأقسام، مع ذكر العلماء بأعيانهم؛ كالزّمخشريّ وعبد القاهر الجرجانيّ والسّكّاكيّ والشّيخ بهاء الدّين والسّهيلي وابن الأثير وابن النّفيس وفخر الدّين الرّازيّ، وابن الحاجب، وأبي حيان الأندلسيّ وغيرهم من أعلام البيان، وقد بسط القول في بيان تلك المسائل الخلافيّة المتعلّقة ببعض أقسام القصر، وكلّ هذا يدخل ضمن توظيفه لأسلوب القصر من باب المعاني ودوره في بيان الإعجاز القرآني.

– وفي الوجه السّادس والعشرين من وجوه الإعجاز وظّف السّيوطيّ مبحث الإيجاز

---

1 – السّيوطيّ: معترك الأقران، 130/1.

2 – ينظر: عبد المتعال الصّعيديّ (المتوفّى: 1391هـ): بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، الطّبعة: السّابعة عشر: 1426هـ-2005م، 35/1.

3 – ينظر الصّعيدي: بغية الإيضاح، 35/1.

والإطناب، وهما من مباحث الثّمانية لعلم المعاني، بل من آخر مباحثه، قال فيهما مباشرة: "وهما من أعظم أنواع البلاغة، واختلف، هل بينهما واسطة – وهي المساواة – أوْ لاَ؟ وهي داخلة في قسم الإيجاز"[1]. وتكمن أهمّيّتهما أنّ لفظ الكلام البليغ إمّا زائد على أصل المراد لفائدة، وهنا يكون الإطناب، أو غير زائد عليه، وهذا هو الإيجاز[2].

وبهذا يكون الكلام كلّه إمّا إيجاز أو إطناب، وما بقي إلّا المساواة – وفيها خلاف – وقد حسم السّيوطيّ فيها رأيه وجعلها من الإيجاز.

وعلى ما ذكرنا فلا عجب أن يطنب السّيوطيّ في الحديث عنهما لأهمّيّتهما وكثرة وجوههما، فقد بدأ في بيان كلّ واحد منها، ونقل أقوال البلغاء في ذلك، وذكر أقسام الإيجاز، ومن عجيب ما ذكر في حسن الإيجاز قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[3] أمر فيها ونَهَى، وأخبر ونادى، ونعت وسمَّى، وأهلك وأبقى، وأسعد وأشقى، وقصّ من الأنباء ما لو شُرِح ما اندرج في هذه الجملة من بديع اللّفظ والبلاغة والإيجاز والبيان لجفت الأقلام[4].

وقد نبّه السّيوطيّ لأقوال بعض العلماء ممّن عدّ بعض الفنون البديعيّة وغيرها من الإيجاز؛ كفن الإشارة والتّضمين والاتّساع والحصر، كما نجده ينبّه على أسباب الإيجاز، ثمّ أعطى فائدة في الحذف، وقاعدة في حذف المفعول، وذكر شروط الحذف، ثمّ أعطى قواعد ضابطة في تقدير المحذوف، ومثّل لكلّ ما ذُكِر آنفا، ثمّ بيّن في فصل مستقلّ أنواع الحذف، ومثل له من القرآن الكريم. وكلّ هذا يدخل فيما يسمّى في البلاغة "الإيجاز بالحذف" وما أكثره في القرآن الكريم، والنّاس بحاجة لمعرفته حتّى يستقيم الفهم بتقدير الكلام وإبراز المعاني. ولا يخفاك أهمّيّة ذلك في بيان الإعجاز من النّصّ القرآني.

---

1 – السّيوطيّ: معترك الأقران، 222/1.

2 – ينظر الصّعيدي: بغية الإيضاح، 35/1.

3 – هود: 44.

4 – ينظر السّيوطيّ: معترك الأقران، 225/1.

وبعد الحديث عن الإيجاز تكلّم عن الإطناب فبيّن أقسامه، ومثّل لها من القرآن الكريم، وأعطى بعض الفوائد المتعلّقة ببعض مسائل الإطناب، وهو دائما ينقل أقوال البلغاء، ويستند عليها، ويستأنس بها فيما يذكره، وإذا احتاج قسم أو نوع لتفصيل وتقسيم فإنّه يفعل ذلك، كما فعل مع بعض أقسام الإطناب، كما أنّه إذا رأى من المناسب ذكر الأسباب والأغراض فعل ذلك، وهو ديدنه في كلّ الوجوه التي ذكرها.

وقد أطنب الكلام في الإطناب نظرا لتوسّعه واشتماله على الكثير من الفنون اللّغويّة والبلاغيّة، كالتّأكيد، والتّكرير، والبدل، والعطف بأنواعه، والإيضاح بعد الابهام، والتّفصيل بعد الإجمال، والتّقسيم بعد الجمع، والتّفسير، والإيغال، والتّذييل، والطّرد، والتّكميل، والتّتميم، والاستقصاء، والاعتراض، والتّعليل ... فكما نرى كلّها تدخل في الإطناب، وهي ذاتها فنون بلاغيّة وأغلبها في علم البديع.

– وفي الوجه الثّامن والعشرين من وجوه الإعجاز وظّف السّيوطيّ مبحث الخبر والإنشاء، تحت مسمّى: (احتواؤه على الخبر والإنشاء)، وما أدراك ما الخبر والإنشاء؟! إذ الكلام العربيّ كلّه إمّا خبر أو إنشاء؛ لأنّه إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج؛ الأوّل: الخبر، والثّاني: الإنشاء، ثمّ الخبر لا بدّ له من إسناد ومسند إليه ومسند – وقد أشرنا لهما عند الحديث عن التّقديم والتّأخير وأسلوب القصر – وأحوال هذه الثّلاثة هي الأبواب الثّلاثة الأولى من علم المعاني كما ذكر أرباب هذا العلم[1].

ولبيان أهمّيّة الخبر والإنشاء في الإعجاز فإنّ الذى يبحث فيه علم المعاني هو دراسة ما يستفاد من الكلام ضمنا بمعونة القرائن، فإنّه يرينا أنّ الكلام يفيد بأصل وضعه معنى ولكنّه قد يؤدّي إليك معنى جديدا يفهم من السّياق وترشد إليه الحال التي قيل فيها، فيقول لنا إنّ الخبر قد يفيد التّحسّر، والأمر قد يفيد التّعجيز، والنّهى قد يفيد الدّعاء، والاستفهام قد يفيد النّفي، كما يقول لنا إنّ الخبر قد يلقى مؤكّدا لخالي الذّهن، وقد يلقى غير مؤكّد للمنكر والجاحد، لغرض بلاغيّ بديع أراده المتكلّم من الخروج عمّا يقتضيه

1 – ينظر: الصّعيدي: بغية الإيضاح، 35/1.

ظاهر الكلام.. إلى غير ذلك[1].

ولذا فالخبر والإنشاء مبحثان كبيران، وعليهما تصريف الكلام في العربيّة، وكلّ واحد منهما يحتاج لفصل مستقل عن الآخر، لذا نجد السّيوطيّ قد فصّل فيهما، ودلّل عليهما من القرآن الكريم، وذكر فروعهما وما يدخل تحتهما من فنون بلاغيّة، ولم يغفل عن أغراضهما لأهمّيّتها، فهما قد يردان على الظّاهر وقد يعدلان عنه، وفي كلّ ذلك بحسب غرض المتكلّم، وعليه نجده قد نبّه على ما يمكن التّنبيه عليه، وأعطى قواعد في بعض المسائل المتعلّقة بهما، كلّ هذا التّوظيف للخبر والإنشاء يوجّهك لدقّة استخدام المبحثين في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ، وأنّ السّاعي لذلك عليه أن يحيط بهما علما، ليتمكّن من وجوه تصريف الكلام على كلّ أحواله، وهذا باب عظيم ودقيق في توجيه المعنى القرآنيّ المعجز.

- وفي الوجه التّاسع والعشرين من وجوه الإعجاز وظّف السّيوطيّ مبحث القَسم، تحت مسمّى أقسام القرآن، وتحته أنّ (إقسامه تعالى في مواضع لإقامة الحجّة وتأكيدها)، وقد أشار في نهاية حديثه عن أقسام الإنشاء أن القَسم من الإنشاء، ويراد منه توكيد الخبر، ثمّ مباشرة انتقل إلى هذا الوجه التّاسع والعشرين، فقال: "ومن أقسامه - أي الإنشاء - القَسَم، نقل القَرَافي الإجماع على أنّه إنشاء، وفائدته تأكيد الجملة الخبريّة وتحقيقها عند السّامع"[2].

وعند كلامه عنه بدأ كعادته بالإشارة إلى أنّ ابن القيّم أفرده في مجلد سمّاه "التّبيان". يقصد (التّبيان في أقسام القرآن)، ثمّ أفاض في بيان حقّ الله في القَسم بذاته وبفعله وبمخلوقاته، وذكر أدوات القَسم في القرآن، والألفاظ الجارية مجرى القَسم، وفي كلّ ذلك يدلّل من القرآن الكريم، وقد اعتمد في نقل ذلك عن ابن القيّم في كتابه سالف الذّكر.

وبهذا يوجّهنا السّيوطيّ إلى أنّ الأقسام القرآنيّة بمفردها وجه من وجوه الإعجاز القرآنيّ لها ميزتها، ولها خصائصها، وما علينا إلّا دراسة ذلك وبيان وجوه الإعجاز فيه.

---

1 - ينظر علي زواري أحمد: مطبوعة بيداغوجيّة في مادّة البلاغة، مقدّمة لسنة ثانية حضارة إسلاميّة، الموسم الجامعيّ: 1444ه-1445ه/2023م-2024م، ص: 32.

2 - السّيوطيّ: معترك الأقران، 1/341.

وبهذا ينتهي توظيفه لمباحث علم المعاني.

2- توظيفه لعلم البيان في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ

علم البيان كذلك كان له قسط وافر من التّوظيف في وجوه الإعجاز القرآنيّ، كيف لا وهو العلم الثّاني بعد علم المعاني، ووظيفته أنّه يحترز به عن التّعقيد المعنويّ، وتقديم المعنى في قوالب تصويريّة مختلفة تضفي عليه حسنا وجمالا وبهاء تجعل السّامع يفهم المراد ويستحسنه.

يقول السّكاكيّ: "وأمّا علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزّيادة في وضوح الدّلالة عليه وبالنّقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه"[1].

لذا كانت الغاية من البلاغة تزيين الكلام وتنميقه، والتّحسين بعلمي المعاني والبيان ذاتيّ في صميم المعنى المراد وعليهما التّعويل، وأمّا تحسين الكلام بعلم البديع فعرضيّ بعد أن يكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال، واضح الدّلالة على المعنى المراد[2].

ولهذه الأهمّيّة لعلم البيان نجد السّيوطيّ قد وظّفه في بعض وجوه الإعجاز، والتي هي:

- في الوجه الثّالث والعشرين من وجوه الإعجاز وظّف السّيوطيّ مبحث الحقيقة والمجاز، وهذا مرتكز علم البيان ومن أهمّ مباحثه، إذ كلّه مبنيّ على المجاز وعليه يدور، لذا خصّه بالحديث لبيان وقوعه في القرآن الكريم، فناسب ابتداءه بالكلام عن منكري المجاز في القرآن.

قال رحمه الله تعالى: "وقد أنكر قوم وقوع المجاز فيه، وقالوا: إنّه أخو الكذب،

---

1 - يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن علي السّكّاكيّ الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفّى: 626هـ): مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثّانية، 1407هـ - 1987م، ص: 162.

2 - ينظر حامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، المكتبة الأزهرية للتّراث، 162/1.

والقرآنُ منزّه عنه، وإنّ المتكلّم لا يعدل إليه إلّا إذا ضاقت الحقيقة فيستعير، وذلك محال على الله تعالى. وهذه شبهة باطلة، ولو سقط المجاز من القرآن سقط منه شَطْرُ الحسن، فقد اتّفق البلغاء على أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة، ولو وجب خلو القرآن عن المجاز وجب خلوّه من الحذف والتوّكيد وتكنية القصص وغيرها"[1]. ثمّ قال: "وقد أفرده بالتّصنيف الإمام عزّ الدّين بن عبد السّلام، ولخّصته مع زيادات كثيرة في كتاب سمّيته "مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن"[2].

وبعدها بدأ بالحديث عن أقسام المجاز والتّدليل عليها من النّصّ القرآنيّ، وقد استثمر في هذا الدّرس البلاغيّ من حيث كلام البلاغيّين عن المجاز وأقسامه، وأقسام كلّ قسم منها، وشاهده في كلّ ذلك النّصّ القرآنيّ ليُثبِت وقوعه في القرآن الكريم.

وقد رأيته في النّوع الذي يكون غير مشتهر يشير لمن قال به فيقول مثلا: "ومنه تسمية الدّاعي إلى الشّيء باسم الصّارف عنه، ذكره السّكّاكيّ وخرَّج عليه قوله تعالى: (مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ). يعني ما دعاك إلى ألاّ تسجد. وسَلِمَ بذلك من دعوى زيادة لا"[3]. وهو يفعل هذا كثيرا في كلّ المواطن الشّبيهة بذلك.

كما أنّه استفاض كثيرا في ذكر أنواع المجاز الواردة في القرآن الكريم وصيغها التي ترد بها، ثمّ بعدها تكلّم في فصل مستقلّ من هذا الوجه عن ستّة أنواع مختلف في عدّها من المجاز، وهي: الحذف، التّأكيد، التّشبيه، الكناية، التّقديم والتّأخير، الالتفات، وكأنّه يريد أن يبيّن وجهة نظره فيها، وأنهّا من المجاز، مثل ما فعل مع الحذف الذي صدّر به الكلام عن هذه الأنواع السّتّة. ثمّ خصّ فصلا بالكلام عمّا يوصف بأنّه حقيقة أو مجاز باعتبارين، وفصل آخر تحدّث فيه عن الواسطة بين الحقيقة والمجاز.

كلّ هذا يعطيك صورة واضحة جليّة على أنّه يضع المتعامل مع القرآن الكريم على خريطة علميّة وعمليّة في تعامله مع المجاز الوارد في القرآن، وهذا لا يجده القارئ بهذا

1 – السّيوطيّ: معترك الأقران، 186/1.

2 – السّيوطيّ: معترك الأقران، 186/1.

3 – السّيوطيّ: معترك الأقران، 191/1.

التّطبيق على النّصّ القرآنيّ في كتب البلاغة، فإنّه إن فعل ذلك سيجد مشقّة تجعله يتصفّح عشرات بل مئات الصّفحات لعلّه أن يظفر بهذا التّوظيف الذي فعله السّيوطيّ، حيث مثّل لتلكم الأقسام المجازيّة من النّصّ القرآنيّ لبيان أنّها طرق لاستكشاف وجوه الإعجاز القرآنيّ.

– وفي الوجه الرّابع والعشرين من وجوه الإعجاز وظّف السّيوطيّ مبحث التّشبيه والاستعارات، وهذا بلا ريب من صميم مباحث علم البيان ومن نتاج المجاز، وقد قال في ذلك: "وهو من أشرف أنواع البلاغة وأعلاها"[1].

وقد ذكر أهمّيّة التّشبيه، وبيّن من ألّف فيه، ونقل بعض تعريفات البلاغيّين في ذلك، كما أنّه بيّن أدواته، ومثّل لها من القرآن الكريم، وقد قسّمه بحسب اعتباراته، وأعطى قواعد في ذلك، وفي كلّ ذلك يمثّل من القرآن الكريم.

بعدها في فصل مستقل دخل في الحديث عن الاستعارة وكيف تولّدت بسبب المزاوجة بين المجاز والتّشبيه، ثمّ بيّن حقيقتها، وذكر أركانها وأقسامها بحسب اعتباراتها، ودلّل عليها من القرآن الكريم، وبعد هذا قال: "تقدّم أنّ التّشبيه من أعلى أنواع البلاغة وأشرفها. واتّفق البلغاء على أنّ الاستعارة أبلغ منه، لأنّها مجاز وهو حقيقة، والمجاز أبلغ، فإذاً الاستعارة أعلى مراتب الفصاحة، وكذا الكناية أبلغ من التّصريح. والاستعارة أبلغ من الكناية، كما قال في عروس الأفراح: إنّه الظّاهر، لأنّها كالجامعة بين كناية واستعارة، ولأنّها مجاز قطعا"[2].

– وفي الوجه الخامس والعشرين من وجوه الإعجاز وظّف السّيوطيّ مبحث الكناية والتّعريض في القرآن الكريم، وقد بدأ ببلاغة الكناية وتعريفها، ثمّ ذكر أسبابها، ومثّل لها من القرآن الكريم، وبعدها تطرّق لأغراض الكناية، وفي تذنيب ذكر من أنواع البديع التي تشبه الكناية الإرداف، وهو أن يريد المتكلّم معنى فلا يعبِّر عنه بلفظه الموضوع له، ولا

1 – السّيوطيّ: معترك الأقران، 202/1.
2 – السّيوطيّ: معترك الأقران، 214/1.

بدلالة الإشارة، بل بلفظ يرادفه، كقوله تعالى: (وقُضِيَ الأمْرُ)[1]. ثمّ انتقل للفرق بين الكناية والتّعريض، ونقل كلام العلماء في ذلك، وذكر أغراض التّعريض وأقسامه، وقد مثّل لذلك من القرآن الكريم، ولم يطل في ذلك لعدم كثرة التّعريض في القرآن الكريم.

– وفي الوجه الحادي والثّلاثين من وجوه الإعجاز وظّف السّيوطيّ مبحث الأمثَالِ، وهي من علم البيان تدخل ضمن وجوه التّشبيه، وقد قسّمها لظاهرة ومضْمَرة، (مصرح به، وكامن)[2] وقد أشار إلى أنّ الإمام أبي الحسن الماوردي رحمه الله تعالى قد أفردها بالتّصنيف، وبعدها نقل الأقوال في أهمّيّتها وبيّن أعراضها، ثمّ خصّص فصلا للحديث عنها ومثّل لها من القرآن الكريم.

وللملاحظة فإنّ هذا الوجه الحادي والثّلاثين من وجوه الإعجاز تكلّم فيه أيضا عن فنّ من فنون البديع سنتكلم عنه في آخر العنصر الموالي.

3 – توظيفه لعلم البديع في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ

البديع الذي وظيفته تحسين الكلام بعد بناء معناه قد لا يعتبره الباحث وجه من وجوه الإعجاز كون التّحسين فيه عرضيّا لا علاقة له بمطابقة مقتضى الحال، إلّا أنّ السّيوطيّ وظّف ذلك، وبرهن على أنّه ليس مجرّد تحسين شكليّ ظاهر، ولا أنّه متمّم ومكمّل فحسب، وإنّما هو وسيلة مُثلى وفعّاله لها دورها المنوط بها في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ.

1– ففي الوجه الثّالث من وجوه الإعجاز وظّف السّيوطيّ مبحث السّجع والفاصلة، وهما من المحسّنات البديعيّة اللّفظيّة، حيث بدأ الكلام بالحديث عن الفصاحة والبلاغة، الذين هما سرّ حُسْن تأليف القول، والتئام كلمه، فأحدهما يتعلّق باللّفظ، والثّاني يتعلّق

1 – ينظر السّيوطيّ: معترك الأقران، 214/1.

2 – لنا في هذا مقالان يمكن الرّجوع إليهما، علي زواري أحمد: التّشكل الأسلوبيّ للمثل القرآني الظّاهر _دراسة تحليلية بلاغيّة وأسلوبيّة، مجلة الشّهاب، معهد العلوم الإسلاميّة، جامعة الوادي، المجلد (5)، العدد: (4)، ديسمبر 2019. الصّفحة 333–368، وعلي زواري أحمد: التّشكل الأسلوبيّ للمثل القرآنيّ الكامن _دراسة تحليلية بلاغيّة وأسلوبيّة، مجلة المعيار، كلية أصول الدّين، جامعة الأمير، قسنطينة، المجلّد:24، عدد:50، مارس: 2020. الصّفحة 44–66.

بالمعنى، وهما طرفا المحسّنات البديعيّة، فقال رحمه الله تعالى: "حُسْن تأليفه، والتئام كلمه، وفصاحتها، ووجوه إيجازه وبلاغته الخارقة عادةَ العرب الذين هم فرسانُ الكلام وأربابُ هذا الشّأن"[1].

وقد أورد تأييدا لهذا الوجه قول ابن عطيّة وحازم القرطاجنّي والجَعْبَرِي بأنّ فصاحة كلام الله وبلاغته وجه من وجوه إعجازه. وفي مضمار ذلك تكلّم عن الفاصلة وسجعها والقافية في الشّعر لبيان هذا الوجه من الإعجاز، وقد فصّل هنا في قضية السّجع والفاصلة القرآنيّة تفصيلا كبيرا لأهمّيّتهما، فهما ظاهرة قرآنيّة لا توجد في غير القرآن بهذه الصّورة، ولارتباطهما بالشّكل والمضمون، ولذا ذكر ما يتعلّق بهما من فنون البديع كالتّمكين ومراعاة المناسبة، والتّصدير التّوشيح والتّشريع (التّوأم) والالتزام (لزوم ما لا يلزم)، وذكر أقسام السّجع، وكذا أقسام الفواصل؛ كالمطرف والمرصع والمتوازي والمتوازن والمتماثل، وبيّن أحسن السّجع، وفي كلّ ذلك يعطي الأمثلة من القرآن الكريم، كما نقل أقوال البلاغيّين في ذلك، وكلّ هذا من مباحث البلاغة في علم البديع.

2- وفي الوجه الرّابع من وجوه الإعجاز وظّف السّيوطيّ مبحث المناسبة، وهي من فنوم علم البديع، وقد ذكر من ألّف في ذلك، وبيّن أقوال العلماء في المناسبة، ثمّ عرّفها، وقد استطرد في الكلام عن حسن التّخلّص والاستطراد، وفي كلّ ذلك يعطي الأمثلة من القرآن الكريم، وبعدها ذكر أنواع المناسبة، وقد استطرد كثيرا في تفصيل هذا الوجه، وهو بلا ريب من توظيف علم البديع في بيان الاعجاز القرآنيّ.. حيث نراه تحدّث عن الفاصلة، والسّجع، والتّمكين، والتّصدير والتّوشيح، والتّشريع (التّوأم)، والالتزام (لزوم ما لا يلزم)، والمناسبة، وحسن التّخلّص، والاستطراد، وكلّها من المحسّنات البديعيّة.

3- وفي الوجه الخامس من وجوه الإعجاز وظّف السّيوطيّ مبحث الاستهلال والاختتام، حيث خصّ بذلك الحديث عن افتتاح السّور وخواتمها، وبدأه بالقول: "وهو من أحسن البلاغة عند البيانيّين"[2]. ويقصد بافتتاح السّور الفنّ البديعيّ حسن الابتداء، أو

1 - ينظر السّيوطيّ: معترك الأقران، 23/1.

2 - ينظر السّيوطيّ: معترك الأقران، 58/1.

ما يسمّى ببراعة الاستهلال، وأمّا الخواتم فيريد به حسن الختام، ويقال له حسن الانتهاء، أو حسن التّخلّص، وهو من الفنون البديعيّة أيضا، وقد بيّن حسن هذه الفنون البديعيّة وارتباطها بمعاني الآيات ومقاصد السّور وغيرها من المعاني، ومثّل لذلك من القرآن الكريم، وقد بيّن من ألّف في هذا الفنّ بالذات، ومنها كتاب ابن أبي الإصبع المصري "الخواطر السّوانح في أسرار الفواتح"، حيث لخصّ ما ذكره من أنواع الاستفتاح في السّور القرآنيّة، وذكر زوائد من غيره.

4- وفي الوجه السّابع والعشرين من وجوه الإعجاز وظّف السّيوطيّ جملة من المحسّنات البديعيّة، وقد ضمّنها تحت مسمّى: (وقوع البدائع البليغة فيه)، وقد أشار بأنّ بعضهم أنهاها إلى مائتي نوع، وأن ابن أبي الإصبع أفرده بالتّصنيف، كما نراه قد نبّه بأنّه قد ذكر قبل ذلك بعض مسائل البديع، كالمناسبة والفواصل وفواتح السّور وخواتيمها – وقد سبق لنا ذكر ذلك – وممّا تكلّم عنه من أنواع البديع، الإيهام (التّورية)، ثمّ استفاض في بيان ذلك والتّمثيل له من القرآن الكريم، ونقل أقوال البلغاء في ذلك، وتعرّض لبيان حسن هذا الفنّ البديعيّ في إظهار المعنى بأسلوب خفيّ ماتع. كما أنّه تكلّم عن الالتفات وقد بيّن معناه وذكر فوائده، وبيّن أوجهه، ومثّل له وشرح أمثلته، وبعد ذلك في تنبيه خاصّ ذكر شروطه.

وبعدها انتقل للحديث بشيء من الإيجاز عن عدد كبير من المحسّنات البديعيّة اللّفظيّة منها والمعنويّة، قصد بيان دورها في الإعجاز، وهي: الإطراد، الانسجام، الافتنان، الاقتدار، ائتلاف اللّفظ مع اللّفظ وائتلافه مع المعنى، الاستدراك والاستثناء، الاقتناص، الإبدال، تأكيد المدح بما يشبه الذّم، التّفويف، التّقسيم، التّدبيج، التّنكيت، التّجريد، التّعديد، التّرديد، التّضمين، الجناس، الجمع، الجمع والتّفريق، الجمع والتّقسيم، الجمع والتّفريق والتّقسيم، المؤتلف والمختلف، حسن النّسق، عتاب المرء نفسه، العكس، العنوان، الفرائد، القسم، اللّف والنّشر، المشاكلة، المزاوجة، المبالغة، المطابقة، المواربة، المراجعة، النّزاهة، الإبداع.. وبهذا كأنّه يريد أن يوظّف كلّ المحسّنات البديعيّة في وجوه الإعجاز.

ومن خلال تتبّعي لكلّ ذلك فقد لاحظت اهتمام السّيوطيّ الكبير بمباحث علم البديع كرسالة منه أنّ الإعجاز لا يقتصر على أساليب علم المعاني والبيان وحسب، بل إن علم البديع له دور كبير في تجلية وجوه الإعجاز القرآنيّ، وأنّه ليس مجرّد تحسين عرضيّ وفقط، لذا نجده يختم هذه المحسّنات البديعيّة لكثرتها – وعزارة معانيها – بمحسن (الإبداع) الجامع، وهو بمثابة تطبيق عمليّ يجمع الكثير من المحسّنات والفنون البلاغيّة، فيقول: "الإبداع: بالباء الموحَّدة: وهو أن يشتمل الكلام على عدّة ضروب من البديع. قال ابن أبي الإصبع: ولم أر في الكلام مثل قوله تعالى: ﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**﴾. فإنّ فيها عشرين ضرباً، وهي سبع عشرة لفظة، وذلك للمناسبة التّامة في (ابلعي) و(أقلعي)، والاستعارة فيهما، والطّباق بين الأرض والسّماء، والمجاز في قوله: (يَا سَمَاءُ)، فإنّ الحقيقة يا مطر السّماء، والإشارة في: وغيض الماء، فإنّه عبّر به عن معان كثيرة؛ لأنّ الماء لا يغيض حتّى يقلع مطر السّماء وتبلع الأرض ما يخرج منها من عيون الماء، فينقص الحاصل على وَجْه الأرض من الماء. والإرداف في: (واستوت)، والتّمثيل في: (وقضي الأمر). والتّعليل، فإنَّ (غِيضَ الْمَاءُ) عِلّة الاستواء. وصحّة التّقسيم، فإنّه استوعب فيه أقسام الماء حالة نقصه، إذ ليس إلّا احتباس ماء السّماء، والماء النّابع من الأرض، وغَيْض الماء الذي على ظهرها. والاحتراس في الدّعاء لئلاّ يتوهَّم أنّ الغرق لعمومه شمل مَن لا يستحقّ الهلاك، فإنَّ عَدله تعالى يمنع أن يدعو على غير مستحقّ. وحسن النّسق، وائتلاف اللّفظ مع المعنى. والإيجاز، فإنّه تعالى قصّ القصّة مستوعبة بأخصر عبارة. والتّسهيم، لأنّ أوّل الآية يدلّ على آخرها. والتّهذيب، لأنّ مفرداتها موصوفة بصفات الحسن، كلّ لفظة سهلة مخارج الحروف، عليها رونق الفصاحة، مع الخلو من البشاعة وعقادة التّركيب. وحسن البيان من جهة أنّ السّامع لا يتوقّف في فهم معنى الكلام، ولا يُشكل عليه شيء منه. والتّمكين، لأنّ الفاصلة مستقرّة في محلّها، مطمئنة في مكانها، غير قلقة ولا مستدعاة، والانسجام. هذا ما ذكره ابن أبي الإصبع. وفي بديعة الصّفيّ منها مائة وخمسون،

فتأملها"[1].

5- وفي الوجه الحادي والثّلاثين من وجوه الإعجاز - الذي سبق وأن تكلّمنا عنه في آخر البيان عند الحديث عن ضرب الأمثال - فإنّ السّيوطيّ وظّف فائدة ختم بها الحديث عن الأمثال تتمثّل في المحسّن البديعيّ المسمّى بإرسال المثل، وقد نقل ذلك عن جعفر بن محمّد شمس الخلافة في كتابه "الآداب" حيث عقد باباً في ألفاظ من القرآن جارية مَجرى المثل، وأورد من ذلك قوله سبحانه: ﴿**ليس لها مِنْ دونِ اللهِ كاشفَةٌ**﴾. ﴿**لَنْ تنالوا البرَّ حتّى تُنفقوا ممّا تحِبّون**﴾. ﴿**الآن حَصْحَصَ الحقُّ**﴾. ﴿**وضرب لنا مثَلاً ونَسِيَ خَلْقَه**﴾. ﴿**ذلكَ بما قَدّمَتْ يَدَاك**﴾..إلخ[2].

ولا ريب أنّ القرآن كلّه صالح لأنّ يكون حِكَما ويكون أمثالا جارية يستفاد منها في توظيف المعاني الرّاقية والدّلالات السّامية، والكاشف عن ذلك هو المحسّن البديعيّ المسمّى بإرسال المثل الذي يكشف عن وجه من وجوه الإعجاز القرآنيّ، ولا يتسنّى لأيّ كلام بشريّ أن يرقى لمثل هذه المزيّة.

وفي خاتمة هذه القراءة نقول: أنّ الإمام السّيوطيّ وظّف قدرا معتبرا من وجوه الإعجاز البلاغيّة، يبلغ ثلث الوجوه ويزيد، فمن خمسة وثلاثين وجها جعل ثلاثة عشر وجها منها للبلاغة، وهي كالتّالي: الوجه الثّالث، الوجه الرّابع، الوجه الخامس، الوجه الحادي عشر، الوجه الثّاني عشر، الوجه الثّالث والعشرون، الوجه الرّابع والعشرون، الوجه الخامس والعشرون، الوجه السّادس والعشرون، الوجه السّابع والعشرون، الوجه الثّامن والعشرون، الوجه التّاسع والعشرون، الوجه الحادي والثّلاثون.

كما أنّ الإمام السّيوطيّ في عرضه لوجوه الإعجاز لم يرتّب الوجوه البلاغيّة مع بعضها، لا من حيث ترتيب المباحث البلاغيّة، ولا من حيث ترتيب علوم البلاغة، ولا من حيث جمع الوجوه وترتيبها ترتيبا متتاليّا. فتراه يتكلّم عن شيء من علم البديع ثمّ يرجع للمعاني أو البيان والعكس صحيح، ونفس الشّيء في حديثه عن المباحث البلاغيّة

1 - ينظر السّيوطيّ: معترك الأقران، 318/1.

2 - ينظر السّيوطيّ: معترك الأقران، 356/1.

لا يراعي ترتيبها حسب ورودها في مؤلّفات البلاغة، وخاصّة في علم البديع، وتأويل ذلك أنّ السّيوطيّ لم يكن من اهتمامه التّرتيب بقدر ما كان اهتمامه التّركيز على أهمّ الوجوه وبيانها بما يوصل الفكرة كاملة وواضحة للقارئ.

الإمام السّيوطيّ في عرضه لوجوه الإعجاز القرآنيّ اتّبع طريقة التّقعيد والتّأصيل لا طريقة الاستنباط والاستكشاف، فهو لا يذكر الآية ثمّ يستنبط منها وجوه الإعجاز الممكنة، بل يذكر الموضوع كما هو عليه في العلم الذي ينتمي إليه ثمّ يمثّل له من القرآن الكريم ويحلّل ذلك ويبيّنه ويدلّل عليه إن كان بحاجة لذلك، وهذه الطّريقة تنقل الإعجاز من مجرّد استنتاجات عابرة غير منضبطة إلى قواعد معياريّة قابلة للتّطبيق على كلّ النّصّ القرآنيّ.

الإمام السّيوطيّ نراه قد جعل كلّ علوم البلاغة، وبكلّ مباحثها قابلة أن تكون قواعد قادرة على استجلاء وجوه الإعجاز من النّصّ القرآنيّ، وممّا يحسب له في هذا المضمار أنّه ركّز على علم البديع ومباحثه التي في أصلها تابعة ومكمّلة لعلمي المعاني والبيان، ومع ذلك تفنّن في عرضها والبرهنة عليها، ما يجعلك تصل لفكرة أنّ القرآن الكريم معجز بكلّ وجوهه، سواء ما تعلّق منها بأصول التّعبير أم ما تعلّق منها بالمحسّنات الخارجيّة.

وبهذا تنتهي قراءتنا التّحليليّة البلاغيّة لهذه المؤلّفات المختصّة بالإعجاز القرآنيّ، والتي بدأناها بالرّمانيّ في القرن الرّابع الهجريّ وانتهينا فيها بالسّيوطيّ في القرن العاشر الهجريّ، وقد كشفنا من خلالها مدى توظيف أرباب الإعجاز وفرسانه للدّرس البلاغيّ بمباحثه المختلفة في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ، واستثمار ذلك في مؤلّفاتهم، والله نسأل أن نكون قد وفّقنا في تحقيق ذلك.

الخاتمة

في خاتمة هذا الكتاب يمكن الخروج بخلاصة حول توظيف الدّرس البلاغيّ في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ من خلال بعض مؤلّفات الإعجاز، مفادها ما يلي:

أنّ تناول قضيّة الإعجاز تختلف في الطّرح والتّوظيف بين مؤلّف وآخر، وذلك يرجع لطريقة العرض والمقصد من التّأليف، ومن هنا تختلف طريقة توظيف الدّرس البلاغيّ في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ، فنجد الرّمّانيّ عرض وجوه الإعجاز الكثيرة وكان من بينها الأوجه البلاغيّة، فقد عرضها ومثّل لها وبيّن ما يجب تبيينه للدّلالة على أنّها دليل على الإعجاز، لذا كان توظيفه للدّرس البلاغيّ توظيفا كبيرا وواضحا، يمكن الاستفادة منه في اتّباع طريقته وتوسيعها على كلّ المباحث البلاغيّة، كما يمكن الاستفادة من جهوده في التّأصيل والتّمثيل والاحتجاج للدّرس البلاغيّ.

وأمّا الباقلاّنيّ فقد عرض للمباحث البلاغيّة في بيان أوجه الإعجاز القرآنيّ من وجهة نظر نقديّة، فهو لم يعرضها على أنّها أوجه للإعجاز عنده، ولكن عرضها على أنّها أوجه للإعجاز عند غيره، ولذا يذكرها للردّ عليها وتفنيدها، وليبيّن أنّ البلاغة سبيلها التّعلّم والتّدريب، وما كان من مباحثها كذلك لا يصلح أن يكون وجه من وجوه الإعجاز؛ لأنّ ما كان سبيله التّدريب والميران يمكن للإنسان أن يبدع فيه ويحسن التّأليف فيه، لذا لا يصلح مثل ذلك أن يكون وجه من وجوه الإعجاز، وعليه ردّ الكثير من المباحث البديعيّة

والبلاغيّة، ورأى أنّها لا ترقى لتكون دليلا على الإعجاز القرآنيّ، ومع كلّ ذلك فالتّوظيف البلاغيّ عنده ظاهر وجليّ وإن كان عرضه من وجهة نظر نقديّة يبقى الكتاب يحمل ثروة بلاغيّة كبيرة يستفاد منها في الدّرس البلاغيّ.

وأمّا الجرجانيّ فمن حيث عرضه فهو يتّبع الطّريقة الحواريّة النّقدية التي تعتمد على الرّأي والرّأي الآخر، فتسوق الأدلّة والحجج، وتعطي البراهين والبيان، وتردّ الشّبه وتفنّدها، وبالتّالي يجمع بين التّحليل والنّقد، وفيما يخصّ ذكر وجوه الإعجاز فلم يتّبع الطّرقتين السّالفتين، لا طريقة الرّمانيّ ولا طريقة الباقلاّني، وإنّما حوّل حديثه عن علم المعاني والتّأصيل له إلى توظيف ذلك للتّدليل على إعجاز القرآن الذي يراه يرتكز حول النّظم الذي تجتمع فيه المعاني مع الألفاظ في قالب من التّلاؤم والتّآلف، وهو بكلّ ذلك مادّة بلاغيّة جليلة يستفاد منها في التّدليل والتّقعيد للبلاغة، كما يستفاد منها في توخّي معاني النّصّ القرآنيّ وبيان أوجه دلالة إعجازه.

وأمّا الرّازيّ في الكتاب فقد غلب عليه الدّرس البلاغيّ على باقي وجوه الإعجاز الأخرى التي لا يذكرها إلّا عرضا في طيّات الكلام عن مسألة فيدرج الوجه ضمن الشّبهات أو الأقوال التي سيردّ عنها كما فعل في القول بالصّرفة.

كما أنّ الرّازيّ في الكتاب يظهر عليه مسلك التّقنين والتّنظير والتّفريع البلاغيّ، كما هو واضح من تقسيماته وتفريعاته رغم تقيّده بكتابيّ الجرجانيّ، الدّلائل وأسرار البلاغة، إلّا أنّ ذلك لم يمنعه من سلوك مسلك التّقنين، وبروز المصطلحات البلاغيّة المستخلصة من كلام السّابقين، والاستدلال بالأدلّة العقليّة والمنطقيّة بدل تغليب الشّواهد وتحليل الظّاهرة البلاغيّة من خلال تلك الشّواهد.

وأمّا العلويّ فقد حاول أن يكون كتابه مميّزا عمّن سبقه، بسلوكه مسلك التّسهيل والتّيسير، بعيدا عن التّعقيد والتّقنين المؤدّيان للغموض، فكانت نظرته واسعة وشاملة، جمع فيها شتات البلاغة وحقائق الإعجاز، وقد اعتمد فيها على أربعة كتب مهمّة، ذكرها في مقدّمته وأشرنا إليها عند الحديث عن الكتاب، ما جعله يكون أسيرا لها في كثير من القضايا، بل ينقل عنها ويتّبع منهجها، فكان تأليفه مزيجا بين رؤى ابن الأثير وتقعيد السّكّكيّ، وبين منهج وعرض الجرجانيّ وإيجاز الرّازيّ، ومع ذلك لم يعدم جهده ولا مقصده، فقد جمع بين المدرسة الأدبيّة التي تعتمد على التّحليل والشّرح والبيان والتّيسير، وبين المدرسة المنطقيّة العقليّة التي تعتمد على التّنظير والتّقعيد والتّقسيم والتّفريع.

وقد حاول أن يجمع الموضوعات بعضها وبعض، ويرتّبها وينظّمها ومع ذلك بقيت التّتمّات والتّكميلات تشبه طريقة الجرجانيّ في التّكرار والاضطراب، وكان في مندوحة عن ذلك لو اتّبع طريقة ما استقرّ عليه علم البلاغة من علوم ثلاثة، ووزّع المباحث عليها وربطها بالإعجاز لكان الكتاب أفضل وأجمل وأيسر وأسهل من غير التّنقل بالموضوع الواحد من مكان لمكان، وتقسيمه على مقدّمات ومقاصد وتتمّات، ومع كلّ ذلك فالكتاب كنز كبير فيه علم غزير ووجهات ماتعة تنبئ عن جهد صاحبه وملكاته العلميّة.

ولمّا نصل إلى السّيوطيّ نجد دراسته قد استوعبت وجوه الإعجاز التي قيلت قبله، وأضاف إليها ما جادت به قريحته، فكانت الدّراسة بمثابة حوصلة جامعة لأهمّ وجوه الإعجاز، ولا ريب أنّ منها الدّرس البلاغيّ الذي حاز على جزء كبير منها، وقد اعتنى به السّيوطيّ عناية كبيرة من حيث التّبيين والتّعريف والتّمثيل، وذكر التّقسيمات وإيراد الأنواع، ونقل الأقوال والاختلاف وإعطاء

الرأيّ، كلّ ذلك جعل الكتاب يحمل مادّة علميّة بلاغيّة معتبرة، يستفاد منها في وجوه الإعجاز والنّسج على منوالها، كما يستفاد منها في تقنين الدّرس البلاغيّ وتوظيفه في عموم دراسة النّصّ القرآنيّ.

خلاصة القول أنّ البلاغة لا تنفكّ عن الإعجاز القرآنيّ، ولهذا فكلّ مؤلّفات الإعجاز وظّفت الدّرس البلاغيّ ولم تهمله في عرضها لقضايا الإعجاز، ولكن كلّ من وجهة نظره، وبحسب مراده ومقصده من التّأليف في الإعجاز، وتبقى جميعا مرجعا معتبرا من مراجع الدّرس البلاغيّ، ويستفاد منها في دراسة النّصّ القرآنيّ.

قائمة المصادر والمراجع

- **ابن العماد**: عبد الحي بن أحمد بن محمّد العكري (المتوفّى: 1089هـ)، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، حقّقه: محمود الأرناؤوط، خرّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م.
- **ابن عاشور**: محمّد الطّاهر (المتوفّى: 1393هـ)، حاشية التّوضيح والتّصحيح لمشكلات كتاب التّنقيح، مطبعة النّهضة – تونس، الطّبعة: الأولى، 1341ه.
- **ابن عطية**: عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرّحمن بن تمّام (المتوفّى: 542هـ)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة - لبنان - 1413هـ.1993م الطّبعة: الأولى.
- **أبو زهرة**: محمّد بن أحمد (المتوفّى: 1394هـ)، المعجزة الكبرى القرآن، دار الفكر العربي.
- **الأدنهوي**: أحمد بن محمّد (المتوفّى: ق 11هـ) طبقات المفسّرين، المحقّق: سليمان بن صالح الخزّي، مكتبة العلوم والحكم – السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، 1417هـ-1997م.
- **الباقلاّني**: محمّد بن الطّيب أبو بكر (المتوفّى: 403هـ)، مقدّمة محقّق إعجاز القرآن، المحقّق: السّيد أحمد صقر، دار المعارف - مصر الطّبعة: الخامسة، 1997م.
- **البغا**: مصطفى ديب، ومستو: محيى الدّين ديب، الواضح في علوم القرآن، دار الكلم الطّيّب، دار العلوم الانسانيّة – دمشق، الطّبعة: الثّانية، 1418هـ - 1998م.
- **بنت الشّاطئ**: عائشة محمّد علي عبد الرّحمن (المتوفّى: 1419هـ)، الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، دار المعارف، الطّبعة: الثّالثة.
- **الثّعالبيّ**: محمّد بن الحسن الفاسيّ (المتوفّى: 1376هـ)، الفكر السّامي في تاريخ الفقه الإسلاميّ، دار الكتب العلميّة -بيروت، الطّبعة: الأولى - 1416هـ- 1995م.
- **الجاحظ**: عمرو بن بحر، أبو عثمان، (المتوفّى: 255هـ): البيان والتّبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، سنة 1423هـ.
- **الجرجانيّ**: عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد (المتوفّى: 471هـ)، دلائل الإعجاز، المحقّق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م.

- **الجرجانيّ**: عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد (المتوفّى: 471هـ)، دلائل الإعجاز، المحقّق: محمود محمّد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدّة، الطّبعة: الثّالثة 1413هـ - 1992م.
- **حاجي خليفة**: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثمانيّ (المتوفّى 1067هـ)، سلّم الوصول إلى طبقات الفحول، المحقّق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدّين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، سنة: 2010م.
- **الحنفي**: إبراهيم بن محمّد بن عربشاه عصام الدّين (المتوفّى: 943 هـ)، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، حقّقه وعلّق عليه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.
- **الذهبي**: محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفّى: 748هـ)، سير أعلام النّبلاء، دار الحديث- القاهرة، الطّبعة: 1427هـ-2006م.
- **الذهبي**: محمّد حسين (المتوفّى: 1398هـ)، التّفسير والمفسّرون، مكتبة وهبة، القاهرة.
- **الرّازيّ**: محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيمي، أبو عبد الله، فخر الدّين (المتوفّى: 606هـ)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دار صادر، بيروت، الطّبعة الأولى: 1424هـ - 2004م.
- **الرافعي**: مصطفى صادق بن عبد الرّزاق (المتوفّى: 1356هـ)، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، دط.
- **الرّجراجيّ**: الحسين بن علي بن طلحة، الشّوشاويّ (المتوفّى: 899هـ)، رفع النّقاب عن تنقيح الشّهاب، المحقّق: د. أَحْمَد بن محمَّد السّراح، د. عبد الرّحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرّشد، الرّياض، الطّبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م.
- **الرُّمّاني**: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن (المتوفّى: 384هـ)، النّكت في إعجاز القرآن، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن [سلسلة: ذخائر العرب]، المحقّق: محمّد خلف الله، ومحمّد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، الطّبعة: الثّالثة، 1976م.
- **الرّوميّ**: فهد بن عبد الرّحمن بن سليمان، اتّجاهات التّفسير في القرن الرّابع عشر،

رئاسة إدارات البحوث العلميّة والافتاء والدّعوة والإرشاد في المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى 1407هـ- 1986م.

- **الرّوميّ**: فهد بن عبد الرّحمن بن سليمان، دراسات في علوم القرآن حقوق الطّبع محفوظة للمؤلف، الطّبعة: الثّانية عشرة 1424هـ - 2003م.
- **رِياض زَادَه**: عبد اللّطيف بن محمّد بن مصطفى المتخلّص بلطفي، (المتوفّى: 1078هـ)، أسماء الكتب، المتمّم لكشف الظّنون، المحقّق: محمّد التّونجي، دار الفكر - دمشق، الطّبعة: الثّالثة، 1403هـ/ 1983م.
- **الزّركلي**: خير الدّين بن محمود بن محمّد بن علي بن فارس (المتوفّى: 1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، الطّبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م.
- **الزّمخشريّ**: محمود بن عمرو بن أحمد، أبو القاسم (المتوفّى: 538هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل، المقدّمة، دار الكتاب العربي – بيروت، الطّبعة: الثّالثة، 1407هـ.
- **زواري أحمد**: علي، التّشكل الأسلوبيّ للمثل القرآني الظّاهر-دراسة تحليلية بلاغيّة وأسلوبيّة، مجلة الشّهاب، معهد العلوم الإسلاميّة، جامعة الوادي، المجلد (5)، العدد: (4)، ديسمبر 2019.
- **زواري أحمد**: علي، التّشكل الأسلوبيّ للمثل القرآنيّ الكامن -دراسة تحليلية بلاغيّة وأسلوبيّة، مجلة المعيار، كلية أصول الدّين، جامعة الأمير، قسنطينة، المجلّد:24، عدد:50، مارس: 2020.
- **زواري أحمد**: علي، مطبوعة بيداغوجيّة في مادّة البلاغة، مقدّمة لسنة ثانية حضارة إسلاميّة، الموسم الجامعيّ: 1444هـ-1445هـ/ 2023م-2024م.
- **السبكي**: عبد الوهاب بن علي تقي الدّين (المتوفّى: 771هـ)، طبقات الشّافعية الكبرى، المحقّق: د. محمود محمد الطّناحي د. عبد الفتاح محمّد الحلو، هجر للطباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة: الثّانية، 1413هـ.
- **السّكّاكيّ**: يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن علي (المتوفّى: 626هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثّانية، 1407هـ - 1987م.
- **السّيوطيّ**: عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين (المتوفّى: 911هـ)، الإتقان في علوم

القرآن، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، الطّبعة: 1394هـ/ 1974م.

- **السّيوطيّ**: عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين (المتوفّى: 911هـ)، معترك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتب العلميّة -بيروت، الطّبعة: الأولى 1408هـ- 1988م.
- **الشّهري**: عبد الرّحمن بن معاضة: الشّاهد الشّعري في تفسير القرآن الكريم أهمّيّته، وأثره، ومناهج المفسّرين في الاستشهاد به، مكتبة دار المنهاج، الرّياض، الطّبعة: الأولى، 1431هـ.
- **الشّوكانيّ**: محمّد بن علي بن محمّد بن عبد الله (المتوفّى: 1250هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السّابع، دار المعرفة، بيروت.
- **الصّعيديّ**: عبد المتعال (المتوفّى: 1391هـ)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، الطّبعة: السّابعة عشر: 1426هـ-2005م.
- **الصّياديّ**: أحمد مطلوب أحمد النّاصري، أساليب بلاغية، الفصاحة - البلاغة - المعاني، وكالة المطبوعات – الكويت، الطّبعة: الأولى، 1980م.
- **عتيق**: عبد العزيز (المتوفّى: 1396 هـ)، علم البيان، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، الطّبعة: بدون، 1405هـ - 1982م.
- **عتيق**: عبد العزيز (المتوفّى: 1396هـ)، علم البديع، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، دط، دت، ص: 55.
- **العدواني**: عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع (المتوفّى: 654هـ)، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر، تقديم وتحقيق: الدّكتور حفني محمّد شرف، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة - المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة - لجنة إحياء التّراث الإسلامي.
- **العسكري**: الحسن بن عبد الله بن سهل أبو هلال (المتوفّى: نحو 395هـ)، الصّناعتين: الكتابة والشّعر، المحقق: علي محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصريّة – بيروت، 1419هـ.
- **عوني**: حامد، المنهاج الواضح للبلاغة، المكتبة الأزهرية للتّراث.
- **الغزي**: شمس الدّين أبو المعالي (المتوفّى: 1167هـ)، ديوان الإسلام، المحقّق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1411هـ -

1990م، 2/338.

- **الغزّي**: نجم الدّين (المتوفّى: 1061هـ)، الكواكب السّائرة بأعيان المئة العاشرة، المحقّق: خليل المنصور، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1418هـ - 1997م.
- **الفيروز آبادى**: مجد الدّين محمّد بن يعقوب (المتوفّى: 817هـ)، البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللّغة، دار سعد الدّين للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.
- **القاضي**: عبد الوهاب بن علي بن نصر، أبو محمّد البغدادي(المتوفّى: 422هـ)، عيون المسائل، دراسة وتحقيق: علي محمَّد إبراهيم بورويبة، دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1430هـ - 2009م.
- **القحطاني**: رحمة عوض صالح آل ناشر، استدراكات يحيى بن حمزة العلوي على ابن الحاجب في كتابه المفصّل في شرح أسرار المفصّل، المجلّة العلميّة، جامعة الأزهر، كليّة اللّغة العربيّة بأسيوط، العدد 43، ج5، للعام 1446هـ - 2024م، نوفمبر 2024م.
- **القزويني**: محمّد بن عبد الرّحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدّين (المتوفّى: 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، المحقّق: محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطّبعة: الثّالثة.
- **القطان**: مناع بن خليل (المتوفّى: 1420هـ)، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الثّالثة 1421هـ- 2000م.
- **القونوي**: قاسم بن عبد الله (المتوفّى: 978هـ)، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، المحقّق: يحيى مراد، دار الكتب العلميّة، الطّبعة : 2004م- 1424هـ.
- **الكتاني**: محمّد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمّد الحسني الإدريسي (المتوفّى: 1382هـ)، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، المحقّق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطّبعة: 2، 1982م.
- **كحالة**: عمر رضا، معجم المؤلّفين، مكتبة المثنى، ودار إحياء التّراث العربيّ، بيروت.

- **المازري**: محمّد بن علي بن عمر أبو عبد الله التَّمِيمي (المتوفّى: 536هـ)، المعلم بفوائد مسلم، المحقّق: محمّد الشّاذلي النّيفر، الدّار التّونسيّة للنّشر، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب بالجزائر، المؤسّسة الوطنيّة للتّرجمة والتّحقيق والدّراسات بيت الحكمة، الطّبعة: الثّانية، 1988م.
- **مسلم**: مصطفى، مباحث في إعجاز القرآن، دار القلم – دمشق، الطّبعة: الثّالثة، 1426 هـ - 2005 م.
- **المؤيّد بالله**: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم (المتوفّى: 745هـ)، الطّراز المتضمّن أسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العنصريّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1423هـ.
- **الميداني**: عبد الرّحمن بن حسن حَبَنَّكَة (المتوفّى: 1425هـ)، البلاغة العربيّة، دار القلم، دمشق، الدّار الشّامية، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1416هـ - 1996م.
- **نويهض**: عادل، معجم المفسّرين، مؤسّسة نويهض الثّقافيّة للتّأليف والتّرجمة والنّشر، بيروت، ط:3، 1409هـ - 1988م.
- **ياسوف**: أحمد، جماليات المفردة القرآنيّة، دار المكتبي - دمشق، الطّبعة: الثّانية، 1999م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
*** مقدّمة الكتاب**	05
المحور الأوّل	
التّوظيف البلاغيّ في كتاب النّكت في إعجاز القرآن للرّمانيّ	09
توطئة	11
مقدّمة	11
أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام علي بن عيسى الرُّمّاني	12
ثانيا – نبذة موجزة عن كتاب النّكت في إعجاز القرآن	13
ثالثا – منهج الرُّمّاني في عرضه لمادّة الكتاب	14
رابعا – أهمّ ما استثمره الرُّمّاني من المباحث البلاغيّة في الكتاب	15
خامسا – مواطن توظيف الرُّمّاني للبلاغة في الكتاب	16
1 – توظيفه لعلم المعاني في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ	16
2 – توظيفه لعلم البيان في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ	20
3 – توظيفه لعلم البديع في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ	22
المحور الثّاني	
التّوظيف البلاغيّ في كتاب إعجاز القرآن للباقلانيّ	29
توطئة	31

مقدّمة	31
أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام محمّد بن الطّيّب الباقلاّني	32
ثانيّا – نبذة موجزة عن كتاب إعجاز القرآن	33
ثالثا – منهج الباقلاّني في عرضه لمادّة الكتاب	35
رابعا – أهمّ ما استثمره الباقلاّني من المباحث البلاغيّة في الكتاب	37
خامسا – مواطن توظيف الباقلاّني للبلاغة في الكتاب	41
المحور الثّالث	
التّوظيف البلاغيّ في كتاب دلائل الإعجاز للجرجانيّ	53
توطئة	55
مقدّمة	55
أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام عبد القاهر الجرجانيّ	56
ثانيّا – نبذة موجزة عن كتاب دلائل الإعجاز	58
ثالثا – منهج الجرجانيّ في عرضه لمادّة الكتاب	61
رابعا – أهمّ ما استثمره الجرجانيّ من المباحث البلاغيّة في الكتاب	64
خامسا – مواطن توظيف الجرجانيّ للبلاغة في الكتاب	65
المحور الرّابع	
التّوظيف البلاغيّ في كتاب نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرّازيّ	77
توطئة	79
مقدّمة	79

أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام فخر الدّين الرّازيّ	80
ثانيّا – نبذة موجزة عن كتاب نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز	82
ثالثا – منهج الرّازيّ في عرضه لمادّة الكتاب	83
رابعا – أهمّ ما استثمره الرّازيّ من المباحث البلاغيّة في الكتاب	85
خامسا – مواطن توظيف الرّازيّ للبلاغة في الكتاب	88

المحور الخامس:

التّوظيف البلاغيّ في كتاب الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز للعلويّ 99

توطئة	101
مقدّمة	101
أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام يحيى بن حمزة العلويّ	102
ثانيّا – نبذة موجزة عن كتاب الطّراز المتضمِّن لأسرار البلاغة	104
ثالثا – منهج العلويّ في عرضه لمادّة الكتاب	107
رابعا – أهمّ ما استثمره العلويّ من المباحث البلاغيّة في الكتاب	110
خامسا – مواطن توظيف العلويّ للبلاغة في الكتاب	113
1- توظيفه لعلم المعاني في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ	116
2- توظيفه لعلم البيان في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ	118
3- توظيفه لعلم البديع في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ	126

المحور السّادس

التّوظيف البلاغيّ في كتاب معترك الأقران في إعجاز القرآن للسّيوطيّ	133
توطئة	135
مقدّمة	135
أوّلا – نبذة مختصرة عن الإمام جلال الدّين السّيوطيّ	136
ثانيّا – نبذة موجزة عن كتاب معترك الأقران في إعجاز القرآن	138
ثالثا – منهج السّيوطيّ في عرضه لمادّة الكتاب	139
رابعا – أهمّ ما استثمره السّيوطيّ من المباحث البلاغية في الكتاب	141
خامسا – مواطن توظيف السّيوطيّ للبلاغة في الكتاب	142
1– توظيفه لعلم المعاني في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ	143
2 – توظيفه لعلم البيان في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ	148
3 – توظيفه لعلم البديع في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ	151
*** الخاتمة**	157
*** قائمة المصادر والمراجع**	161
*** فهرس الموضوعات**	167



هذا الكتاب

يقدم هذا الكتاب قراءة تحليليّة بلاغيّة في أهمّ مؤلّفات الإعجاز القرآنيّ، بداية من القرن الرّابع الهجريّ وإلى القرن العاشر الهجريّ، بهدف معرفة كيفيّة استثمار البلاغة وتوظيفها في ميدان العلوم الشّرعيّة بمختلف تخصّصاتها، ومنها الإعجاز القرآنيّ. كما يهدف الكتاب إلى بيان دور الدّرس البلاغيّ في الخروج من المعياريّة الجامدة إلى التّطبيق الفعّال - تماشيا ومتطلّبات الدّرس اللّغويّ الحديث - للاستفادة من مباحث البلاغة في شتّى العلوم التّي لها علاقة باللّغة وأساليبها، وهذا ما قام به أولئك الأعلام في مجموعة من كتبهم التي نحن بصدد دراستها. وإن السؤال الذي تنطلق منه هذه الدراسة يبحث في كيفية توظيف أرباب الإعجاز وفرسانه للدّرس البلاغيّ بمباحثه المختلفة في بيان وجوه الإعجاز القرآنيّ، واستثمار ذلك في مؤلّفاتهم؛ ومن ثم جاءت هذه المحاور الستة التي تنتظم من خلالها صفحات هذا الكتاب.

ISBN: 978-9969-681-44-4
9 789969 681444

سامي للطباعة والنشر والتوزيع